الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

زلزال في لندن وسبات في الرياض: بندر وفضيحة بملياري دولار!



لصوص الرياض

وجوه حجازية

الوهابيون مطية السياسيين

خيارات التغيير: عنف وشغب

نجد تصدّر إمارتها الإسلامية

بندر مهندس الفتن بلبنان

الدولة المفسدة

غرق سعودي بنهر بارد!



هيومان رايتس: الإصلاح تعطّل والإنتهاكات تزايدت

العفو الدولية: إعدام الأطفال لازال مستمراً

هذا العدد

الدولة المُفسِدة

التعريف الشائع للفساد هو (إساءة إستعمال السلطة من قبل مسؤول عام من أجل مكسبٍ خاص)، وقد ميّز الباحثون بين الفساد الخاص والفساد العام، الذي منه تشتق مجالات الفساد الأخرى الإقتصادية والقضائية والإدارية والتربوية. ويرشد إلى الفساد، غالباً، أبرز مصاديقه وهو الرشوة، التي تعتبر أجلى أشكال الفساد.

ويعتبر الفساد جريمة قانونية، ومن حيث الجوهر هو جريمة أخلاقية، وبالتالي فإن المرء قد يفلح في تعريف الفساد ضمن إطار الجرائم ذات الطبيعة الأخلاقية بتمظهراتها الإقتصادية، مثل الرشى، والتحايل، والمتاجرة غير المشروعة. بطبيعة الحال، لم يكن بالإمكان التوصل الى هذه الحقائق إلا بعد أن شهدت بعض الدول حالات من الفساد عبر الرشى هدّدت معها أسس النظام الديمقراطي، فمنذ العام ١٩٧٧ سُنَّ قانون يجرِّم الشركات الأميركية التي تعرض رشى من أجل تأمين عقود خارجية، وفي العام ٢٠٠٢ صدر قانون في بريطانيا لذات الغرض.

في إجتماع قمة الثماني في ألمانيا هذا الشهر، كان من بين الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها محاربة الفساد في الدول النامية، حيث هناك ما يربو عن ثلاثة تريليون دولار تتحرك في العالم لنشر الفساد، وهي المسؤولة عن إنتشار المخدّرات والإرهاب.

وكان البنك الدولي توصّل العام ١٩٩٧ إلى رؤية تربط بين التنمية الإقتصادية وانخفاض معدّل الفساد. وقد نشأت منظمات متخصصة لمكافحة الفساد على مستوى دولي، بل فرضت على دول عديدة في الغرب الإمتثال لسياسية مضادة للفساد من أجل الإحتفاظ بعضويتها في الإتحاد الأوروبي والنجاة من غضب شعوبها.

ومن الواضح ، فإن الفساد بات قريناً للدول، وأنه وليدها المحبب، حيث منها تتخلّق طبقة فاسدة تأكل مما تحمله الدولة في جوفها. فإذا كان هناك طبقة ما من الفاسدين الذين هم كذلك ولكن غير مسؤولين من الناحيتين القانونية والاخلاقية فإن أعمالهم تفضي إلى إفساد الدولة ذاتها، بل تلحق آثارها الفاسدة حتى الدول التي تتعامل معها. فقد باتت حقيقة ثابتة أن تعريض أي شخص لأجواء مليئة بالفساد يجعله فاسداً، وتقدّم لنا التعاليم الدينية نصيحة الإنكفاء عن مواطن الشبهة، ومصادر الفتنة كيما لا يصيبنا منها ما يجعلنا شركاء فيها.

ويرى كثير من المحللين أن الفساد هو نتيجة عوامل سياسية وإقتصادية وأخلاقية، وهو كذلك، ولكن من الضروري التأكيد في مرحلة محددة من تطوّر فساد الدولة نفسها يمكن أن يصبح الفساد عاملاً مهيمناً يعرّف سياسة واقتصاد الدولة، وكذلك العلاقات الاجتماعية في المجتمع. من وجهة نظر أخرى، فإن الفساد قد يؤسس لقاعدة تقوم عليها الدولة ونظامها السياسي. فالتسلّطية السياسية باتت نتيجة لا يمكن تفاديها لفساد الدولة نفسها.

ولذلك، يُنظَر إلى النظام الديمقراطي وحرية الكلام بوصفهما آليتين تسمحان بمكافحة فاعلة ضد الفساد، فالحكومة الديمقراطية قادرة على وضع الفساد تحت السيطرة.

ومن الواضح، فإن الفساد ليس شيئاً مجرّداً، بل هو آلية تنظّم العلاقة بين العاملين في الجهاز الدولتي، فهناك سدنة يحرسون عملية الفساد في الدولة عبرِ الدفاعِ عن نظامها، وهؤلاء مستفيدون من إدامة هذا النظام، فثمة مصلحة مؤكدة ومادية بدرجة أساسية في بقاء هذا النظام وتوفير مصادر الدعم له، بحيث بلغ التواطؤ على الفساد درجة أن الدولة نفسها لا تعمل دونما مصالح شخصية للطبقة البيروقراطية، وأن الفساد أصبح القوّة المحرّكة لماكينة الدولة بكاملها. هذا يلمح إلى أن الفساد كجزء من سلطة الدولة قد تحوّل الى قوة إكتفاء ذاتي، بمعنى أنها تندرج اليوم ضمن مصنّف مستقل للأنظمة السياسية في العالم إلى جانب أنظمة مثل الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الإجتماعية وغيرها، فهناك في المقابل فساد ليبرالي كما في (اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها)، وفساد تسلّطي (أغلب دول الشرق الأوسط)، الفساد الدولتوي (روسيا)، والفساد الأيديولوجي (الصين).

فالفساد أصبح مبدأ للدولة ما يعني أنك بحاجة لأن تدفع ثمن أية خدمة داخلِ دورة العلاقات الدولتية، فالقانون لا مكان له إذا كان المواطن مضطراً للتوسّل بآليات أخرى (التضامنات الإجتماعية أو الرشى) من أجل الحصول على ما يريد من الأشخاص المسؤولين في أحد أو بعض مؤسسات الدولة.

أنت اليوم بحاجة إلى تخليص معاملة رسمية فتضطر لتقديم رشى لمسؤول ما، وغداً فإن الأخير بحاجة إليك في قضية أخرى فيقوم بالدفع إليك، وكلاكما بحاجة إلى شخص ثالث للمساعدة فتدفعان له، فكل شخص في هذا البلد يعتمد على الآخر في قضاء حاجته وفق نظام فاسد، وليس بالإتكال على قانون يحكم علاقات الجميع، وخصوصاً العاملين في الأجهزة الدولتية. فقد أصبحت الرشى عنصراً تفويضياً في علاقاتك مع أولئك المحيطين بك. فإذا وافقت على أن تكون الرشوة أساساً لتلك العلاقات، وخصوصاً أولئك العاملين في الدولة، فإنك بصورة سلسة تندمج في النهج الذي يسيّر المجتمع والدولة، أما إذا بدأت في الإعتراض على هذا النوع من العلاقات فإن مصيرك مجهول، ويقدّر لك أن تقف على باب هذا المسؤول وذاك.

من الظواهر المستهجنة في هذا المجال أن ترى الغالبية العظمى من الصحف تتظاهر في محاربة الفساد، ولكنها محرومة من أية إمكانية لنشر حقائق دامغة عن إساءة التصرفات المالية للسلطة، بل قد تقترف الصحافة جريمة تزويد الفاسدين بالدعم والمعلومات الداعمة لنظامهم الفاسد. فالمقالات الناقدة للفساد والتي تظهر في الصحافة أو حتى تقارير الحكومة في محاربة الفساد تخلق وهم عدم تورّط الحكومة فيه، بما يوحي وكأن الفساد والسلطة منفصلان، وأن الأخيرة تحاربه بشراسة.

في ديارنا، الدولة فاسدة في ذاتها مفسدة لغيرها، فالسعودية مرشّحة دائماً لأن تكون بؤرة فساد بل هي كذلك، فإذا كان بندر تسلّم ملياري دولاراً فماذا كان نصيب الشركاء الآخرين؟. فأن يسرق الأمير بندر ملياري دولاراً في صفقة اليمامة، فقد سرق أب وأخوة وأعمام وأبناء عم له من قبل.. باختصار: الفساد عائلة مالكة.

لم يكن الهدف من شراء الاسلحة ذاك الذي من أجله تمت صناعتها، بل هو وسيلة لشراء صمت الغرب وتعزيز تحالفات السعودية، ودرء ضغوط الإصلاح. فقد نجحت العائلة المالكة في إحباط مشروع الدمقرطة الذي أعلنه الأميركيون مراراً منذ التسعينيات عبر عقد الصفقات العسكرية بأسعار فلكية، فقد أفسدت السعودية القيم الليبرالية والديمقراطية في الغرب بفعل إغوائها المالي.

لم تكن فضيحة الرشى على الأمير بندر مفاجئة بالنسبة للمواطنين، فهم يشهدون أشكال الفساد اليومي، بعد أن تحوّل الفساد الى نظام، بل هو فساد مؤدلج أيضاً، بحيث لا تجد من يعترض عليه من رجال الدين وغيرهم من المقرّبين من السلطة لأنهم يرون في سرقة الحاكم حقاً خاصاً، إن لم يكونوا شركاء فيه.

الفساد سرطان يستشري في جسد الدولة، ولذلك فإن الغرب المتورّط في فساد دولتنا، والمستفيد منه إلى حد ما يطالب أحياناً بل يعمل على وضع حدود له كي لا يؤدي إلى تدمير الدولة.

الملك وعد (وما أكثر وعوده) بالمحاسبة والشفافية بل وتقليص مخصصات الأمراء من أموال الدولة، ولكنه مطلب لم يزد الفاسدين والظالمين إلا تبارا.

العلاقات السعودية ـ العراقية

الرياض تخطط لإسقاط حكومة المالكي

لم تكن العلاقات السعودية ـ العراقية مستقرة في أي وقت مضى، ولن تكون بحسب المعطيات القائمة، فقد ظلّت منذ نشأت الدولة السعودية الأولى وحتى اليوم تراوح بين الخصومة العلنية أو الخفية، وأن الثماني سنوات التي أعتبرت مرحلة صفاء تام بين الرياض وبغداد كانت عبارة عن زواج مؤقت لأغراض محددة حيث كانت تخوض قوات نظام صدام حسين حرباً بالنيابة عن دول الخليج من تهديدات إيرانية إفتراضية في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨.

الكاتب في معهد السلام الامريكي جوزيف ماكميلان كتب تقريراً بعنوان: (السعودية والعراق: النفط، الدين وتنافس طويل)، يقول فيه: منذ قيام دولتي السعودية والعراق بعد الحرب العالمية الأولى، كانت العلاقات بينهما إشكالية، لافتا الى أن ذلك سيستمر في حقبة ما بعد صدام، مضيفاً: (أن سياسة الرياض حيال بغداد في السنوات المقبلة، قد تهيمن عليها أربعة هواجس ومخاوف أساسية حول مستقبل الدولة العراقية وهي: الإستقرار الداخلي، التدخل الأجنبي، سياسة إنتاج النفط والتطور السياسي في العراق وخصوصا دور الشيعة، مؤكداً أن العنصر الأهم منها هو الإستقرار).

وفي ذروة العلاقة الحميمية بين بغداد والرياض لم يخف الطرفان شكوكهما المتبادلة، وقد يعبّرا أحياناً عن ذلك بلغة فصيحة ومباشرة. ينقل أحد المقرّبين من صدام حسين، أنه خلال زيارة قام بها الأخير الى الرياض في عهد الملك فهد، وقد جرت العادة أن يقدّم للضيف فنجان من القهوة بما يرمز الى تقاليد الكرم البدوي، ولكن صدام رفض أن يشرب القهوة قبل أن يبدأ الملك فهد باحتساء قهوته، وما كان من حرس صدام الا أن طلبوا من المضيف تبادل الفنجانين بين صدام وفهد، حيث امتثل الأخير لطلب ضيفه بعد أن فهم المغزى من ذلك.

في الأدبيات السياسية العراقية ما يشير الى مقت شديد للسعودية، التي كانت توصف بالدولة الرجعية العميلة للإستعمار، وفي المقابل كان الملك عبد العزيز وأبناؤه يحذّرون من الاقتراب من عش الزنابير الذي لا يأتي منه سوى الشر، ولذلك ما إن وضعت حرب الخليج الأولى أوزارها حتى بدأت ريح ساخنة تهب على العلاقات السعودية العراقية، في سياق تصفية الحسابات بين العراق والأطراف الداعمة له في الحرب، فكان يطالب بثمن الدفاع عن البوابة الشرقية.

ومنذ غزو قوات صدام للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وحتى سقوطه في التاسع من أبريل ٢٠٠٣ كان صندوق باندورا العراقي مقفلاً بفعل الحصار الدولي الذي أطبق عليه وحرمه من مجرد العيش في حدوده الدنيا، بحيث أتى الحصار على حياة مئات الآلاف من الشعب العراقي. لم يكن أي من دول الخليج بما فيها السعودية تعير إهتماماً للعراق حكومة وشعباً، فقد تركته يكابد آلامه، ويكتوي بنار شاركت هي في إشعالها، وأعارته صمتاً وإهمالاً ونسياناً كيما يفترسه المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة، فسهلت مهمة غزوه واحتلال أرضه.

لم يثر الإحتلال الاميركي للعراق حفيظة السعودية ولا غيرها من الدول المعتدلة أميركياً، بل سهّلت له ما جادت به من أرض وسماء ومياه وقواعد كانت أنشأتها في شمال البلاد لغايات معروفة. وبعد أن أحكمت قوات التحالف قبضتها على العراق من كل أطرافه، تنبّهت الرياض الى أن غيرها قد سبقها الى العراق إما لتحقيق مآرب خاصة، أو كتدابير إحتياطية من غزو محتمل لبلادها كما في مثال إيران التي خشيت أن تكون الضحية القادمة، فجاهرت الرياض بمطلب تراه حقاً لها مسلوب في العراق، فذكّرت واشنطن بوقوفها معها في السنوات الخوالي حين دفعت المليارات لنظام صدام حسين للدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية بمشاركة أميركية، وكأنها ترى أن موسم الحصاد العراقي قد بلغ نهايته.

رفضت الرياض مساندة العملية السياسية الديمقراطية في العراق لأن في ذلك عوناً على نفسها وخدمة لعدوها على تحقيق مأربه الديمقراطي، خصوصاً وقد أعلنت الادارة الاميركية على لسان مسؤوليها الكبار والصغار بأن العراق سيكون منطلقاً لتعميم النموذج الديمقراطي في المنطقة، فبدأت تحرّك شبابها للهجرة الى (دار الجهاد)، وأمدّتهم بالمال والرجال كيما (يعيثون) في العراق (جهاداً) من نوع آخر، فلم يصب الجنود الأميركيون من جهاد أهل التوحيد والدعوة السلفية معشار ما أصاب المدنيين في العراق، فلم يسلم من الجهاد السعودي عامل بسيط يبحث عن لقمة عيش، ولا إمرأة تأمل في رؤية أبنائها وقد أصبحوا رجالاً كباراً، ولا طفل يعود بحقيبة مدرسته محمّلاً بحلم مستقبل زاهر، ولا سوق شعبي يكتظ بالكادحين من أجل محاربة الفقر، ولا منشأة عامة، وكل ذلك يتم بإسم الدفاع عن العراق من قوات الاحتلال الصليبي!.

> **تتحدث السعودية في الشأن العراقي كما لو أن لها حقاً إلهياً، وتملي عليه ما يجب فعله، في وقت تتمسك بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى**

لقد أفادت دول الجوار من مأساة العراق الحالية، وكل دولة جنت منها بحسب حاجاتها، فإيران تدرأ عن نفسها حالياً حرباً من خلال ما يشهده العراق من فوضى وفشل أميركي في ضبط الأوضاع الأمنية، فيما نجحت السعودية والاردن ومصر في إجهاض مشروع الدمقرطة الذي تبنّته إدارة بوش قبل سنوات، وهي تراهن اليوم على أن تملي شروطها على الإدارة الأميركية المأزومة في العراق، بعد أن اطمأنت الى أن الديمقراطية لم تعد خطراً يتهددها بعد أن اغتالت المولود الديمقراطي في عقر داره.

لم يكن مستغرباً أن ترفض السعودية تعيين سفيراً لها في بغداد بالرغم من أن العراق بادر الى إعادة فتح سفارته في الرياض في أواخر ٢٠٠٥، ومع ذلك فهي تتحدث في الشؤون الداخلية العراقية كما لو أن لها حقاً إلهياً، وتملي على حكومة العراق ما يجب فعله، في وقت تبالغ في عدم تدخلها في شؤون الدول الأخرى، فهي تطالب بتغيير الدستور، وإشراك أطراف حليفة لها في الحكومة، وحل المليشيات (وتقصد بها جيش المهدي) فيما لا إشارة الى

الجماعات المسلّحة التي تزوّدها بالمال والرجال خلال مواسم الحج والزيارة وعبر الصناديق المقفلة أو الحقب اليدوية.

في الخامس والعشرين من أبريل الماضي أبدت الحكومة السعودية موقفاً مثيراً حين أعلنت من جانب واحد رفضها استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قبل مؤتمر شرم الشيخ بمصر الذي انعقد في الثالث من مايو الحالي. وكانت السعودية قد منحت المالكي تأشيرة دخول بعد تأخير دام عدة إسابيع ما اعتبرته حكومة المالكي موقفاً سلبياً واستفزازياً، وكان المالكي قد قام بجولة زيارات الى كل من الكويت وعمان والامارات ومصر.

الموقف السعودي جاء على خلفية معارضة المالكي لبعض الجماعات السنية العراقية الحليفة للرياض والتي كانت الرياض قد طالبت بإدماجها في العملية السياسية، فيما تعتبر حكومة المالكي هذه الجماعات متورطة في أعمال عنف طائفية، الأمر الذي أثار حفيظة الرياض فأطلقت تصريحاً مثيراً على حكومة المالكي بأنها حكومة مشكوك فيها فيما فسّره موقف لاحق لمسؤول سعودي لم يذكر إسمه صرح لوكالة الأنباء الألمانية في أبريل الماضي أن حكومة المالكي تقدّم دعمها للشيعة.

ومن الواضح أن السعودية تحمل هواجس جمّة من العراق تفوق بمرات هواجسها القديمة وخصوصاً بعد أن تبدّلت معادلة الحكم، فهي الآن لا تريد أن تصل الفوضى الى درجة خطيرة بما لا يمكن السيطرة عليها، وهو ما حذّر منه رئيس الوزراء العراقي المالكي الذي ألقى بالمسؤولية على دول الجوار لدعم العملية السياسية في العراق كي لا تنتقل الفوضى الى أراضيها، كما لا ترغب الرياض في رؤية حرب أهلية تطيح النظام بصورة كاملة وتفتح الطريق أمام الجماعات المسلّحة للتحرك بسهولة بما يهدد أمنها الداخلي، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تخلق الاوضاع المضطربة في العراق فرصة أمام تنامي النفوذ الايراني في العراق وهذا ما يفسر رفضها القاطع إنسحاب القوات الأميركية من العراق.

على أية حال، فإن العراقيين لا يكترثون بالموقف السعودي المتّسم بالأنانية وهم يمسكون بأدلة دامغة على تورّط مقاتلين سعوديين في الساحة العراقية. فقد وجّه عضو مجلس النواب العراقي سامي العسكري اتهاماً للسعودية بدعم الارهابيين الذين يسعون الى نسف العملية السياسية في العراق. وذكر العسكري، المقرّب من رئيس الوزراء نوري المالكي، بأن الحكومة السعودية تقدّم الدعم للفصائل الارهابية التي تسعى إلى نسف العملية السياسية في العراق.

وقال العسكري أن (لدى الحكومة العراقية معلومات أمنية تشير بشكل واضح الى أن هناك دعماً مالياً وسياسياً كبيراً من قبل الحكومة السعودية لكل من يستهدف نسف العملية السياسية في العراق، وبهذا فإن الموقف السعودي موقف سيء جداً). وأضاف (أن الكثير من الفصائل الإرهابية التي تقتل العراقيين تمويلها سعودي، وهذا التمويل يتم أمام أنظار المخابرات السعودية). ولفت العسكري الى (أن هناك ازدواجية فالقاعدة التي تنشط داخل السعودية تسمى مجموعات إرهابية تقتل وتعتقل ونفس هذه المجموعة ونفس هؤلاء الاشخاص حينما يقومون بعمليات داخل العراق يتحولون بقدرة قادر الى مجاهدين تدعمهم السعودية). وأشار العسكري الى (أن السعودية ماضية في مخطط لإسقاط الحكومة العراقية وإفشال العملية السياسية وهي تبذل ملايين الدولارات من اجل هذا العمل).

نشير الى أن المتحدّث بإسم البيت الأبيض توني سنو أقرّ في الأول من مايو بوجود خلافات بين الحكومتين العراقية والسعودية، غير أنه حثّ العاهل السعودى على دعم الحكومة العراقية، قائلا (إن ذلك سيصب فى المصلحة الوطنية السعودية على المدى البعيد).

مشكلة السعودية أن قيادتها تخضع تحت تأثير مصادر غير نزيهة في نقل المعلومات أو تعتمد على السوابق الذهنية التي تتوسل بها في توجيه سياساتها. فقد ذكر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لمقربين منه أنه التقى الملك عبد الله وكان يتحدّث أحياناً عن أرقام خيالية ومثيرة للسخرية كقوله بأن عدد الإيرانيين المتواجدين في العراق قد بلغ ستة ملايين وأن تحسين العلاقات بين بلاده والعراق مرهون بطرد هؤلاء من العراق.

وقد فسّر أحد المقرّبين من العائلة المالكة رفض الملك عبد الله استقبال رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بأنه رسالة واضحة الى إيران، على أساس دعوى تفيد بأن المالكي يقوم بتعزيز نفوذ إيران في العراق، وهو ما يعكس التفكير النمطي السعودي الذي لا يخلو من استبطانات لا تستند على رؤية عميقة وقريبة من الواقع العراقي بما في ذلك الواقع الشيعي في العراق الذي يتمسك بموقف إستقلالي ليس عن إيران فحسب بل وعن العالم بأسره، وهو يعبّر عن الثقافة العراقية عموماً. وحتى لو صحّ هذا التفسير، فإن الموقف السلبي من حكومة المالكي يجعله أقرب الى طهران منه الى الرياض أو غيرها، ومن المعروف أن المالكي مازال مصرّاً على حل المليشيات المحسوبة على ايران، فيما تعتبر الأخيرة حكومة المالكي بأنها حكومة عميلة للأميركيين، وهو موقف قطاع كبير من الشيعة خارج العراق.

على أية حال، فإن التجاذب الدبلوماسي بين الحكومتين العراقية والسعودية والتي عبّرت عنها مناكفات متبادلة حيالة زيارة المالكي للرياض ضمن جولة خليجية وعربية، كان عبارة عن رأس قمة جبل الجليد، فقد تبيّن لاحقاً أن السعودية الى جانب تركيا وعدد من الحكومات العربية مثل مصر والاردن والإمارات بالتعاون مع أطراف عراقية وبصورة محددة بعثية كانت تخطط على مدار شهور من أجل إسقاط حكومة المالكي. وبحسب مصدر عراقي ذكر في الخامس من يونيو أن هذه الدول تخطط لتشكيل مجلس إنقاذ وطني يتكون من معارضين بعثيين من جبهة التوافق، والقائمة العراقية، وجبهة الحوار الوطني، وحزب الفضيلة، ومجموعة من الشخصيات الكردية المقرّبة من مسعود البرازاني الذي زار الرياض قبل عدة شهور، فيما تم إستبعاد القوى السياسية الشيعية الرئيسية مثل الائتلاف العراقي والتيار الصدري. وتقول المصادر بأن هذا المشروع بدت ملامحه في مؤتمر الشيخ في مصر في مارس الماضي. وكانت السعودية قد استقبلت رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي الذي يدير اوركسترا بعثية تحاول أن تحظى بدعم هذه الدول من أجل قلب نظام الحكم، عبر تقديم التسهيلات المادية والسياسية والإعلامية في دعم مجلس الإنقاذ السياسي وممارسة الضغط على الولايات المتحدة من أجل التخلي عن دعم الحكومة الحالية ونقل رهانها الى مجلس الانقاذ المدعوم عربياً. وكانت قوى سياسية مقرّبة من حكومة المالكي قد اتهمت الأمير بندر بن سلطان بدعم الجماعات المسلّحة من بينها (جيش الاسلام) الذي يضم عناصر بعثية وسلفية متشددة من أجل التخطيط لعمليات عسكرية ضد المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية العراقية.

السعودية تحمل هواجس جمّة من العراق تفوق بمرات هواجسها القديمة ولذلك فهي تشارك مباشرة في إطاحة الحكومة وإن كلّفتها غالياً

بدوره هاجم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السادس من يونيو (من يحاول التدخل في الشؤون الداخلية للعراق) في إشارة إلى الأطراف المشاركة في مشروع إطاحة الحكومة العراقية الحالية، كما ألمح الى دور أطراف عراقية من بينها إياد علاوي بقوله (لا عودة إلى أيام الجهل والتهميش والاستبداد ولا مجال أبداً للمؤامرات ولن نرضى إلا بما تفرزه الديمقراطية). وخاطب المالكي الدول المجاورة بما فيها السعودية (نقول للدول التي تدعمهم إن عراقاً موحداً من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه في حكومة تشترك فيها كل مكونات الشعب من مصلحتنا ومصلحتهم، وإن العراق ينبغي أن يكون سيداً وشريكاً في الأمن القومي وليس في الأمن الوطني فحسب، ولن نسمح أن يتحول إلى منطقة نفوذ).

زلزال في لندن وسبات في الرياض

الأمير بندر وفضيحة بقيمة ملياري دولار

عمر المالكي

لم تصمد محاولات تطويق فضائح اليمامة من الجانبين السعودي والبريطاني، فقد إنهارت التحصينات بعد أن تخلى المدعي العام البريطاني جولد سميث عن مهمة مواصلة التحقيق في الادّعاءات بشأن رشى قدّمتها شركة بي أيه إي سيستمز لأمراء سعوديين من بينهم ولي العهد الأمير سلطان ورئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر وأمراء آخرين من أبناء الملك السابق فهد والأمير سلطان.

وفيما أقفل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في بريطانيا القضية على أساس أنها تتعارض مع المصالح القومية لبريطانيا بحسب تصريح سابق لرئيس الوزراء توني بلير، قررت منظمة مكافحة الفساد الدولية أن تكمل مسيرة فضح الفساد في صفقة الأسلحة (اليمامة).

في السياق نفسه، كثّف عدد من وسائل الاعلام البريطانية جهوداً خاصة من أجل التوصل الى حقائق جديدة فيما يرتبط بفضائح الفساد، وكانت المفاجأة أن أحد أبرز وسطاء صفقة اليمامة، أي الأمير بندر قد تلقى ملياري دولار على مدار عشرات سنوات، بواقع ٣٠ مليون جنيه إسترليني كل ثلاثة شهور.

المعلومات الجديدة تفتح الباب على قضية بالغة الخطورة والتعقيد والتي طفت على السطح منذ بداية التسعينيات. فقد نشرت وسائل الإعلام البريطانية في نوفمبر ١٩٩٢ تقارير مفصّلة حول أشكال متعددة من الفساد طالت صفقة اليمامة، وكذلك الأطراف الضالعة في هذه الدعاوى. ففي الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢، بثّت القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني برنامجاً حول دور مارك ثاتشر، إبن رئيسة وزراء بريطانيا الاسبق في صفقة اليمامة، وكذلك دور رجال الأعمال السوري وفيق سعيد، الصديق الحميم لأبناء الأمير سلطان وخصوصاً خالد وبندر. وقد كشف البرنامج معلومات خطيرة حول الرشى التي دفعت من قبل شركات بريطانية وأميركية لهؤلاء الأشخاص من أجل الفوز بصفقات بيع أسلحة للسعودية.

وفي الحادي عشر من سبتمبر ١٩٩٢، وقّعت الحكومة السعودية صفقة شراء طائرات من طراز ف ـ ١٥ مع إدارة جورج بوش الأب. وكانت قيمة الصفقة ٩ مليارات دولار، ومن بينها ٥ مليارات دولار تم إدراجها تحت عنوان (خدمات أرضية). وبلغت قيمة العمولات في هذه الصفقة نحو ٣٠ بالمئة، تم تقسيمها الى ثلاثة: عشرة بالمئة للملك فهد، وعشرة بالمئة أخرى للأمير سلطان، والعشرة بالمئة الثالثة تم توزيعها بين الأمير بندر بن سلطان، والأمير خالد بن سلطان إضافة الى أبناء وأقارب الملك فهد.

المعلومات الجديدة التي نشرتها الصحافة البريطانية حول فضيحة اليمامة تمثل كشفاً آخر لفضيحة مازال بعض جوانبها مغفلاً، خصوصاً وأن الحكومة البريطانية تخوض مفاوضات مع الجانب السعودي من أجل توقيع صفقة أخرى من طائرات تايفون تتجاوز قيمتها ٧٠ مليار جنيه إسترليني.

هذه الفضيحة تسلّط الضوء على طبيعة تعاطي العائلة المالكة مع قضايا الدفاع والتسلّح، وكيف يتم صنع القرارات المتعلقة بالصفقات العسكرية. ويلزم القول بأن العائلة المالكة تنظر الى هذا الموضوع بكونه شأناً عائلياً، ما يمنع المناقشات الداخلية على المستويين الشعبي والرسمي. فالقرارات الخاصة بصفقات التسلح تتخذ، دائماً، داخل دائرة ضيقة في العائلة المالكة، وتحديداً بين الأمراء في الجناح السديري، إضافة الى الملك عبد الله الذي دخل الى الحلبة في فترة متأخرة. يبقى أن تفاصيل هذه الصفقات تعتبر من الأسرار الخاصة جداً، والتي لا يجوز للرأي العام المحلي الإطّلاع عليها، كونه غير معني، بحسب وجهة نظر هؤلاء الماسكين بزمام الصفقات العسكرية. وفي واقع الأمر، فإن شؤون الدولة قاطبة هي شأن خاص بالعائلة المالكة، هكذا هي عقيدة أفرادها.

> **صحيفة دايلي ميل: النظام السعودي فاسد وقمعي وفضيحة الرشاوي كلفتنا التضحية بكرامتنا وشرفنا حماية للنفاق السعودي**

وفي غياب برلمان منتخب يملك صلاحية المصادقة أو رفض الصفقات العسكرية، وكذلك غياب منظمات المجتمع المدني التي تملك قدرة الضغط لمنع أية صفقة تتعارض مع المصلحة الوطنية، فإن سياسة هدر الثروة الوطنية من خلال صفقات عسكرية غير مجدية ستتواصل. فنحن ندرك بأن ثمة هدفين رئيسيين وراء صفقات الأسلحة: الأول، تعزيز التحالف مع الشريك الآخر، سواء كان أميركياً أم بريطانياً أم فرنسياً. الثاني: الحصول على عمولات من هذه الصفقات. ويقود هذان الهدفان الى النتيجة التالية: أن شراء الأسلحة يستهدف أمراً آخر غير الوظيفة التي قرّرت لها هذه الأسلحة، بمعنى أن الأسلحة تشترى ليس لأغراض عسكرية بل لأغراض سياسية ومالية.

أما التركيز على دور الأمير بندر بن سلطان في صفقات الأسلحة وتالياً فضيحة الرشى المتعلقة بها فيعود الى حقيقة كونه لعب دوراً مركزياً خلال أكثر من عقدين من الزمن في حزمة قضايا تتراوح بين صفقات الاسلحة بين حكومته وشركات غربية، والترتيبات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وصولاً الى تقديم أموال الى حركات تمرّد في نيكاراغوا (ثوار الكونترا)، وأفغانستان (التنسيق مع الادارة الأميركية لتنظيم وتمويل المقاتلين العرب خلال مرحلة الجهاد الافغاني) والعراق (دعم الجماعات المرتبطة بشبكة القاعدة لإشاعة الفوضى وتخريب العملية السياسية)، وكذلك لبنان (تشجيع جماعات أصولية مثل فتح الاسلام وعصبة الأنصار وجند الشام بحسب ما ورد في اعترافات السعوديين والتقارير الأمنية الصادرة عن الجيش اللبناني)، وكذلك دفع رشى لعدد من الأحزاب السياسية في الغرب خلال الحملات الانتخابية سواء داخل الولايات المتحدة، حيث وجّه الحزب الديمقراطي الأميركي إتهامات للأمير بندر بتقديم مساعدات مالية للحزب الجمهوري خلال الحملات الانتخابية التي جرت العام ١٩٩٢، وهي تهمة تكررت أيضاً في بريطانيا بدعم حزب المحافظين ونشرت الصحافة البريطانية في العام نفسه أخباراً عن تورّط الأمير بندر بدفع مبالغ من المال لحزب المحافظين، كما نشرت الصحف الإيطالية عن دور مماثل للأمير بندر في ايطاليا. علاوة على ذلك، فإن الأمير بندر يوصف حالياً بأنه (مهندس) الفتن المتنقلة في المناطق الحيوية في الشرق الاوسط.

عسكرياً، يعتبر الأمير بندر مهندس أكبر صفقتين للتسلح في تاريخ بلاده، الأولى تتعلق بإمداد سلاح الجو الملكي السعودي بطائرات الإنذار المبكر الأميركية (أواكس) خلال الثمانينات،

والثانية صفقة اليمامة، والتي تتضمن إمداد سلاح الجو الملكي السعودي بطائرات مقاتلة من طراز تورنادو وأنظمة دفاعية، كما لعب دوراً جوهرياً في عملية استقدام القوات الأميركية الى السعودية في حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، الى جانب مشاركته في ملفات أخرى إقليمية ودولية مثل أزمة لوكربي، وطائرة التجسس الأميركي في الصين.

نشير هنا أيضاً الى أن الأمير بندر لعب دوراً قطبياً في التسويق لمبادرة السلام التي رفضها الاسرائيليون بصيغتها القديمة المعلنة في قمة بيروت العام ٢٠٠٢، حيث سعى الأمير بندر الى إقناع عدد من الحكومات العربية وخصوصاً المصنّفة منها على معسكر الاعتدال بالتخلي عن مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، وكاد التعديل أن يكون رسمياً في قمة الرياض في مارس الماضي، لولا رفض قوى الممانعة في العالم العربي التخلي عن هذا المبدأ الذي لا يجوز التفريط فيه بوصفه حقاً خاصاً للشعب الفلسطيني.

ما أثير بعد أيام قليلة من فضيحة المليار دولار التي حصل عليها الأمير بندر من شركة بي أيه إي سيستمز هو السؤال عن رد فعل الملك عبد الله، الذي بشّر قبل إعتلائه العرش بسياسة تقوم على المحاسبة والشفافية وتقليص حجم المخصّصات المالية للأمراء. وهناك من يرى بأن الملك عبد الله الذي يمتلك نظرياً سلطة مطلقة، بحسب مواد النظام الأساسي الصادر في مارس ١٩٩٢، فإن الواقع يخبر بأنه ليس بالقوة الكافية التي تجعله في موقع يؤهله لفتح تحقيق في هذه القضية فضلاً عن اتخاذ قرارات حاسمة، حيث سيمنع الأمراء النافذون أي إجراء ضد من يعتبرونه (رجلهم) الذي يعتمدون عليه في تمرير الصفقات والعمولات وكذلك تسهيل علاقاتهم مع الحكومات الغربية وخصوصاً الأميركية.

بحسب مصادر (الحجاز) فإن ثمة جناحاً داخل العائلة المالكة يعبّر بصورة دائمة عن سخطه من السلطة المتنامية للأمير بندر، ويعتبرونه أحد المعاول التي قد تهدم عرش المملكة، وأنه يخوض مغامرات خطيرة مع فريق ديك تشيني في إشاعة الفوضى والاضطرابات والحروب في المنطقة والتي لن تكون المملكة عن منأى من تداعياتها الخطيرة. وبحسب هذه المصادر فإن هذا الجناح يعتقد بأن الدور المثير للجدل للأمير بندر يهدّد ليس فقط بتشويه صورة العائلة المالكة ولكن تماسكها.

عوداً الى سياق فضيحة المليار دولار، فإن رد الفعل المتوقع كان التوسّل بالصمت وفي أحسن الأحوال النفي المطلق. فهي العادة غير الكريمة دائماً التي تتبعها العائلة المالكة في مثل هذه القضايا، فبينما تحدث الأخيرة زلازل سياسية تطيح برؤوس كبار في الغرب، فإن بلادنا ليست معنية بما تسببه فضائح أمرائها لهم، فهي تبقى محصّنة أمام المسائلة والمراقبة والتحقيق.

وحين يصدر بيان عن الأمير بندر ينفي فيه تلقيّه رشى في صفقة اليمامة (بحسب بيان صادر عنه في ٨ يونيو)، فإنه يوجّه به الرأي العام الغربي، وليس المحلي غير الوارد في إهتمام بندر أو عائلته.



(ذهول) بندر إزاء نشر معلومات عن عمولات سرية حصل عليها، كما جاء في بيانه، ليس نابعاً بالضرورة من إحساس بالمظلومية إزاء قضية مشفوعة بوثائق دامغة لا يمكن حتى لشركة بي أيه إي سيستمز إنكارها، وإلا فإنها ستكون أول من يتصدى للناشرين دفاعاً عن مصداقيتها ومستقبلها، ولكنه ذهول لأن ما نشر لم يكن متوقعاً بعد أن وعد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بوقف التحقيق تحت ذريعة الأمن الوطني أو المصلحة الوطنية والحفاظ على العلاقة الاستراتيجية المهمة مع السعودية في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني الخاص بإيران وغيرها.

الأمير بندر لم يوفّق في نفيه القاطع لحجم العمولات التي وردت في تقارير الصحف البريطانية ولكنه قام بتفسيرها بطريقة مخادعة حيث قال بأن الـ ١٢٠ مليون جنيه إسترليني كانت تحوّل لحساب وزارة الدفاع والطيران السعودية، بحسب شروط صفقة اليمامة.. (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)، ومن شابه أباه فما ظلم، وهذا الشبل من ذاك الأسد، وإذا كان الأب وزيراً للدفاع والطيران والمفتش

فضيحة المليار دولار التي حصل عليها الأمير بندر دكّت مصداقية الملك عبد الله في صميم دعواه بسياسة المحاسبة والشفافية

العام، الذي يعلو فوق المحاسبة والمراقبة والمسؤولية، فكيف يمكن الوصول الى الحقيقة المدسوسة في دهاليز وقصور الأمراء.

الغريب أن وزارة الدفاع البريطانية نفسها لم تتجرأ على نفي تلك المعلومات المتعلّقة بالعمولات ـ الرشى، واكتفت بالقول أنها (لا يمكنها التعقيب على هذه المزاعم لأن ذلك سيتضمن إفشاء معلومات سرية بشأن صفقة اليمامة، ويمكن أن تسبب الأضرار التي كان إيقاف التحقيق يهدف الى منع حدوثها). اللافت في تصريحات صادرة عن مجموعة بي أي أيه سيستمز أنها تشير الى رشى ولكنها تدرجها ضمن عنوان عام حيث ذكر مصدر من المجموعة ما نصه:(إن صفقة اليمامة الضخمة أبرمت بين حكومتين وإن العمولات التي تمت في إطار هذا العقد جرت بموافقة الحكومتين البريطانية والسعودية الصريحة).

لاشك أن مسؤولين في الحكومة البريطانية وكذلك شركة بي أيه إي الطرف الذي باع الطائرات العسكرية الى السعودية يفضّل الغموض في تصريحات وإن انطوت على بعض الكذب المباح من قبيل أن إسم الأمير بندر لم يرد في صفقة اليمامة بحسب رئيس بي أيه إي السابق رايموند ليجو، بالرغم من اعترافه بأن (دفع الأموال للوسطاء قانوني)، وهذا يتضمن إدعاء وإقرار، فنفي وجود بندر في الصفقة تكذبه الوثائق الرسمية التي نشرنا قسماً منها سابقاً، وأن الإقرار بوجود أموال للوسطاء، وقد باتوا معروفين بصلاتهم بالأمراء وخصوصاً خالد بن سلطان وبندر بن سلطان، مثل وفيق سعيد ومحمد الصفدي وغيرهم، هو إقرار يلزم إماطة اللثام عنه والبحث عن مصاديقه، وهذا ما دعى إليه رئيس لجنة التحقيق في الصادرات الاستراتيجية في مجلس العموم البريطاني، النائب العمالي روجر بيري حيث أصرّ على وجوب التحقيق في (الإدعاءات) الخاصة بصفقة اليمامة، خصوصاً مع إصرار الحكومات البريطانية المتعاقبة على مدى أكثر من ٢٠ عاماً على الزعم بأنها لا تعلم شيئاً عن العمولات السرية التي تم حظرها في بريطانيا من عام ٢٠٠٢.

لم يعد رئيس الوزراء البريطاني معنياً كثيراً بالدفاع عن موقف حكومته في هذه القضية بعد أن أنجز مهمته في إنقاذ صفقة اليمامة وصفقات تسلح مرشحة للإبرام، فهو يغادر مكتبه في الداونج ستريت دون أن يتسبب حسب زعمه في (تدمير كامل) للمصالح الوطنية البريطانية الحيوية في حال استمر التحقيق. فمهمته إذن كانت حفظ المصالح الوطنية البريطانية حتى وإن تم على حساب تلويث القيم الديمقراطية وصدقية السلوك العام.

سعودياً، دافع بعض المقرّبين من الأمير بندر عن موقفه فيما وصف أحدهم ما نشر عن فضيحة الرشى بأنها حملة تستهدف المملكة ودورها. وكان أشدها إثارة للدهشة ما ورد في مقالة بعنوان (لماذا بندر؟ لماذا في هذا الوقت بالذات) لكاتب يدعى علي الخير نشر في التاسع من يونيو في موقع (إيلاف) المقرّب من العائلة المالكة. يقول الكاتب أن الحملة تستهدف دور السعودية والعودة الى سياسة الجمهود

التي (سمحت لكلّ القوى الأقليمية غير العربية أو للقوى العربية المرتبطة بأجندات غير عربية بأن تأخذ راحتها. حصل ذلك على حساب الدور السعودي أوّلاً وأخيراً في وقت تبدو مصر أسيرة أوضاعها الداخلية المعقدة على رأسها مسألة خلافة الرئيس حسني مبارك). ولم يحدد الكاتب دخالة مصر في هذه القضية، ما لم يعكس الكاتب موقف ناشر الموقع، على طريقة بعض الاعلاميين اللبنانيين في قناة (العربية) الذين يحمّلون سوريا مسؤولية كوارث العالم بما فيها اعصار غونو!

دافع الكاتب عن شخص بندر ولم يدافع عن موقفه في قضية الرشى، وإن مرر سؤالاً مرحاً: هل يعقل أن تكون العمولات ذهبت كلها الى جيب الأمير بندر؟ هل هو الوحيد الذي على علاقة بعقد (اليمامة) الذي قيمته ثلاثة وأربعين مليار جنيه أسترليني أي ستة وثمانين مليار دولار، أذا أخذنا قيمة صرف الدولار أمام الجنيه اليوم؟).

ونسي الكاتب بأن هناك أمراء آخرين متورطون في فضيحة الرشى في صفقة اليمامة، بمن فيهم الأمير سلطان ولي العهد وابنه الأمير خالد بن سلطان إضافة الى وسطاء آخرين مثل وفيق سعيد ومحمد الصفدي.

بندر يسرق بصمت

كتب ديفيد ليج وروب إيفان مقالة في صحيفة الجارديان البريطانية في السابع من يونيو تناولا فيه إتهامات لشركة الأسلحة البريطانية بي أيه إي الشريك الثاني في صفقة اليمامة، والتي واجهت على مدار سنوات تهماً بتقديم رشاوى وخدمات ذات طبيعة غير أخلاقية لأمراء في العائلة المالكة لتمرير صفقة اليمامة. وكشفت المقالة عن أن شركة الأسلحة البريطانية بي أيه إي دفعت بصورة سرية للأمير بندر أكثر من مليار جنيه إسترليني (نحو ملياري دولار أميركي) فيما يرتبط بالإتفاقية الأكبر للأسلحة مع بريطانيا. ولفتت المقالة الى أن سلسلة من الرشاوى قد دفعتها الشركة البريطانية عبر بنك أميركي في واشنطن لحساب يديره واحد من أهم الأعضاء النافذين في القبيلة السعودية الحاكمة، والذي أمضى ٢٠ عاماً كسفير لها ـ أي للقبيلة ـ في الولايات المتحدة.

وقيل بأن رشوى من ٣٠ مليون جنيه إسترليني تم دفعها كل ثلاثة شهور للأمير بندر خلال عشر سنوات على الأقل. وبحسب مصادر قضائية مطلعة أن المبلغ تم دفعه الى الأمير بندر مع علم وترخيص من مسؤولي وزارة الدفاع في حكومة بلير وأسلافها. وعلى مدار عشرين عام، زعم وزراء في الحكومة البريطانية بأنهم لم يكونوا على علم بأي شيء حول رشاوى سريّة، والتي اعتبرت مخالفة للقانون في بريطانيا سنة ٢٠٠٢.

وفي تحقيق أجراه مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بشأن التحويلات المالية خلف صفقة أسلحة اليمامة بقيمة ٤٣ مليار جنيه إسترليني، والتي تم توقيعها العام ١٩٨٥، قد كشف تفاصيل عن رشاوى للأمير بندر.

ولكن تم إيقاف التحقيق في ديسمبر الماضي من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري بعد إعادة نظر المدعي العام اللورد جولدسميث. وقال بأن المصالح الوطنية البريطانية تقضي وقف التحقيق، وأن هناك أفقاً ضئيلاً للتوصّل الى إدانات. وقال توني بلير بأنه تحمّل (المسؤولية الكاملة) بشأن هذه القرار.

مهما يكن، وبحسب المطّلعين على المناقشات الدائرة في هذه الفترة، فقد حذر اللورد جولدسميث الزملاء بأن ضلوع الحكومة البريطانية كان في خطر الافتضاح ما لم يقم مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بوقف تحقيقات الفساد.

تعطيل التحقيق أطلق صرخة من قبل مناهضي الفساد، وقاد منظمة مراقبة الرشاوى العالمية (أو إي سي دي)، الى فتح تحقيق خاص بها.

فقد تسببت الدعاوى الأخيرة مشاكل أيضاً لشركة بي أيه إي في أميركا، حيث أن المدفوعات الفاسدة للسياسيين الأجانب قد تم تجريمها منذ العام ١٩٧٧. فالدعاوى بخصوص رشاوى للأمير بندر من شأنها إشعال خلاف جديد حول الصفقة الأصلية والتحقيق المجهض من قبل مكتب التحقيق الفيدرالي.

بندر فشل في الدفاع عن نفسه في فضيحة الرشى، فقام بتفسيرها بطريقة مخادعة وأن الاموال حوّلت لحساب وزارة الدفاع غير الخاضعة للمحاسبة

فقد عرف عن الدبلوماسي السعودي، أي الأمير بندر، بأنه لعب دوراً مركزياً مع السيدة تاتشر، رئيسة وزراء البريطانية السابقة، من أجل إعداد أكبر سلسلة من صفقات السلاح في تاريخ بريطانيا.

ولأكثر من ٢٠ عام، اشتملت صفقة اليمامة على بيع السعودية ١٢٠ طائرة تورنادو، وهاوك ومعدّات عسكرية أخرى. وبناء على مصادر قانونية على إطّلاع بسجّلات قضية اليمامة، فإن شركة بي أيه إي قامت بتحويل مبالغ للأمير بندر كل ثلاثة شهور على مدار عشر سنوات أو أكثر.

وقد سحبت بي أيه إي المبالغ من حساب سري في (بنك أوف إنجلاند) الذي صمم لتسهيل صفقة اليمامة. وكان يتم إيداع ملياري جنيه إسترليني سنوياً في هذا الحساب كجزء من الترتيبات المعقدة التي تسمح ببيع النفط السعودي في مقابل شحن طائرات تورنادو وأسلحة أخرى.

وكان كل من شركة بي أيه إي وإدارة بيع الأسلحة التابعة للحكومة، أي منظمة خدمات التصدير الدفاعي (ديسو)، تمسّكت بحقها بخصوص الأموال، التي كان يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة الدفاع ويديره مصرفي حكومي، والصرّاف العام للرواتب.

ويقول مقرّبون من (ديسو) بأن رشى منتظمة كانت تسحب من قبل بي أيه إي ويتم تحويلها الى حساب الأمير بندر في (Riggs bank) في العاصمة الأميركية واشنطن.

ووفق الشروط غير المعروفة لدى وزارة الدفاع البريطانية فإن تعليمات صادرة من مسؤول الادارة الدائمة، السير فرانك كوبر، فإن الدفع كان يتطلب إذناً من (ديسو).

ولم يصنّف المبلغ المدفوع للأمير بندر بكونه رشوة، ولكنه رسوم شبه رسمية لتسويق الخدمات. وأن هذه المدفوعات قد استمرت لمدة عشر سنوات والى ما بعد ٢٠٠٢، حين تم تجريم المدفوعات الفاسدة في بريطانيا لمسؤولين أجانب.

محققو مكتب التحقيق في الغش التجاري الذين يقودهم المدير المساعد هيلين جارليك تعثروا في البداية بالمدفوعات المزعومة، بحسب مصادر قضائية، حين كشفوا عن وثائق عالية السرية في وزارة الدفاع خلال التحقيق الذي استمر مدة ثلاث سنوات.

وقبل إيقاف التحقيق، قابل مكتب التحقيق في الغش التجاري ألين جارووود، رئيس ديسو. وبحسب مصادر مقرّبة من وحدة مبيعات السلاح قالت بأنه وستيفن بولارد، المدير التجاري للمشروع السعودي قد تم إستجوابهم بشأن الأسباب التي دفعت لترخيص المدفوعات.

وقد سألت صحيفة الجارديان الأميربندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني للبلاد، عن الرشاوى المزعومة، ولكنه لم يجب. كما أن أنظمة بي أيه إي لم تقدم أي تفسير بشأنها. وقالت الشركة:(إن مقاربتكم مشتركة مع العناصر الأقل مسؤولية للإعلام)، أي أنها تقضي بأن ذنب أنظمة بي أيه إي هو تجاهل تام للحقائق.

وأضاف الناطق الرسمي بإسم الشركة جون نيلسون: (لدينا قليل من الشك بأن من بين الأسباب التي دفعت المدّعي العام إلى اعتبار القضية مورد إدانة كان حقيقة أننا تصرفنا بناء على..العقود المماثلة، بموافقة الحكومة السعودية، سوياً مع تلك التي لدى وزارة الدفاع في المملكة المتحدة).

ولن يناقش مكتب المدّعي العام المزاعم حول مصادر قلق اللورد جولدسميث بـ (تورط الحكومة) في الرشاوى.

وقال الناطق الرسمي بأن تحقيق مكتب الغش التجاري قد تم إيقافه بسبب (التهديد الحقيقي والجدي للأمن الوطني). وأضاف بأن (هناك صعوبات قانونية كبرى..بالنظر الى دعوى بي أيه إي بأن الرشاوى قد تمت بناء على الترتيبات العقدية مورد الإتفاق، وليس هناك من شيء قد تم تعديله في رواية الجارديان).

وقد رفضت وزارة الدفاع، حيث يدير الوزير باول درايسون وحدة مبيعات الأسلحة في الحكومة البريطانية، تقديم المزيد من الإيضاح. وقال الناطق

الرسمي بأن (وزارة الدفاع غير قادرة على الرد على النقاط المطروحة..حيث أن القيام بذلك سيؤدي الى الكشف عن معلومات سرية خاصة باليمامة، وقد يتسبب في إحداث ضرر ينهي التحقيق الذي صمم لمنع وقوعه).

نائب رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي، فينس كيبل، دعى الى تحقيق عاجل في الاكتشافات الجديدة. وقال بأن (هذه تعتبر ذات أهمية أكبر ومدمّرة أكثر من أي شيء آخر تم الكشف عنه سابقاً. إنها غير مغفورة في حال كانت تقوم الحكومة البريطانية بالتستر على رشاوى تحت الطاولة لشخصية رئيسية في الحكومة السعودية. ويجب أن يكون هناك تحقيق برلماني كامل بشأن ما إذا كانت الحكومة قد خدعت الجمهور وقوّضت التشريع المضاد للفساد التي تم إقرارها عبر البرلمان).

وطالب أيضاً بأن (ينظر التحقيق بدرجة كبيرة فيما إذا كانت الدوافع خلف القرار لسحب تحقيق مكتب الغش التجاري كانت على غير علاقة بالمصالح القومية للمملكة المتحدة ولكن بالمصالح الشخصية لواحد من إثنين من الوزراء السعوديين الأقوياء.. وإن مزاعم توني بلير بأن الحكومة كانت محثوثة باعتبارات الأمن الوطني تبدو جوفاء بدرجة كبيرة). وقد أثار الدكتور كيبل، الشهر الماضي (مايو) قضية الـ (بي أيه إي) في مجلس العموم البريطاني وإتهم الأمير بندر بالإفادة بصورة شخصية من صفقة اليمامة.

الاكتشافات الجديدة جعلت محاولة بي أيه إي شراء شركة أرمور القابضة في الولايات المتحدة أكثر صعوبة. فالصفقة تتطلب قبولاً من المشرّعين في الولايات المتحدة.

وبصورة منفصلة، فإن وزارة الخارجية الأميركية أعربت لدى وزارة الخارجية (البريطانية) عن معارضتها لإنهاء التحقيق من قبل مكتب الاحتيال التجاري، قائلة بأن ذلك سيقوّض الجهود العالمية لإخماد الفساد من قبل المصدّرين.

ونقلت صحيفة الجارديان في الثالث عشر من يونيو عن زعيم الحزب الديمقراطيين الليبراليين منزيس كامبل انتقاده لصمت رئيس الوزراء القادم براون، خليفة توني بلير، وقال (نحن بحاجة الى تحقيق شامل للتحقق في ما اذا كانت وزارة الدفاع قد تورّطت بصورة مباشرة في تمرير عمولات للأمير بندر. إن فشل الوزارة في توضيح هذه القضية أمر غير مقبول. نحن بحاجة لمعرفة ما اذا كان أي من العمولات قد تم بعد العام ٢٠٠٢ أو ما إذا خرق قانون مكافحة الفساد. واذا ظهر أن القانون قد تم خرقه فإن القضية يجب أن تكون في عهدة البوليس). وقد صرّح جيرمي كارفر، محامي وعضو هيئة الشفافية الدولية لبرنامج بانوراما الذي بثته تلفزيون بي بي سي بأن (العمولات تعتبر رشاوى مباشرة كما تعرّفها إتفاقية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لمكافحة الرشوة..).

شركة الأسلحة البريطانية، بي أيه إي، لم تعترض على دفع عمولات، والتي تقول بأنها تمت بناء على موافقة وزارة الدفاع البريطانية. مصادر قضائية بريطانية قالت أيضاً وبصورة محددة بأن بي أيه إي قامت بعمليات تحويل أموال نقدية.

وبحسب وكالة رويترز، فإن الأمير بندر نفى أن يكون هناك أي خطأ، مدعيّاً بأن ليست هناك صلة بين هذه الاموال وبي أيه إي. وحسب قوله (فإن هذه الحسابات لا علاقة لها بأي حال بشركة أيروسبيس البريطانية. وأن الحسابات المذكورة تخضع للرقابة والتقييم السنوي من قبل وزارة المالية في المملكة السعودية).

وقد كلّف الامير بندر للدفاع عنه شركة محامين هربرت سميث وشركتين في العلاقات العامة في لندن. وبحسب ناطق رسمي بإسم الأمير، مجموعة سميثفيلد للعلاقات العامة، ليس لدى الأمير مزيد تعليق على الدعاوى التي بثّته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية في الثاني عشر من يونيو.

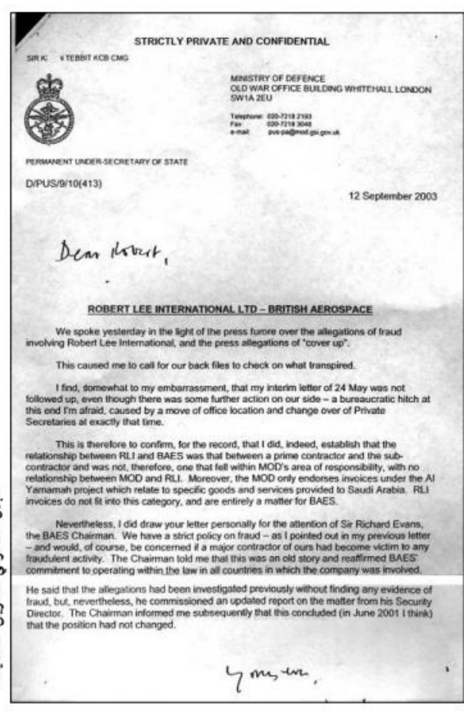
وكانت الصحيفة الأميركية ذكرت، بناء على محققي بنك ريجز، أن مجموعة كبيرة من الشيكات السياحية بقيمة ألف دولار لكل واحد، دفعت في مناسبة واحدة بأمر من الأمير بندر كيما يتم تحصيلها من حسابات الايداع في واشنطن. وتم دفع بعض الشيكات الى إم جي إم، وهو كازينو كبير في لاس فيجاس.

مناهضو الفساد قالوا في الثاني عشر من يونيو أنهم سيطالبوا باستئناف عاجل ضد الحكم الأولي الذي أصدره أحد القضاة بأن مزاعم (الأمن الوطني) حالت دون أخذ الحكومة الى المحكمة بشأن الطريقة التي أوقف بها رئيس الوزراء والمدّعي العام تحقيق مكتب الاحتيالات الخطيرة في عمولات بي أيه إي.

بندر ممثل للعائلة المالكة

تحت عنوان (الأمير بندر تلقى أموالاً من شركة سلاح بريطانية) كشف تحقيق لبي بي سي في السابع من يونيو عن أن أميراً سعودياً بارزاً تلقى أمولاً بشكل سري من أضخم شركة بريطانية للسلاح وذلك خلال تفاوضه معها على صفقة تبلغ قيمتها ٤٠ مليار جنيه استرليني.

فقد قدمت شركة BAE Systems مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية للأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن القومي السعودي، لأكثر من عقد من الزمان. وقد تم تقديم الأموال بمعرفة وزارة الدفاع البريطانية معرفة كاملة.



STRICTLY PRIVATE AND CONFIDENTIAL

SIR K. TEBBIT KCB CMG

MINISTRY OF DEFENCE
OLD WAR OFFICE BUILDING WHITEHALL LONDON
SW1A 2EU

Telephone: 020-7218 2193
Fax: 020-7218 3048
e-mail: pus-pa@mod.gsi.gov.uk

PERMANENT UNDER-SECRETARY OF STATE

D/PUS/9/10(413)

12 September 2003

Dear Robert,

ROBERT LEE INTERNATIONAL LTD – BRITISH AEROSPACE

We spoke yesterday in the light of the press furore over the allegations of fraud involving Robert Lee International, and the press allegations of "cover up".

This caused me to call for our back files to check on what transpired.

I find, somewhat to my embarrassment, that my interim letter of 24 May was not followed up, even though there was some further action on our side – a bureaucratic hitch at this end I'm afraid, caused by a move of office location and change over of Private Secretaries at exactly that time.

This is therefore to confirm, for the record, that I did, indeed, establish that the relationship between RLI and BAES was that between a prime contractor and the sub-contractor and was not, therefore, one that fell within MOD's area of responsibility, with no relationship between MOD and RLI. Moreover, the MOD only endorses invoices under the Al Yamamah project which relate to specific goods and services provided to Saudi Arabia. RLI invoices do not fit into this category, and are entirely a matter for BAES.

Nevertheless, I did draw your letter personally for the attention of Sir Richard Evans, the BAES Chairman. We have a strict policy on fraud – as I pointed out in my previous letter – and would, of course, be concerned if a major contractor of ours had become victim to any fraudulent activity. The Chairman told me that this was an old story and reaffirmed BAES' commitment to operating within the law in all countries in which the company was involved.

He said that the allegations had been investigated previously without finding any evidence of fraud, but, nevertheless, he commissioned an updated report on the matter from his Security Director. The Chairman informed me subsequently that this concluded (in June 2001 I think) that the position had not changed.

Yours ever,

ورفض الأمير بندر التعليق على ذلك، فيما قالت BAE Systems إن تصرّفها لم يخالف القانون في أي وقت من الأوقات. وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن المعلومات عن (صفقة اليمامة) ذات طبيعة سرية ولا ينبغي كشفها.

وقد تم إرسال ما يصل إلى ١٢٠ مليون جنيه إسترليني سنويا من جانب الشركة البريطانية إلى حسابين مصرفيين تابعين للسفارة السعودية في واشنطن لأكثر من عقد من الزمن.

ويثبت برنامج بانورما الخاص بتلفزيون بي بي سي من أن هذين الحسابين كانا في الواقع واجهة لتلقي الأمير بندر تلك الأموال.. وكان غرض أحد الحسابين هو دفع نفقات الطائرة إيرباص الخاصة للأمير.

وقال ديفيد كاروزو، وهو محقق عمل في البنك الأمريكي الذي يخضع له الحسابان، إن الأمير بندر كان يسحب أموالا لإنفاقه الخاص من الحسابين اللذين كان يبدو أنهما خاصّان بحكومة بلاده.

وأضاف كاروزو: (لم يكن هناك فرق بين حسابات السفارة، أو الحسابات الحكومية الرسمية كما كنا نسميها، وحسابات الأسرة المالكة). وقال كاروزو إنه يفهم أن هذا المسلك استمر (لسنوات وسنوات). وتابع (تعلّق الأمر بمئات الآلاف والملايين من الدولارات).

وبحسب مصادر (بانوراما)، تم إلحاق

المدفوعات بالتعاقد الخاص بصفقة الأسلحة في شكل ملحقات سرية، وصفت بأنها (خدمات دعم). وأقرّتها وزارة الدفاع البريطانية رسمياً على نحو ربع سنوي. وقد تم الكشف عن تلك المدفوعات خلال تحقيق أجرته هيئة مكافحة جرائم الفساد الكبرى.

من جانبه رفض رئيس الوزراء البريطاني توني بلير التعليق على ما تضمنه برنامج بانوراما، لكنه قال إن تحقيق هيئة مكافحة جرائم الفساد لو لم يتم إيقافه (لكان قد قاد الى تدمير كامل لعلاقة استراتيجية هامة (مع السعودية) وخسارة آلاف الوظائف).

أما رئيس لجنة التحقيق في الصادرات الإستراتيجية في مجلس العموم البريطاني، النائب العمالي روجر بيري، فقال للبي بي سي إن الادعاءات الخاصة بتلقي الأمير بندر أموالا يجب التحقيق فيها. وأضاف النائب العمالي أنه إن وجدت أية أدلة على رشاوى أو فساد في صفقات السلاح منذ عام ٢٠٠١ فإن ذلك يعتبر جريمة جنائية، وفقاً للقانون البريطاني.

المدعّي العام جولد سميث رد في الثامن من مايو على معلومات حول حصول بندر على ملياري دولار، و نشرت الجارديان بأن رئيس مكتب التحقيق في الغش التجاري تحمّل المسؤولية عن قراره لحجب معلومات عن منظمة مكافحة الفساد الدولية حول وجود عمولات بقيمة مليار جنيه إسترليني لأمير سعودي.

وفي تصريح لروبرت ورارديل، مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري، أن القرار تم بواسطة منظمته على قاعدة الحاجة الى حماية الأمن الوطني.

المدعي العام، لورد جولدسميث، الذي رأس مكتب التحقيق في الغش التجاري، نفى تقرير الجارديان بأنه أمر بحجب المعلومات عن مجموعة مكافحة للرشى تابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وقد كشفت الجارديان بأن المدّعي العام أصبح مدركاً لتلك العمولات بسبب طلب مكتب التحقيق في الغش التجاري بالتحقيق في مزاعم فساد في شركة بي أيه إي. ويدرك أيضاً ضعف الحكومة إزاء اتهامات بالتجريم حيال الفترة الطويلة للعمولات السرية.

وليس ثمة شك، بحسب تقرير الجارديان، في حقيقة أن العمولات قد تم إخفاؤها عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي حين طلبوا تفسيرات لإسقاط طلب مكتب التحقيق في الغش التجاري.

وبذلك، تعرّض المسؤولون في الحكومة البريطانية للفضح في محاولة لتقويض عملية المنظمة، وشكت بأن رئيسها السويسري كان صريحاً للغاية.

وقد سألت الجارديان مكتب المدّعي العام الذي كان مسؤولاً عن إخفاء المعلومات عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، ولكن تم إبلاغ الجريدة: (أن المعلومات المقدّمة للمجموعة العاملة على قضية الرشوة التابعة للمنظمة، كانت معدّة بوساطة مكتب المدّعي العام ومكتب التحقيق في الغش التجاري)، وكلاهما يعودان الى سلطة اللورد جولدسميث. وقد نفى الأخير لإذاعة بي بي سي الرابعة في برنامج (اليوم) (ليس صحيحاً على الاطلاق أن أكون أمرت المحقّقين لاخفاء العمولات عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. فذاك ما زعمته الجارديان. وهذا مستنكر بالمطلق).

على أية حال، فقد رفض اللورد جولدسميث مناقشة الاتهامات المتعلقة بعمولات تشمل مزاعم بأنها استمرت حتى بعد وصول حزب العمال الى السلطة في العام ١٩٩٧. وقال ما نصه (لن أمضي في تفاصيل أية دعاوى شخصية)، على أساس أن وزارة الدفاع هي الإدارة المسؤولة التي تأخذ بعين الاعتبار سرية المعلومات، وأنها ليست مخوّلة بخرق هذه الحدود.

في صحيفة (الاندبندنت أون صن داي) الصادرة في الثامن من يونيو، اللورد جولدسميث ينفي الاتهامات التي وجهت إليه بأنه أخفى المعلومات حول مليار جنيه استرليني تم دفعها للأمير بندر بصورة سرية، ورفض بصورة قاطعة الحديث أو مناقشة الاتهامات المتعلقة بالعمولات، بما فيها الدعاوى القائلة بأن تلك العمولات استمرت بعد وصول حزب العمال الى السلطة العام ١٩٩٧.

الأطراف الضالعة في فضيحة الرشى لاذوا بالكذب الصريح والتناقض في التصريحات هروباً من حقيقة الفساد المستشري في صفقة اليمامة

وأعاد جولدسميث، الذي يواجه اتهامات بإخفاء معلومات عن المحققين، تكرار نفي التهمة بحسب صحيفة الاندبندنت في التاسع من يونيو.

مكتب التحقيق في الغش التجاري هو الآخر خاض خلافاً على موقعه، وقد أصرّ على أنه قرر منفرداً طبيعة المعلومات حول صفقة أسلحة اليمامة التي تم تمريرها الى المسؤولين من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهي منظمة تعمل لحساب ٣٠ بلد صناعي وتأخذ بعض التدابير ضد الرشى والفساد.

وقد طالب السير منزيس كامبل، قاعد حزب الديمقراطيين الليبراليين في بريطانيا، بمعرفة السبب الذي دفع مكتب التحقيق في الغش التجاري للتريث والمجادلة بشأن الافراج عن معلومات على قاعدة الأمن الوطني. وقال (إذا صح أن المعلومات حول العمولات التي دفعت للأمير بندر لم تعط الى منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي فإن تلك التهمة تعتبر الأشد خطورة). إنه أمر غير قابل للدعم بالنسبة لبريطانيا أن توقع إتفاقية دولية حول الرشوة ومن ثم تفشل في الوفاء بواجباتها حين يأتي التحقيق بالقرب من البلاد.

إن السؤال المطروح: ماهو الحق لدى مكتب التحقيق في الغش التجاري لاتخاذ قرارات تتعلق بالأمن الوطني؟ فهل حصلوا على أية نصيحة أو تعليمات من أي نوع من مكتب رقم ١٠ (مكتب الحكومة في داوننج ستريت)، أو مكتب المدّعي العام؟

وقد واجه بلير وجولدسميث غضباً عارماً داخل بريطانيا حين أمرا مكتب التحقيق في الغش التجاري وقف التحقيق في صفقة اليمامة، على أساس أن قرارهم يتوافق مع الأمن الوطني.

صحيفة (صنداي تايمز) ذكرت في العاشر من يونيو بأن الأمير بندر بن سلطان (ضغط على مكتب رئاسة الحكومة البريطانية (داوننغ ستريت) لوقف التحقيق..) وأضافت الصحيفة أن الأمير بندر (التقى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في يوليو/تموز من العام الماضي في أوج التحقيق الذي كان يجريه مكتب جرائم الإحتيالات الخطيرة حول مزاعم قيام بي إيه إي بدفع مبالغ مالية طائلة بشكل غير قانوني إلى أفراد في الأسرة السعودية الملكية).

واضافت أن الأمير بندر هو ثاني مسؤول سعودي بارز يبلغ جوناثن باول رئيس موظفي داوننغ ستريت بأن الرياض ستنسحب من صفقة الأسلحة وتجمّد تعاونها مع لندن في مجال محاربة الإرهاب ما لم توقف حكومة بلير التحقيق، مشيرة إلى أن مسؤولاً بريطانياً بارزاً لم تكشف عن هويته أكد أن الأمير بندر زار داوننغ ستريت وطلب منه وقف التحقيق.

وتابعت الصحيفة أن مسؤولاً بريطانياً آخر أكّد بدوره أن طلب الأمير بندر جاء بعد إكتشاف مكتب جرائم الإحتيالات الخطيرة حسابات مصرفية سرية في بنوك سويسرية يعتقد المحققون البريطانيون أنها على صلة بصفقة الأسلحة السعودية مع بي إيه إي والتي بلغت قيمتها ٤٣ مليار جنيه إسترليني.

وقال المسؤول (أبلغ (الأمير) بندر باول أنه يعرف أن مكتب الإحتيالات الخطيرة كان يدقق في حسابات مصرفية بسويسرا، وشدد على أنه ما لم توقف لندن التحقيق ستقوم الرياض بإلغاء عقد مقاتلات تايفون وتجمد العلاقات الدبلوماسية وتنسحب من التعاون في المجال الأمني).

دعم المستبدين والفاسدين

الاتهامات حول صندوق العمولات الخاص بشركة بي أيه إي تكشف بأن ليس للملكة المتحدة الحق في تلقين أي شخص درس حول الفساد. فقد كتب جورج مونبيوت في الجارديان في الثامن من يونيو، في مقدمة ذات طبيعة تراجيدية نقدية: لا تدع اعضاء الحكومة يشكون حول الفساد في الخارج. لا تدعهم يلقون باللوم على فشل مهمة توني بلير لإنقاذ أفريقيا من الحكام الديكتاتوريين. فالدعاوى المنشورة حول صناديق العمولات التي جرى استعمالها لتحريك صفقة اليمامة تفيد بأن ليس هناك شيء يمكن للطغاة الأجانب أن يدرّسونا إياه حول الفساد.

في العام ٢٠٠٣ كشفت الجارديان دليلاً يفيد بأن شركة الأسلحة بي أيه إي كانت تدير محفظة عمولات بقيمة ٦٠ مليون جنيه استرليني، كانت تستعملها لتقديم هدايا وبغايا للمسؤولين السعوديين لتسهيل صفقة الاسلحة الضخمة. وقد اتهم الأمير تركي بن ناصر بأنه أحد المستفيدين. ولكن الدعاوى الأخيرة تأتي في سياق مختلف. فقد اتهمت التقارير الجديدة شركة بي أيه إي بتحويل ما يربو عن مليار جنيه إسترليني لمسؤول سعودي، أي الأمير بندر بن سلطان، كعمولة لضمان سريان صفقة اليمامة. الأشد تدميراً للحكومة البريطانية تمثّلت في الرسوم التي يعتقد بأنها تواصلت، بعلم وإذن من وزارة الدفاع البريطانية بعد العام ٢٠٠٢، حين أصبح دفع العمولات لمسؤولين أجانب عملاً غير قانوني في المملكة المتحدة. بندر الذي أنكر كل ذلك قال بأن العمولات كانت من ضمن العقود.

اكتشافات صحيفة الجارديان أعطت فرصة ضئيلة لمكتب التحقيق في الغش التجاري من أجل فتح تحقيق في الادعاءات. وفي ٢٠٠٥، أبلغت الحكومة السعودية بلير بأنها لن تتقدم بطلب آخر الى بي أيه إي لشراء ٧٢ طائرة يوروفايترز ما لم يتم إقفال القضية، وقد قام مكتب التحقيق في الغش التجاري بإيقاف التحقيق.

وتعلق الصحيفة بأنها ليست المرة الأولى التي يتدخل فيها جولدسميث لمنع العدالة من أن تأخذ مجراها. فقد كان عليه أن يرمّز كل شيء خاطيء ارتكبته حكومة بلير: جبن الوزراء، حقائق المحامين، الاذعان للشركات والحكومات الأجنبية، وإساءة استعمال القضاء باتت مسموحة في وطن بدون دستور. فهو يمثل شيئاً قديماً جداً - الرتب المغلقة للمؤسسة البريطانية، وشيئاً جديداً: فساد الهدف والمنهج الذي حضر مشروع التدخّل الليبرالي منذ البداية.

وتضيف الصحيفة بأن ماجرى يجعل دعاوى الحكومات المتعاقبة بدعم الديمقراطية حول العالم مجرد صورية، وتأكيد أن أمننا أصبح الآن معقوداً مع الأمراء السعوديين. إن شكوى القاعدة الرئيسية موجّهة ضد الملكية السعودية والدعم الغربي الذي تحظى به. وكما هو حال الحرب في العراق، فإن دعم بلير للعدوان الاسرائيلي على لبنان والمعاملة غير المتوازنة لاسرائيل وفلسطين، فإن هذه الطريقة تساعد على التأكيد بأن بريطانيا هي هدف رئيسي للإرهاب، ليس لأن حكومتنا تصرّفت وفق المبدأ ولكنه لأنها تصرفت بدونه. لقد توسّل بلير بكل مصادر التهديد الاستراتيجي التي يزعم بأنه يدافع بها عنا.

من جانبها، انتقدت صحيفة ديلي ميل البريطانية في الحادي عشر من يونيو الحكومة البريطانية بسبب رشاوى الشركة للأمراء السعوديين، معتبرة أن النظام السعودي (نظام فاسد وقمعي يتسلّح بأغلى الأسلحة).

وتساءلت الصحيفة: (هل يتحتّم علينا نحن البريطانيين أن نرشي الأمراء السعوديين؟)، وخلصت إلى القول إن (الذي حدث بين السعودية وSystems BAE والحكومة البريطانية ومكتب مكافحة الفساد، كانت قصّة مخزية ضحّينا بكرامتنا وشرفنا حماية للنفاق السعودي).

واستنكرت الصحيفة تعليلات رئيس الوزراء البريطاني والتي ذكر فيها أنّ التحقيق كان سيضرّ بالعلاقات السعودية - البريطانية، ويسبب خسارة آلاف فرص العمل للبريطانيين، وقالت (إننا وقعنا إتفاقات دولية لمحاربة الفساد والرشوة، فالولايات المتحدة لا تسمح لشركاتها بدفع الرشى، إنها تلاحقهم قضائيا وتضعهم في المحاكم، وكذلك الحال مع فرنسا).

ورفضت الصحيفة تبريرات بلير، ورأت أن التحقيق (لو استمر كان سيؤدي إلى نتائج، ولهذا أوقف، وعرقلت الحكومة تحقيقات منظمة التعاون والتنمية الأوروبية في القضية). وقالت كان من السهل على بلير أن يقول (إن وقف التحقيق في الرشاوى كان سيضر بالتعاون السعودي - البريطاني في مجال مكافحة الإرهاب)، ولكن هذا يقودنا إلى تساؤل أوقح (لماذا بيعت طائرات Tornado للسعودية بضعف ثمنها الحقيقي)، ألم يكن ذلك من أجل الدفع للوسطاء؟

ورأت الصحيفة أنّه لم يكن في استطاعة السعوديين شراء طائرات Tornado أو Typhoon من مكان آخر غير بريطانيا، فالسعوديون لم تكن لديهم بدائل، لأن الفرنسيين والأميركيين لا يصنعون هذه الطائرات، فلماذا كان علينا أن ندفع الرشى إذن؟ لقد كان باستطاعتنا أن نكون أذكياء، ونقول للسعوديين (إن زمن الرشى قد انتهى)، ونريد علاقة مستقيمة غير ملتوية، فالأمير بندر الذي قيل إنه رتّب صفقة اليمامة، وكان حسابه يتزوّد بـ٣٠ مليون دولار كل ٤ شهور وعلى مدار ١٠ سنوات، يمتلك عقارات في بريطانيا تقدر بأكثر من ٢٠ مليون جنيه، ويمتلك طائرة بوينغ خاصة من طراز ٧٦٧ مع حق الهبوط والإقلاع من أحد المطارات القريبة من عقاره.

وأطلقت الصحيفة على عقد اليمامة مع BAE (أم العقود) مضيفة أنّ النظام السعودي (نظام فاسد وقمعي يتسلّح بأغلى الأسلحة التي تحتاج طواقم بريطانية تقيم في السعودية لصيانتها)، وتساءلت: إن كان الهدف من ذلك هو حماية النظام نفسه وضمان بقائه، فهذه الطائرات ليست لمساندة القوات البرية السعودية التي تبدو مهملة.

من جانبها أفادت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية في الحادي عشر من يونيو أن شركة صناعة الأسلحة البريطانية العملاقة (بي إيه إي سيستمز) تواجه تحقيقاً من قبل الكونغرس الأميركي حول صفقة اليمامة.

وقالت الصحيفة نقلاً عن مصادر وصفتها بالبارزة في واشنطن إن (خطر وقوع صدام سياسي ضد أضخم شركات الأسلحة البريطانية يتنامى بشكل متزايد في الولايات المتحدة لأن المشرّعين الأميركيين سيملون على بي إيه إي حضور جلسات إستماع في الكونغرس للإجابة على تساؤلات حول ما إذا كانت دفعت أموالاً بصورة غير مشروعة للفوز بصفقة اليمامة عام ١٩٨٥).

وأضافت المصادر أن قطاع صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة سيستخدم هذه الخطوة للتحرك ضد بي أيه إي، مشيرة إلى أن حزب الديمقراطيين المعارض الأميركي سينظم جلسات الإستماع في الكونغرس مع شركة الأسلحة البريطانية.

وذكرت صحيفة الديلي تلغراف أيضاً أن نواباً بريطانيين انتقدوا ردة فعل شركة (بي إيه إي سيستمز)، على الانتقاد المتصاعد لأدائها في العمل، بالإقدام على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في معاييرها الأخلاقية.

ونقلت الصحيفة عن النائب الليبرالي الديموقراطي نورمان لامب انتقاده لقرار الشركة بتشكيل لجنة مستقلة في الوقت الذي نفت فيه أنها أقدمت على أي عمل غير قانوني. وأضاف لامب على BAE تعيين أشخاص مستعدين للتوصل إلى استنتاجات صعبة، إذا كانت هي ما تؤدي الدلائل إليها. ونقلت عن مراقب آخر لم يكشف هويته وصفه إقدام BAE على إجراء تحقيقها الخاص، بالمثير للسخرية، بعد أن أوقف مكتب مكافحة الفساد البريطاني تحقيقه في صفقة اليمامة. كما نقلت عن حملة (لا للإتجار بالسلاح) قولها (ليست لجنة التحقيق الأخلاقية بديلاً عن إعادة فتح تحقيق مكتب مكافحة الفساد).

CONFIDENTIAL

Foreign and Commonwealth Office
London SWIA 2AH

10 October 1985

CDD
M/Xi

Dear Charles,

Saudi Arabia: Tornado/Hawk

You may like to have for information the attached note summarising an article from the October issue of the aperiodical Arabic-language news sheet "Sourakis", published in London, on commissions payable on the Tornado/Hawk deal with Saudi Arabia. It is clearly possible that the content will be picked up by the British or continental (?French) press before long. We suggest MOD, who handle press queries about the contract, should simply refuse all comment.

I am sending a copy of this letter and enclosure to Richard Mottram, MOD.

Yours ever,
Peter Ricketts

(P F Ricketts)
Private Secretary

C D Powell Esq
10 Downing Street

من يضطهد من؟

المضطَهدون الوهابيون!

محمد الأنصاري

النجديون من ذوي (عقيدة التوحيد الصافية) مضطهدون دائماً!

هذا ما يقولونه ويشعرون به حقاً!، وهو ما أدى الى شياع عقدة الإضطهاد عندهم.

فالعالم كله يتآمر على (عقيدتهم الصافية/ الوهابية)!

والعالم كله (يعلم حق العلم!) أنهم ـ أي الوهابيين ـ وحدهم من يتمسك بالإسلام (الصحيح!).

وأنهم وحدهم دونما سواهم من يخيف العدو (الصهيوني والأميركي). أما البقية فمتآمرون، أو من ذوي العقائد الضالّة ـ بمن فيهم حماس وحزب الله ـ الذين (لن) يكتب الله النجاح والفلاح لهم، لا في الدنيا ولا في الآخرة!

كما أنهم وحدهم من يفهم (السياسة الشرعية) وتطبيقاتها من أجل الحفاظ على (مصلحة الأمّة)!

وفق هذه الرؤية المترتبة على تلك المشاعر الراسخة في نفوس (أهل التوحيد).. يتناسى هؤلاء، كما قيادتهم السعودية السياسية، أن العالم كله يشكو من جورهم، وأنهم باتوا يهددون أكثر الدول العربية بالعنف الذي نقلوه اليهم، كما الفكر العنفي المتطرف الذي يمزّق النسيج الإجتماعي فيها.

مَن يضطهد مَن؟

من الذي يرسل الأموال لتدعيم فكر التطرف والعنف والجماعات المتطرفة؟

من يرسل مقاتليه الى دول العالم ويعتبر أن لديه مهمة كونية في إصلاحها بالقوة؟

من يقوم بالتفجير والعنف والعمليات الإنتحارية في أكثر من بلد عربي، ومن الذي يترأسها؟

من يرسل الكتب والمطويات والأشرطة ويدير شبكات عديدة على الإنترنت تحرّض على الفتن والقتل؟

أليس هم (حماة الفضيلة، وأهل التوحيد النجدي)؟!

أليس هؤلاء هم آخر من يحق له مجرد الحديث عن المظلومية طالما هم من يبتدئ العنف ويصدره ويفرخه؟

والدولة السعودية نفسها، تقوم بمثل ما يقوم به مشايخها، فهي لها (مناحتها) الخاصة بها، وتقوم على مفردات: (المملكة مستهدفة) و (شعب المملكة محسود! على ما هو فيه من أمن ونعمة!) و(العالم يتآمر علينا: الأميركيون، الإيرانيون، الصهاينة! ودول الجوار أيضاً: قطر)!

وحين يجتمع الشعور بالقلق والتآمر الخارجي عند أقطاب السلطة النجديين، بسبب تنامي حسّ الأقليّة لديهم، وبسبب حيازتهم على كامل السلطة وهم لا يمثلون حتى مجرد ربع السكان، فإنهم يتضامنون على قاعدة الولاء الطائفي ـ السياسي. فآل سعود يدافعون عن جرائم الوهابية في الداخل والخارج (آخر نموذج في الداخل: قتل رجال الهيئة لأحد المواطنين؛ وفي الخارج: محاولات التعمية على دور السعودية في دعم فتح الإسلام ووجود سعوديين يقاتلون هناك، وهو ما أكده السفير السعودي الحجازي الأصل من جهة، ولكن نايف وزير الداخلية نفاه، وطالب بإرسال السعوديين المعتقلين في لبنان سريعاً الى الرياض، حرصاً منه على تغطية جرائم النظام السعودي ووهابيته).

أما ما يقوم به السعوديون في الخارج: العراق مثلاً، فيتم تناسيه، ويتهم آل سعود سوريا بتسهيل حركة الإنتحاريين الى العراق، في حين لا يسألون أنفسهم لماذا لم يستطيعوا ضبط آلاف من مواطنيهم للذهاب الى هناك، ومن الذي يحرض على ذلك، حيث لم يعتقل إلا بضعة أفراد بتهمة التحريض، وكلهم ينتمون الى القاعدة، ولكن الجسد الوهابي لم يمسّ بسوء، لا من مشايخه ولا من مؤسساته.

ولكن حين تقع أحداث عنف في السعودية، يأتي الإعلام الوهابي ليركز على أن أجنبياً ما شارك في العملية، ويُتهم الإخوان المسلمون بأنهم أساس البلاء وليس الوهابية، وأن المصيبة جاءت من فكر سيد قطب، وليس من فكر محمد بن عبدالوهاب! وهكذا يتم تحميل الخارج مسؤولية فشل النظام ووهابيته في الداخل، ولفت النظر الى جهة غير تلك التي تتحمل المسؤولية.

الآن ونحن على أبواب الصيف، والصيف تمثل فترة خصب للقاعدة وللوهابية عامة، حيث يتدافع الوهابيون للتبليغ لمعتقدهم وتطرفهم في أصقاع مختلفة من العالم، وهناك برامج سنوية تعد للغرض، يساهم فيها خريجو (الجامعة الإسلامية) بالمدينة المنورة، ويتم تمويل كل العمل الدعوي من خزينة الدولة. وفي داخل الدولة هناك المعسكرات/ المخيمات التي تخصصت في إشاعة التطرف بين الطلبة. أما بالنسبة للقاعدة، فإن السعوديين في الصيف يذهبون الى سوريا من السعودية ومن هناك يتسللون الى العراق.. وبدل ضبطهم من السعودية، يقولون لا تذهبوا الى سوريا!، في إشارة الى (إعلان براءة) مسبق مما يمكن أن يأتي من قبل السعوديين أنفسهم، مع أن كثيراً من السعوديين يخترقون الحدود السعودية نفسها باتجاه العراق وهي حدود طويلة بأكثر من ألف كيلومتر.

وقد سربت الحكومة السعودية مؤخراً من خلال المنتديات السلفية التي تسيطر عليها، او تلك النجدية المتعاطفة معها، سربت الكثير من المعلومات، فكان من بينها نصائح للوهابيين بأن لا يزوروا سوريا، لأن المخابرات هناك ستشجعهم وتجندهم وتدفع بهم للقتال في أتون العراق، أو أن هناك من يسعى لاختطافهم من الفنادق والشقق (هكذا!) والمساومة عليهم عبر فرض فدية يدفعها أهلهم، أو يتم تسليمهم من قبل المخابرات السورية لعملاء السي آي أيه في السفارة الأميركية بدمشق، و (إلصاق) تهمة الذهاب للعراق من أجل (الجهاد).

والغريب في تلك التسريبات أنها لم تقل للوهابيين صراحة: لا تذهبوا الى العراق، ولا تقاتلوا فيه، ولا تشعلوا الفتنة أكثر مما أشعلتموها، بل ركزت التسريبات على مخاطر سوريا، وبالتالي: (جدوا لأنفسكم منفذاً آخر للعراق)!

التعصّب الطائفي جعلهم مطيّة السياسيين

السذاجة السياسية لدى القاعدة والوهابيين

محمد شمس

لا يوجد من هو أغبى من الوهابيين في المجال السياسي.

ولا يوجد من هو أكثر منهم تساهلاً في تكفير الآخر.

ولا أكثر منهم استرخاصاً للدم.

وهذه من أهم صفات الخوارج في التاريخ الإسلامي. وكان المسلمون جميعاً يصفون الوهابيين بأنهم (خوارج) فيما كان الأخيرون يصفون أنفسهم بـ(جنود التوحيد) (وجند الإسلام) ويرددون شعارهم في الحرب (هبّت هبوب الجنّة وينك يا باغيها)، وهم يهاجمون خصومهم بدون رحمة، فيقتلونهم كباراً وصغاراً ونساءً، ويجلونهم عن أوطانهم، وينهبون ممتلكاتهم.

لكن من قام بهذا الفعل، وأسس أركان دولته على أساسه: (التكفير، وإباحة القتل للكفار، أي لمن هم غير وهابيين) وجد نفسه في مواجهتهم، أي في مواجهة جيش (جنود التوحيد) و (جند الإسلام) ..(إخوان من أطاع الله)! فعاد ولقبّهم بـ (الخوارج) وقتلهم بتلك التهمة، التي قال جهيمان أنها تهمة يراد منها تخويف (الأرانب) أي المواطنين أنفسهم. وعاد استخدام لفظة (الخوارج) فأطلق على جهيمان وجماعته، ثم على (الصحويين) بداية التسعينيات الميلادية الماضية، ثم على ابن لادن وجيوب القاعدة، وهكذا!

ويبدو أن صفة (الخوارج) والتنظير لها من قبل السلطة وكتابها، لا يراد منه الربط الفكري مع الخوارج القدماء، بل يعني بالتحديد (الخروج على النظام السعودي). بحيث يصبح أن كل من يعترض على النظام قولاً أو فعلاً (خارجياً). لكن هناك قلّة كتبت عن أوجه التشابه بين الفكر الوهابي والفكر الخارجي، وبين منتجات الفكرين من الرجال ومواصفاتهم من حيث التطرف والعنف والتكفير.

المهم، لا يمكن أن يقوم (عاقل) فضلاً عن أن يكون (عاقلاً مسلماً) بمثل ما يقوم به الوهابيون.

أي عقل وأي دين هذا الذي يبيح لأحدهم أن يفجر نفسه في حشد من الناس الأبرياء سواء كان ذلك في أفغانستان أو الرياض أو بغداد أو عمّان.. وسواء كان الضحايا سنّة أم شيعة أم غير مسلمين؟



محرقة نهر البارد: افتعلها مجانين الوهابية ومن يقف وراءهم

أي عقل سياسي هذا، الذي لا يفكر في آثار مثل هذه الأفعال استراتيجياً عليه. كيف تستعدي الأكثرية الشيعية في العراق بتفجير الناس في مدارسهم وأسواقهم ومساجدهم. والأسوأ كيف لعاقل يفقه في السياسة أن يفجّر السنّة العرب كما السنّة الأتراك، في حين أن السنّة العرب بالذات يشكلون الحاضنة للقاعدة؟!

انظر الى السذاجة التي يفسر بها زعيم القاعدة في العراق (ابو حمزة المهاجر) الأمر.. لقد قال في كلام مطول حول خلافه مع جمهور السنة العرب: (ألا تريدون أن نحكمكم بالإسلام)؟! فهو يبدي استغرابه وجهله: لماذا يكرهنا المسلمون السنّة؟! لقد حولت القاعدة العراق مرتعاً للعنف والحرب الأهلية، بين الشيعة والسنة، ثم بين السنّة والسنّة، ثم بين السنّة والقاعدة وأتباعها؟

الوهابيون لا يفقهون في السياسة، بل هم ـ من خلال أفعالهم وما ينشر من تحليلاتهم ـ أجهل الجماعات والحركات التي ظهرت في هذا القرن. ربما يكون السبب دخولهم المتأخر فيها، وربما لتوسع دائرة المؤامرة في عقولهم، ولربما بسبب أن تحليلاتهم ليست سياسية بل عقدية/ تاريخية صبّت في قالب طائفي يتعامى عن الوقائع. ولربما هناك سبب غير هذا، وهو أنهم بعقليتهم المتطرفة يقسمون الناس الى فسطاطين، وبالتالي لا مكان فيه للسياسة، بل للأيديولوجيا، والأيديولوجيا ليست متسامحة، وبالتالي تضيف لمعتنقها مبررات تحويل المتعاطفين مع الوهابيين الى أعداء حقيقيين، كما حدث في الجزائر والسعودية والأردن ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها.

لأحد هذه الأسباب أو كلها، صارت فلول الوهابيين أسهل للإستثمار السياسي، فهم قوة جاهلة متعصبة مجنونة لا تعي عصرها ولا تفهم أولوياتها، وتضع أهدافها الصغيرة والكبيرة على قدم المساواة من حيث الأهمية، وتتعامل مع المختلف كما المخالف في الأمر التافه كما في الأمر الكبير على حد سواء. لا غرابة إذن أن يركب فلول الوهابيين المستثمرون السياسيون. فعل ذلك آل سعود ولازالوا، وفعل ذلك الأميركيون في أفغانستان أثناء حرب الشيوعية، وفعلها الحريري مؤخراً في لبنان مع فتح الإسلام، ولربما فعل الأمر ذاته السوريون والجزائريون وغيرهم.

فالمجنون للقتال! هذا ليس قولنا، بل هو قول أمين الريحاني كتبه في بداية العشرينيات الميلادية حين زار ابن سعود في الرياض. قال بالتحديد في كتابه (ملوك العرب): (إن عنده ـ أي عند ابن سعود ـ لكلٍ من الإخوان وظيفة ومقاماً: المعتدل للخدمة، والمتساهل للتجارة والسياسة، والمجنون للقتال). ولقد دفع ال سعود بالمجانين الوهابيين ثانية للقتال، ولكن في أفغانستان، ثم لما رأوا أن لديهم مشكلة مع إيران: وجهوا جهود متطرفيهم ومجانينهم

اليها، ثم الى العراق حالياً بدعم من سلطان والجناح السديري، ثم الى لبنان على يد بندر.

السذاجة السياسية المفرطة، مترافقة مع التعصّب الأعمى، واعتماد الأدلجة أساساً للتحليل، كانت الأساس في جعل الحركات العنفية الوهابية ـ رغم تواصلها في المدى



الحريري استثمار النار هلالا!

الزمني ـ بمثابة نار سريعة الإشتعال، ولكن سريعة الإنطفاء أيضاً. وهنا نود أن نشير الى طبيعة العقلية الوهابية المجنونة الجاهلة والمتعصبة من خلال تداعيات أحداث (فتح الإسلام). فالجميع أدرك الآن ـ وفي مقدمتهم الضحايا الوهابيون بمختلف توجهاتهم القطرية ـ أنه تم الضحك عليهم من قبل الممول الحريري، وقد كشفوا بأنفسهم في تصريحاتهم عن (الخديعة) التي تعرضوا لها. وحين قبض على عدد منهم، وجرى التحقيق معهم، كان مذهلاً ضحالة تحليلهم السياسي. تلك التحقيقات وصلت للأميركيين والسعوديين والفرنسيين، وبالضرورة الى الصحافة. فكان هؤلاء المجانين قد جرى (تسمينهم) لخوض حرب مع حزب الله، وليس مع إسرائيل، ولكن الخلفية السياسية وراء تشكلهم، جعلت مسؤولين في الخارج الفرنسية ممن اطلعوا على التحقيقات ـ حسبما نشر في الصحف/ الحقيقة الفرنسية ـ جعلتهم ينقلبون على أقفيتهم من الضحك.

ماذا قال المجانين تعصباً، والجاهلون سياسة؟

معظم المعتقلين أدلوا باعترافات تؤكد أنهم جاؤوا إلى لبنان لمقاتلة حزب الله (الرافضي) و (المشروع الشيعي الإيراني) و (إحباط الإتفاق السرّي بين حزب الله وإسرائيل لحماية حدودها الشمالية)! فهل هذا تحليل عقدي أم سياسي؟ إنه يكشف عن حقيقة أن التعصب الطائفي يعمي عن الحقيقة، وهذا النوع من الإعترافات يعتبر بمثابة فضيحة للوهابيين ومن يمولهم، الى حد أن مصدر فرنسي وثيق الصلة بقسم الشؤون السورية ـ اللبنانية في الخارجية الفرنسية تحدّى الحكومة اللبنانية (أن تتجرأ على نشر الاعترافات الكاملة لمعتقلي عصابة فتح الإسلام من أصحاب الجنسيات العربية). ربما لأن ذلك يفضح دور السعودية ـ الأمير بندر، ودور سعد الحريري في تمويل المجموعة.

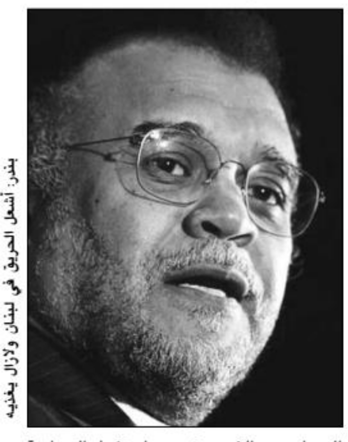
واشار المسؤول الفرنسي: (بعض الاعترافات تشي بضحالة ثقافية وسياسية مذهلة، تجعلك محتاراً فيما إذا كان عليك أن ترثي لحال هؤلاء، أم تنقلب على قفاك من الضحك. فأحد المعتقلين السعوديين أفاد التحقيق بأنه جاء إلى لبنان لمقاتلة حزب الله، الذي أبرم إتفاقية سرية مع إسرائيل، تقضي بافتعال حرب الصيف الماضي من أجل استقدام قوات الأمم المتحدة، لحماية الحدود الشمالية لإسرائيل). وثمة معتقل آخر (يحمل الجنسية السعودية أيضاً، قال في التحقيق مع الأمن اللبناني، إنه متأكد من أن حزب الله اتفق خلال الحرب مع إسرائيل على أن يطلق صواريخه باتجاه أماكن خالية في إسرائيل لكي لا تتسبب في الأذى، و طلب من الإسرائيليين تدمير ما أمكنها من منشآت في لبنان، لأن السنّة هم من سيخسر في إعادة إعمارها).

وقال المسؤول الفرنسي: (حين قرأنا محاضر التحقيق الأولية التي وصلتنا من بيروت، دخلت وزملائي في نوبة ضحك هستيرية، لنكتشف بعد قليل أن هؤلاء يستحقون الرثاء والعلاج النفسي أكثر من أي شيء آخر. فلديهم حالات مرضية ذهانية نموذجية تصلح للدراسة، وللأسف إن الاختصاصيين في الإرهاب لم يولوا هذا الجانب أي اهتمام).

المسؤول الفرنسي وصف في سياق متصل رئيس الوزراء اللبناني وحكومته، بأنهم مجموعة من (الدجّالين) و (المعتوهين).. مضيفاً: (لقد اتفقوا مع الأمير بندر بن سلطان على الإعلان عن أن السعوديين الذي اعتقلوا في نهر البارد، سلّموا أنفسهم قبل اندلاع المواجهات) في حين أن السفير السعودي كان أول من أعلن عن مقتل أربعة سعوديين في مواجهات نهر البارد واعتقال آخرين. وتساءل المصدر نقلاً عن المسؤول الفرنسي: (هل وصل غباء السنيورة إلى حد أن يطلق تصريحاً من هذا النوع بعد ساعات على تصريح السفير السعودي؟ أو لم يقرأ أو يسمع الأخبار؟ كيف يصل بهم الأمر إلى حد نفي ما قاله السفير السعودي؟).

وكان الصحفي اللبناني وليد شقير، مراسل صحيفة الحياة الممولة من السعودية، والذي يعمل مع أوساط الأمير بندر بن سلطان وأجهزته الأمنية، كان أول من أنكر وجود قتلى أو معتقلين سعوديين على خلفية أحداث نهر البارد. وتبعه في النفي وزير الداخلية السعودي نفسه. وهذا ما جعل الفرنسيين يتأكدون من (وجود مجموعتين سعوديتين تعملان في لبنان بمعزل عن بعضهما البعض، إحداهما تمثل الحكومة رسميا، والثانية تعمل مع بندر وتتواطأ مع الحكومة وأجهزتها والصحفيين الملحقين بهم لترويج الأكاذيب والأخبار في كل من صحيفتي الحياة والشرق الأوسط السعوديتين الصادرتين في لندن).

ويبقى أن هناك بعض الجهلة من



بندر: أشعل الحريق في لبنان ولازال يغذيه

السياسيين، الذين يغريهم استثمار الوهابية ضد خصومهم السياسيين، فإنهم بجهلهم لطبيعة الفكر الوهابي، تنقلب الدائرة عليهم. هذا ما حصل ويحصل مع آل سعود؛ وهذا ما حصل للأفغان الذين ذُبحوا على يد القاعدة، وهو ما حصل للسنّة في العراق، وهو ذات الأمر ما حدث مع فتح الإسلام التي انقلبت على صانعيها. فمن يريد أن يستثمر النار ويجلبها الى منزله؟!

بعد فشل التغيير من الداخل الرسمي

خيارات التغيير: ثورة، انقلاب عسكري، عنف وشغب مستمرين

هاشم عبدالساتر

لا يوجد رهان على تغيير سلمي يقوم به الأمراء السعوديون. فبعد وعود كثيرة منذ مطلع الألفية الجديدة، وبعد الإكثار من التصريحات التي تعد بالإصلاح السياسي والإقتصادي والقضائي، خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ساد الصمت الملكي، وتسلّم زمام المبادرة أمراء العنف والقسوة (التيار السديري ووزير الداخلية)، فتم تكسير الحركة الإصلاحية الوليدة بالإعتقالات والمنع من السفر والطرد من الوظائف وتضييق هامش الحريات الصحافية وحرية التعبير عموماً، إضافة الى التشديد في غلق الديوانيات، ووضع قيود شديدة على المحاضرات والندوات وغير ذلك.

لا توجد الآن أية وعود أميرية أو ملكية بإصلاح من نوع ما، ولا يوجد ـ من خلال الممارسة الرسمية ـ ما يشير الى أن النهج الحاكم قد تغيّر في الأداء في مختلف المجالات القضائية والسياسية والإقتصادية والأمنية. وبإمكان المراقب بعد أن هدأت الضجّة، أن يقيّم ما جرى خلال السنوات الست الماضية على الأقل، فيما يتعلق بخطوات الإنتخابات البلدية، وإنشاء بعض منظمات المجتمع المدني (برئاسة حكومية!) كما هي الحال مع الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين وأمثالهما. لن يصعب على الباحث اكتشاف حقيقة أن المنجز يقارب الصفر، إن لم يكن ما جرى يمثّل ارتداداً عكسياً ليكون الوضع الحالي أسوأ مما كان عليه سابقاً، كون هذه الإجراءات التجميلية قصد منها الخداع ليس للشعب المسعود، بل للغربيين حلفاء النظام.

وإذا كان التغيير يعتمد في جانب منه على موج دولي ضاغط على الوضع المحلّي والسياسيين المحليين من أجل إحداث نقلة تغييرية ما، فإن مثل هذه الضغوط تلاشت نهائياً، وعاد الغرب، خاصة أميركا وبريطانيا الى ممارسة الدعم العلني للديكتاتوريات في الشرق الأوسط، وبالذات حلفاء أميركا المعتدلين.

وهنا نشير الى مسألتين مهمتين:

الأولى ـ انخفاض مستوى التعبير عن دعوات الإصلاح الداخلي، وإذا ما ذكر فإنه لا يتطرق الى الشق السياسي ولا الى الشق القضائي. أما موضوع دمقرطة النظام، فمقابل الحديث الكثير الذي كان يجري سابقاً لتحفيزه، جاء الآن رجال وزارة الداخلية ليشوهوا معنى الإصلاح نفسه. مثال ذلك ما كتبه في (الوطن) في ٢٠٠٧/٦/٦، محمد معروف الشيباني من تشويه تحت عنوان: (ديمقراطية يريدونها)، حيث جاء: (نريد ديموقراطية ركائزُها الانتخابات وتداول السلطة. إنها مطالب نسمعها من بعضنا أحياناً. فلْنخْتر بين واقعنا وواقع من سبقونا بتلك المطالب). وبعد أن يسرد ما جرى في العراق ولبنان (بسبب الديمقراطية!) وليس بسبب غيابها كما هو واضح، تساءل: (هل تلائمنا الانتخابات الأحادية حيث الفوز دوماً له وله فقط ب ٩٧٪، أم يناسبنا التعامل مع الواقع؟ أم نحافظ على من يحكم ويحتكم إلى شرع الله وحده؟ هل نبتغي ديموقراطيتهم وانتخاباتهم، أم نفضّل السماحة السعودية والمجالس المفتوحة فيصل المواطن للملك ولأي أمير شاء؟). ويضيف منتصراً للملكية: (الفرق بين الملكيات والجمهوريات، أن الأولى تربي أسرُها الحاكمة ابنها ليكون يوماً ما أميراً أو حاكماً أو ملكاً يخدم شعبه. أما الرئيس فالطبيعي أن أبويه ربّياه ليكون مبدعاً في أية وظيفة.. طبيباً أو محاسباً أو مهندساً أو أي شيء.. إلا أن يكون رئيساً أو حاكماً لاستحالة التفكير في احتمالها. فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟!). كنا نعتقد أن مثل هذا الخطاب الباهت قد عفا عليه الزمن، لكن يبدو أن مثل هذا لن تجده في أي بلد في العالم، اللهم إلاّ في السعودية، ذات (الخصوصية) المزعومة.

الثانية ـ انكماش فضاء حرية التعبير بقوانين صارمة من وزارة الداخلية السعودية. وقد كان آخر القرارات ما نشرته (الجزيرة) في ٢٠٠٧/٦/٦ بعنوان: (الداخلية تحدّد ضوابط الندوات الفكرية والثقافية) حيث جاء: (حدَّدت وزارة الداخلية عدة اشتراطات وضوابط لإقامة اللقاءات والندوات الثقافية والفكرية في مناطق المملكة، وتمثلت الضوابط في أخذ موافقة إمارات المناطق عند الرغبة في إقامة أي منشط ثقافي أو فكري، على أن تحدِّد الجهة المنظمة نوعية اللقاء، ومحاور النقاش، ومستوى المدعوين، وهل معهم أجانب، والأعداد المتوقعة. كما اشترطت على الجهة المنظمة للفعاليات الثقافية والفكريّة فرض حراسات أمنية مدنية خاصة، على أن تشرف على توزيع بطاقات الدخول للمدعوين. الضوابط الجديدة شملت أيضاً تهيئة القاعات بأجهزة المراقبة التلفزيونية للرصد والتصوير، وأن يكون على بوابات الخروج كاميرات فيديو لتصوير الداخلين والخارجين، وتوثيق المناسبة للرجوع إليها عند الحاجة)!

الإنقلاب العسكري

التغيير عبر الإنقلاب العسكري صعب وإن لم يكن مستحيلاً. وقد تحدثنا في العدد الماضي عن أحدث انقلاب عسكري جرى في السعودية، الأمر الذي يشير الى انسداد وسائل التغيير الأخرى، فضلاً عن إشارته الى شعور شرائح اجتماعية عديدة بالحاجة الى تغيير من نوع ما يكسر حلقة الرتابة، ويعيد الحيوية للدولة، ويقضي على الفساد المستشري فيها. ولقد كانت الإنقلابات العسكرية السمة الأبرز للتغيير في العالم العربي، وكان للمملكة نصيبها، لكنها لسبب أو آخر لم تنجح حتى الآن، وقد اتخذت العائلة المالكة عدة إجراءات استباقية لمنع وقوع الإنقلاب.

من بين تلك الإجراءات: إبقاء عدد الجيش صغيراً (لا يتجاوز في الوقت الحالي ستين ألفاً)، وإبعاده عن الأماكن المدنية في قواعد عسكرية معزولة حتى لا يتأثر بالقضايا المحليّة. وتجريد الأسلحة ـ خاصة سلاح الطيران ـ من الذخائر، وأيضاً: تعيين أمراء على رأس القواعد والإستخبارات العسكرية، والدفاع الجوي، ودفع الأمراء ليكونوا طيارين عسكريين، ووضع بديل عن الجيش في حال تمرده يعتمد على الإستفادة من قوات الحرس الوطني. فضلاً عن ذلك، القيام بحركة تبديل سريعة في قيادات الجيش لإجهاض أي تخطيط محتمل من قبل إنقلابيين، وإحالة كبار الضباط على التقاعد (المبكر) لذات

الغرض.

إن تجربة الإنقلابات العسكرية في التغيير غير مشجعة في العالم العربي، فضلاً عن أن الأنظمة العربية جميعاً، طوّرت جهاز مناعة لتفادي الإنقلابات، فصار وقوعها أقل عدداً مما كان عليه سابقاً. وبالرغم من احتمالية وقوع انقلاب عسكري في السعودية، أو مشاركة الجيش في حركة احتجاج أوسع، إلا أن ضمانات نجاحه تبقى قليلة.

الثورة الشعبية

ويقصد منها تحرّك الجمهور بشكل واسع ومباشر في عملية التغيير، عبر المظاهرات والإضرابات والإحتجاج، بغرض إسقاط نظام الحكم. ولكن هذا الإحتمال شبه مستحيل الوقوع في السعودية، بالنظر الى حقيقة أن السعودية بلد مفكك مناطقياً ومذهبياً وسياسياً وجغرافياً وبيئياً وحتى اقتصادياً. وبالتالي فإن الجماعات المناطقية والمذهبية والقبلية المشكلة للكيان لا يجمعها (هوية وطنية) يمكن أن تولد شعوراً جمعياً وبالتالي تحركاً سياسياً موحداً. خاصة وأن الإنشقاقات الإجتماعية والدينية والمناطقية التي دأب آل سعود على تغذيتها والنفخ فيها، مترافقةً مع محاباة جماعة بعينها (نجد الوهابية).. كل هذا يجعل من الصراع بين الجماعات بديلاً عن الصراع مع الحكم السعودي نفسه، وأن تتحول أية مواجهة بين آل سعود وحركة شعبية الى دخول العامل المذهبي والمناطقي النجدي لصالح النظام. لهذا، فإن الثورة الشعبية غير وارد ة الوقوع، وبالتالي فإن الأكثر احتمالاً هو تفكيك السعودية، عبر ثورات محلية، لن تتم إلا عبر بوابة الحرب الداخلية مع النظام ونجد الحليفة والمحظية الرسمية.

الشغب والعنف المستمرين

البديل عن إجراء التغيير السياسي التدريجي من قبل النظام، ومنعه أية محاولات لإصلاحه من خارج إطاره (الملوكي) هو تنفيس الإحتقانات الشعبية على شكل موجات عنف أو شغب، ترتفع وتنخفض وتيرتها حسب سياسات النظام اليومية، وقدراته الفعلية على الأرض. وقد دخلت المملكة هذا الطور من عدم الإستقرار منذ بداية التسعينيات الميلادية، وتأكدت صعوبة الخروج منه إلا الى وضع أسوء بعد أحداث ١١/٩، حيث تفجرت أعمال العنف في العاصمة ومدن سعودية عديدة أخرى، مترافقة مع انحطاط كبير لهيبة الدولة ما أثر على قدرتها الردعية، ولاتزال الأمور على هذا النحو. بيد أن بعض الحوادث تشير الى فلتان سيطرة الدولة في بعض الأحيان على أحياء معيّنة أو في مناسبات معيّنة، حيث يسيطر الشغب على الشارع ويتم التعدي علناً ويشكل فج على المارة ويعتدى على النساء دون أن تكون للدولة قدرة على إيقاف مثل هذه الأفعال.

نعم استطاعت وزارة الداخلية قمع التظاهرات ومنع انطلاقها في كثير من الأحيان، لكن الشغب يختلف عن ذلك. وفي الشهر الماضي حدثت مصادمات بين أهالي في مدينة العوامية ورجال الشرطة بالسلاح، وبعض الاسلحة المتوسطة، كما أُفيد عن اشتباكات في مناطق أخرى من المملكة بين رجال القبائل وقوات السلطة. كل هذا يدفع بنا الى الإعتقاد بأن هيبة الدولة آخذة بالتآكل، وبالتالي سيتوسع مجال التحدي الشعبي لها وينتقل الى الشارع (المضبوط بقوة هذه الأيام) ومن ثم ستكون المواجهة مفتوحة، وقد تتطور الى توترات أوسع تقترب من (ثورات مناطقية).

ما لذي يميّز (الشغب) عن (الثورة)؟ وكيف تتطور الأحداث تبعاً لذلك؟

الثورة، يقصد منها الثورة الإجتماعية التي تستهدف التغيير بصورة راديكالية الفضاءين السياسي والإجتماعي، وهي: (سريعة، تتضمن تحولات غير معقدة في هيكلة المجتمع والدولة والطبقات، وتترافق مع انتفاضات طبقية من الأسفل الى الأعلى)(١). وهذا يختلف عن الإنقلابات العسكرية التي هي بمثابة (ثورة سياسية) قد تؤدي الى (ثورة اجتماعية) في وقت لاحق، أي بعد أن ينجز العسكر مهمتهم في إسقاط النظام، مثلما كان الحال في مصر والعراق عامي ١٩٥٢، ١٩٥٨ على التوالي. أما الشغب فيعرّف مختصراً بأنه (اضطرابات عنيفة يقوم بها حشد من الناس)(٢).

أما الفوارق بين الشغب والثورة فيمكن ملاحظتها في النقاط التالية:

١) **من جهة إمكانية الوقوع**، فإن الثورات نادرة الوقوع في التاريخ (٣)، وبالتالي لا تشكل الثورات ظاهرة يمكن دراستها بسهولة، خاصة وأن معظم الثورات لها خصائص فريدة من نوعها، سواء تلك التي وقعت في الغرب (فرنسا) أو المشرق (الصين، إيران) أو أفريقيا وأميركا اللاتينية. أيضاً فإن الثورات ـ بلحاظ التاريخ الحديث ـ لا تقع إلا في البلدان غير المستقرة سياسياً، أو بتعبير آخر تلك الدول التي تفتقد الشرعية. في حين أن الشغب يمثل ظاهرة كثيرة الوقوع وفي كل البلدان الديمقراطية وغيرها من النظم السياسية.

٢) **من جهة الشرعية**، فإن الثورات تشير الى أزمة في شرعية النظام القائم، في حين أن وقوع شغب لا يشير بالضرورة الى فشل في الشرعية، اللهم إلا إذا تصاعد الشغب وتواصل. وعموماً فإن الشغب (يحدث في الغالب في المجتمعات التي تعتمد أنظمتها على القمع للحفاظ على النظام العام)(٤).

٣) **في التنظيم**، فالثورات تختلف عن الشغب من جهة تطبيق الأولى لمعايير تنظيمية عالية للنشاطات المخطط لها، والتي تعتمد حسابات دقيقة لرد فعل النظام وسياساته. في حين أن الشغب عمل غير منظم ويعود ذلك الى: (أ) وجودة القيادة، ففي الثورات هناك قيادة معروفة أو مستترة لأسباب سرية، وهي قيادة مثقفة ولها اتصالها التنظيمي طويل المدى ومستمر بالأنشطة الثورية. وفي الشغب ليس هناك قيادة واضحة، وعادة ما يكون أولئك الذين يشكلون مقدمة الإحتجاج في المظاهرات مثلاً أساس الشغب وقادته. (ب) أيضاً هناك اختلاف بين المشاركين في الثورة والمشاركين في الشغب، فالمشاركون في الثورات عادة ما يكونوا متعلمين، منضبطين، ويتصرفون بعقلانية، في حين أن المشاركين في الشغب غالباً ما يكونوا من ذوي التعليم المحدود، ومن الفقراء، ومن الذين يتبعون عواطفهم وليس خياراتهم العقلية. إن فعل الشغب غير مؤدلج، أو لا يأتي بتأثيرات أيديولوجية، وفي كثير من الأحيان يتصرف المشاركون في الشغب وفق سجيتهم وتحقيقاً لرؤيتهم لأهدافهم(٥)، وقد يقود شخص في المقدمة الجميع بفعل واحد فيصنع جوّاً نفسياً ينخرط فيه المشاركون بدون وعي. وفي الجملة فإن المتعلمين يمكن أن ينخرطوا في نشاطات سياسية ذات طابع تآمري من أجل تحقيق تغييرات راديكالية في النظام السياسي، في حين يقوم الأقل وعياً بالمشاركة في الشغب والإضطرابات. إضافة الى ذلك، فإن المشاركين في الشغب تتحكم فيهم دوافع اقتصادية واجتماعية، أما المشاركون في الثورات (الثوار) فينحصر اهتمامهم في التفكير في كيفية حيازة السلطة السياسية (٦).

٤) **في الأهـــداف**، تستهدف الثورة تغيير بنية النظام السياسي بصورة راديكالية، أي تدمير المؤسسات السياسية القائمة وإنشاء بديل لها من الثوار أنفسهم، كما يستهدفون تغيير الأيديولوجيا والثقافة والسياسات الداخلية والخارجية ونظام الطبقات الإجتماعية. ولهذا فإن التغييرات الجذرية التي تستهدفها الثورات تشرح حجم حدّيتها وحجم استخدامها للعنف(٧). أما الإحتجاج الذي يتحول الى شغب فإنه لا يستهدف تغييرا جذرياً، بل هو في الغالب رد فعل محدود على قرار أو شخص أو سياسة حكومية معيّنة (مثال ذلك، ثورة الخبز في مصر في ١٧ و١٨

يناير ١٩٧٧ والتي وصفها السادات بانتفاضة الحرامية!، ومثلها شغب البريطانيين ضد ضريبة الرأس في الثمانينيات الميلادية في عهد ثاتشر، وما حدث في الأردن وتونس من احتجاجات على رفع أسعار بعض المواد الغذائية والمحروقات).

٥) **الشمولية والجزئية.** فالثورة عمل شامل يستهدف تغييراً شاملاً، أما الشغب فعمل جزئي محدود ينتهي إما بتحقيق الهدف الجزئي أو التنفيس عن الإحتقان الآني ضد سياسة معيّنة. لكن الشغب قد يصبح مقدمة للثورة. هذا يعتمد على الطريقة التي يواجه فيها النظام وقواه من الشرطة حالة الشغب، فقد يكون استخدام العنف بصورة حادّة الشغب والمظاهرات في بدايتها خطأً مميتاً في بعض الأحيان، إذ بدل كسر العمود الفقري للعنف المدني، يتصاعد أكثر من حيث عدد الأفراد وينتشر الى مدن أخرى. هذا ما تحكيه قصة انطلاقة الثورة الإيرانية ـ مثلاً ـ فالمظاهرات كانت ضد الإستهزاء بالخميني في صحيفة رسمية، فووجهت بالرصاص في قم، وانتقلت الشرارة وتواصلت مسيرة التظاهرات حتى تحولت الى ثورة أطاحت بالشاه. وفي اميركا اعتاد المسؤولون الأمنيون عدم مواجهة الجمهور (الأسود غالباً) في اندفاعته الأولى وترك الجمهور ينفس عن نفسه من خلال الحرق وتدمير الممتلكات العامة لفترة ساعات أو حتى أيام (كما حدث في شغب لوس أنجليس ١٩٩٤) الى أن ينخفض منسوب الحماس، فتتدخل الشرطة وقواها وتكسر المتظاهرين والمشاغبين على حد سواء.

إن طريقة مواجهة السلطات للشغب محدد أساس لتطوره أو الى انخفاضه. وليس هناك دليل على أن المواجهة الحاسمة بالعنف أو الإعتدال يفيد قضية دون أخرى. فأحياناً يكون تهاون السلطات سبباً في تطور الشغب، هذا يعتمد على كل حالة بعينها وظروفها الإجتماعية. فمثلاً في السعودية، فإن قوات السلطة قد جرّبت ذات مرة الرصاص في مواجهة المتظاهرين في شهر محرم ١٤٠٠هـ فأدى الأمر الى مظاهرات أخرى والى استيلاد حركة معارضة استمرت عقدين من الزمان وربما لازالت لها بقايا. ولكن السلطات نفسها اليوم لا تواجه الجمهور الشيعي في أيام عاشوراء، لأن نفسية الجمهور مهيّأة للصدام وللتضحية بالذات، ولهذا ما أن تهدأ الأوضاع بعد انتهاء موسم عاشوراء الديني حتى تبدأ الإعتقالات والتحقيقات والسجون!

الشغب قد يطور أهدافه الجزئية الى أهداف كليّة، فكل ما طلبه الإيرانيون من الشاه اعتذاراً من صحيفة على كاريكاتير مسيء، ولكنه رفض ذلك، واستمرّ الصدام أشهراً عدّة حتى أطاحت به الثورة، التي تحول شعارها الى (الموت للشاه) فأزالوا نظامه وتوفي في المنفى. ولهذا أيضاً، فإن بعض الأنظمة تلتف على الأمر وتبادر بسرعة الإستجابة لمطالب الشغب أحياناً، وفي أحيان أخرى تمارس أقصى العنف، فإذا ما انتهت من ذلك قدّمت (الجزرة) وأعلنت تراجعها. ومن هنا فإن الدول تنظر الى أعمال الشغب كإشارات تحذير أولية على أن هناك خلل ما يجب إصلاحه في السياسة الحكومية. وفي بعض الدول مثل السعودية، يستهان عادة بالجمهور وبقدرته على تطوير أداة اعتراض تسجل حضورها في الشارع، لكن هؤلاء لا ينتبهون الى حقيقة أن الجمهور نفسه ـ في حال انسداد التنفيس ـ تتطور لديه الحالة النفسية لحرق المراحل باتجاه استخدام العنف، وهو ما يحدث فعلاً الآن. فقد تكون مطالب الجمهور واضحة ـ كما هي في السعودية الآن ـ إصلاح سياسي خفيف، وشيء من الخدمات الأولية، وإيجاد فرص للعمل، وبعض من حرية التعبير. لكن رفض هذا، أو القيام بعكسه، وحتى وإن لم يؤد الى رد فعل سريع وصادم ـ مثلاً ضد انهيار سوق الأسهم ـ فإن الإنحباس الداخلي للأفراد قد يكون جارفاً حاداً في أول فرصة يجدها أمامه، وقد يكسر الماء المحتجب، السدود بعد تراكم زمني طويل.

في المقابل، فإن الثوار المختبئون بعيداً عن أعين السلطات، قد يشجعون الشغب لأهداف عدّة: لإسقاط هيبة النظام السياسي، وممارسة الضغط على الحكومة المركزية ودفعها لتقديم تنازلات من نوع ما، أو حتى لدفعها لممارسة العنف ضد الجمهور لتحويل ولائه عن النظام، وليكون الجمهور أرضاً خصبة لتجنيد المزيد من الأشخاص في صفوف الثورة. أيضاً يهتم الثوار بالشغب من جهة كونه يظهر ضعف النظام السياسي، ومنظماته القمعية، الأمر الذي يزيد من الأنشطة المعارضة للسلطة دون الخوف من رد فعلها. أيضاً، قد يستهدف الثوار إشغال أجهزة الأمن وحرف اهتمامها عنهم وعن نشاطاتهم المنظمة.

٦) **العامل الخارجي،** حيث أن الشغب ذا بعد محلي محض، أي ليست له جذور خارج الدولة، ولذا يمكن دراسته والنظر اليه على أنه معطى محلي محض. فدوافع الشغب، كما المشاركين والمشاغبين، كما التأثيرات التي يقومون بها، والنتائج المترتبة على الشغب كلها ـ بشكل عام ـ ذات طابع محلي. والشغب فوق هذا لا يستمدّ زخمه من عوامل خارجية، ولا يحتاج في الأساس الى دعم خارجي، وهو يحدث بشكل مفاجئ في كثير من الأحيان كرد فعل سريع على سياسة أو حدث ما، بحيث لا يكون هناك وقت للحشد الذي تسيطر عليه حالة نفسية معيّنة أن يفكر في التخطيط لأنه بدون عقل قائد أساساً، ولا الى التفكير في الإستعانة بقوى خارجية لإشعال الإنتفاضة او الشغب.

على عكس ذلك الثورات، فلها بعد دولي وإقليمي واضح، ولا يمكن دراستها على المستوى المحلي فقط، وإنما الإحاطة بالظروف السياسية الإقليمية والدولية. والثورات يعتمد نجاحها على تلك الأوضاع من جهة، كما أن لها تأثيرات إقليمية ودولية واسعة، وبالتالي فإن الثورات تلقى صدى واهتماماً من الجوار الإقليمي كما للنظام السياسي نفسه والتي تتأثر بالثورات بشكل مباشر(٨). بمعنى آخر، بالرغم من أن الثورات لها جذورها المحلية العميقة، فإنها لا يمكن أن تعتبر (شأناً داخلياً) لا من جهة قيادات الثورة ولا أعدائها، خاصة وأن الثورات ـ في الغالب ـ بحاجة الى الدعم السياسي واللوجستي من الخارج، بعكس الشغب.

٧) **استخدام العنف والتعاطف الشعبي.** بالرغم من حقيقة أن الثورة كما الشغب يستخدمان العنف، فإن الثورات تركز في استخدامها للعنف على أهداف محددة، غالباً ما تتصل بمنظمات النظام السياسي وأجهزته الأمنية والعسكرية، وفي كثير من الأحيان يقوم الثوار بعمليات اغتيال في مرحلة من مراحل ثورتهم. أما الشغب فإنه في أكثر الأحوال يتعرض للممتلكات العامة وأحياناً الخاصة وفي كثير من الأحيان يتم الحاق الضرر بالأبرياء. ربما لهذا السبب، فإن الشغب يستقطب تعاطفاً أقل من قبل الجمهور، وبالنسبة للثورات فإنها قد تلقى تعاطفاً أكبر من الأشخاص، ولكن دون المشاركة فيها. فالجمهور يوازن بين الأرباح والخسائر، وحين يجدون أن ثمن المشاركة في الثورة عالياً فإنهم لا يجدون حينها سوى التعاطف القلبي. وهنا يجب ملاحظة أن مطالب (الشغب) لها في الغالب وزن وتتمتع بمصداقية ودعماً من الجمهور، ولكن لا يتم دعم الإحتجاج الذي يؤدي الى شغب يضرّ بالأبرياء.

٨) **وأخيراً،** هناك فارق بين الشغب والثورة يتعلق بالعمر الزمني لكليهما. فالشغب حادث قصير العمر، بين ساعات وأيام، في حين أن الثورات قد تستمر لمدة طويلة، أشهراً أو سنوات.

مراجع:

1. T. Skocpol, State and Social Revolution.
2. Oxford University Press, The Oxford Popular English Dictionary (London 1998).
3. Ted Robert Gurr, Why Men Rebel.
4. Paul Cammack, David Pool & William Tordoff, Third World Politics: A Comparative Introduction, (Kent 1993).

مصر والسعودية

تنافس على زعامة وصلت الى الحضيض

يحي مفتي

مصر تكوينيّاً هي المؤهلة لزعامة العالم العربي، المشرقي منه على الأقل. ونقول تكوينيّاً لأسباب ديمغرافية واستراتيجية أخرى لا علاقة لها بطبيعة نظام الحكم السياسي فحسب. فقد كانت مصر (زعيمة!) في العهد الملكي وهي لمّا تتخلص من الإحتلال، وكانت زعيمة في عهد الثورة الناصرية، ولكنها تراجعت بعد وفاة عبدالناصر حتى وصلت زعامتها اليوم الى الحضيض.

والسعوديون من جانبهم قبلوا بادئ الأمر بالخضوع الى زعامة مصر، وقد توّج ذلك زيارة الملك عبدالعزيز للقاهرة في الأربعينيات الميلادية، في إشارة الى مكانة مصر. ولكن سوريا والعراق كانتا دوماً تطرحان نفسيهما بديلاً لمصر في زعامة المشرق العربي، حتى في عهد عبد الناصر. لا ننسى هنا مماحكات عبدالكريم قاسم في العراق، ومماحكات البعثيين السوريين أثناء الوحدة المصرية ـ السورية. وقد ترك السوريون بالذات بصماتهم على خط عبدالناصر القومي، فقد كان يميل بادئ الأمر الى (الوطنية المصرية) قبل أن يتوسع الى (القومية العربية) وينظر لها.

أما السعوديون، فقد وجدوا مصر مركز العالم بالنسبة لهم، فقد كانت سبقتهم في كل شيء، علماً وفناً وسياسة وعسكراً. بيد أن المال الذي بدأ يتدفق على السعوديين خاصة في الستينيات الميلادية وما تلاها، أعطى السعوديين دوراً إقليمياً أكبر، خاصة وأن نزعة الزعامة لديهم كانت عالية مشوبة بالتعالي العنصري/ المذهبي، كان قد عبّر عنها الملك عبدالعزيز منذ العقد الثاني للقرن العشرين لأمين الريحاني، وقال قولته المشهورة: (حنّا العرب) ولم يقبل بأن تكون رئاسة العرب إلا فيه وذريته!

وحين وقفت السعودية قبالة مصر الناصرية وحاربتها على المستوى الأيديولوجي والسياسي وحتى العسكري الذي كانت ساحته اليمن، لم يكسب الأمراء السعوديون أرضاً ذات أهمية، فالعراق لم يقبل بالخضوع لزعامة سعودية، كان هذا شأنه منذ أن وجدت دولة العراق عام ١٩٢١م وحتى اليوم، وسوريا لم تكن ولاتزال لا تقبل بخضوع تام للسعوديين، رغم ضعف جناحها في عهد الأسد الأب بسبب وقوف مصر بل كل العرب



متنافسان في الإستبداد والإنبطاح!

ضد رؤيتها للصراع مع إسرائيل، ولكن بشار الأسد بمجرد أن وجد له أرضاً صلبة بعد انتصارات حرب صيف ٢٠٠٦، شبّه الحكام السعوديين والمصريين والأردنيين بأشباه الرجال! والحال نفسه كانت مع مصر الناصرية حتى مع هزيمة ١٩٦٧م، لم تكن لتقبل الخضوع لآل سعود.

برحيل عبدالناصر لم تتغير معادلات الزعامة، ولكن تحويل السادات الى خندق واشنطن بشكل يشبه (العمالة) وذلك على يد رئيس الإستخبارات السعودية كمال أدهم، وعلى النحو الذي فصّل فيه بالمعلومات والوثائق هيكل في كتابه (خريف الغضب)... وجد هنالك تحدّ لأن تكون مصر في عين الغرب بديلاً عن آل سعود، لكن السادات بقي تحت رحمة الرشاوى والمعونات السعودية زمناً الى أن جاءت زيارته لإسرائيل، فرأت السعودية تأكيد زعامتها وقبلت بطرد مصر من الجامعة العربية.

اما في عهد مبارك، فلم يستطع أن يكون بديلاً عن آل سعود، بسبب ما لدى الأخيرين من وفرة مالية، ومن توظيف حاد للدين في مشاريع أميركية مختلفة، وبدا ان التمايز بين البلدين، مصر والسعودية، قليلاً، وأن النفوذ السعودي في دول الخليج ولدى دول عربية عديدة أوسع من نفوذ مصر نفسها.

وبانهيار النظام العربي، خاصة منذ بداية الثمانينيات الميلادية، واحتلال بيروت، بقي كرسي الزعامة شاغراً، يتطلع اليه كل من هبّ أو دبّ من الصغار، فيما كانت الدول الكبيرة مشغولة بمشاكلها الداخلية وبحروبها كما هي الحال مع العراق وسوريا وحتى الجزائر. ومع تهلهل النظام العربي، كانت هناك عدة إطارات نفوذ للدول الكبيرة، ولكن لكل منها سياسته ومصالحه، دون أن يستطيع أحد أن يفرض نفسه قطباً أوحداً، لا السعودية، ولا مصر، ولا سوريا، ولا العراق ولا غيرها.

اكتشف النظام العربي الذي يعيش أزمة قيادة وأزمة تغيير وأزمة إصلاح وأزمة تنمية، وأزمات أخرى، أنه أقلّ من أن يواجه نفوذ إيران المتسارع، فضلاً عن نفوذ إسرائيل. وأضحى العالم العربي تبعاً لذلك مجرد محطة اختبار لمشاريع دولية أميركية وأوروبية، يخيطونها يوماً، ويحلّونها يوماً آخر، وآخر التقليعات كانت مشروع المعتدلين العرب، الذي تنضوي تحت لوائه مصر والأردن والسعودية اضافة لإسرائيل.. لمواجهة ايران وسوريا وحزب الله وحماس.

وحتى الآن فإن هذا المشروع بلا رأس واضح: إذ لا توجد زعامة حقيقية جديرة بالطاعة عدا الولايات المتحدة!

ومن هنا يأتي الحديث عن تنافس مصري ـ

سعودي على النفوذ والزعامة، مجرداً من معانيه. فالزعامة تحتاج الى رجال وطنيين مخلصين، وليس الى أتباع أقرب الى العملاء منهم الى رؤساء الدول. وتحتاج الى سياسات وتخطيط، وتحتاج الى قرارات جريئة وإصلاحية شاملة، كيما يتم تصنيع نموذج للزعامة في مجاليها السياسي والتنموي. وكل هذه الدول التي تعتبر نفسها (زعيمة) لا تمتلك مؤهلات الزعامة، لا من حيث قيادتها ولا سياستها. وبالتالي على ماذا يتصارعون ويتنافسون؟ هل على المزيد من التنازلات لإسرائيل، أم على المزيد من الخضوع لأميركا وسياستها (في مكافحة الإرهاب) أو (مكافحة الأنظمة المارقة) أو على (بيع ما تبقى من فلسطين) وما تبقى من (خيرات الأمة)؟!

الخبير البريطاني، جون برادلي، الذي كتب كتاباً عن السعودية، تحدث عن السعودية ومصر، وما يتعلق بمكانتهما ومستقبل نظاميهما، وصراعهما على النفوذ، فقال في مقابلة مع (المصري اليوم) بأن لا اختلافات بين عهدي فهد وعبدالله (فالاستبداد قائم ومستمر، وعندما كان عبدالله ولياً للعهد قبل عشر سنوات، قال كثيرون إنه سيكون إصلاحياً عندما يتولى الحكم، إن مؤيديه وأنصاره هم الذين روجوا لذلك). وأضاف بأن التسعينيات شهدت حديثاً عن الحاجة الى الإصلاح، خاصة وأن الوضع الديمغرافي والإقتصادي بدأ بالتغير، وزادت نسبة الفقر والبطالة. وقال أنه ليس الفقراء وحدهم من يكره العائلة المالكة، بل حتى الأغنياء، الذين يرونها فاسدة ومتعنجهة (وفي مناطق مثل الحجاز وعسير والشرقية لا يزال الأهالي يعتبرون آل سعود قوة احتلال استعمرتهم بالقوة وفرضت عليهم الوهابية).

ومن وجهة نظر برادلي فإن آل سعود فاسدين، ولكن الملك هو الأقل فساداً وتطرفاً من سابقيه. وأن الثروة النفطية المتزايدة تعطيه فرصة لتحسين الوضع الداخلي، واعتبر استخدام المال طريقة سعودية في مواجهة الأزمات، ولكنها (استراتيجية سطحية ولا تحل المشاكل فعلياً، ويمكنها أن تساعد فقط على كسب الوقت، وتأجيل حسم الأمور من جذورها).

أيضاً رأى برادلي أن شعار الحرب على الإرهاب أفاد العائلة المالكة التي تقوم (بقمع المعارضين لها بدعوى حماية الأمن القومي للبلاد، وتعرض الليبراليون السعوديون لنفس القمع الذي تعرض له الإرهابيون، وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، أفادت الأسرة الحاكمة وساعدتها علي الإطاحة بالمعارضة، وقد انتهجت كل الأنظمة العربية نفس الاستراتيجية بل إن أمريكا نفسها فعلت ذلك، لكن تأثيرها السلبي ظهر بوضوح في المنطقة العربية لعدم وجود ديمقراطية من الأساس فيها).

واشنطن والقاهرة والرياض

مصر والسعودية خاضعتان لواشنطن. لا يشك أحدٌ في ذلك، لكن البعض يرى أن مصر تتأثر بأميركا في حين أن السعودية تتأثر ولكنها تؤثر أحياناً. برادلي يرى أن النظام المصري كشف كل أوراقه لواشنطن ونفذ كل ما تطلبه أميركا منه منذ السبعينيات مقابل المعونة، وبالتالي لم يعد للنظام المصري (كارداً رابحاً) في حين أن الأميركيين يدركون أن ذلك النظام (مثل كل الأنظمة المستبدة لا يهتم سوى ببقائه في الحكم). السعوديين أبقوا بعض أوراقهم بالرغم أنهم مستبدون مثل النظام المصري، ولكن لازال بيدهم ورقة النفط، وورقة الإسلام التي تستخدم في قضايا العراق وفلسطين.

ومع هذا يرى برادلي أن كلمات أو ضغوط الملك السعودي على واشنطن (غير قوية أو ذكية، ولم تأت بنتائج، ولكن النقطة المهمة أنه لا أحد يعلم بالفعل إلي أين تسير الأمور داخل البيت الحاكم. وعلى عكس النظام المصري، فإن الحكام السعوديين جيدون للغاية في إبقاء الأمر غامضاً، وجعل الجميع يفكرون فيما سيحدث، وبكلمات واضحة أقول إن النظام السعودي أستاذ في فن الدبلوماسية الدولية). وزيادة على ذلك قال برادلي أن السعوديين أقاموا علاقات شخصية مع الرؤساء الأميركيين، ساعدت على تخفيف الضغط عن السعوديين، بعكس علاقة مبارك. ويضرب مثالاً على ذلك بما جرى بعد ٩/١١ (فعلى الرغم من أن من منفذي الهجوم السعوديون، وقيام السعودي أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة بتنظيمه وتبني القاعدة نفسها للفكر الوهابي المتطرف الذي يعتنقه فقط أقلية من المسلمين، لكن يرعاه آل سعود المتحكمون في وسائل الإعلام بالشرق الأوسط.. فإنه تم احتواء موجة الغضب ضد الأسرة الحاكمة في المملكة، ولم توجه إدارة بوش انتقاداً إليها، بل قامت بغزو العراق، الدولة التي لا تربطها أي علاقة بالقاعدة وأدانت – مثل إيران تماماً – تفجيرات سبتمبر).

الأزهر هل يستطيع تحجيم الوهابية؟!

التنافس المصري السعودي

ومن وجهة نظر برادلي، فإن هناك صراع زعامة بين مصر والسعودية وله جذور عميقة في مستويات سياسية واستراتيجية، كما ويعتقد بشيء من المبالغة بأن نتائج المنافسة (يمكن أن تحدد مستقبل العالم الإسلامي بالكامل وليس العالم العربي فقط، لأن مصر تاريخياً تتبني الليبرالية في السياسة، والعولمة في الثقافة، والاعتدال في الدين، والاختلاف في الرأي، وفي المقابل تتبني السعودية السياسة المحافظة، والثقافة المنغلقة، وعدم الاعتدال في الدين وأحادية الرأي).

يعيد برادلي التنافس أو الصراع المصري السعودي الى عهد محمد علي باشا الذي احتل الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر ودمر دولة الوهابيين الأولى، وهي المهمة التي أداها (بنجاح ساحق) وبالتالي (قدم خدمة جليلة للإسلام لأنه حرر مكة من فئة متطرفة للغاية) حسب قوله. ولكن (لسوء الحظ) عادت قوة السعوديين من جديد، وتدعمت بعد اكتشاف النفط الذي (أدّى الى استخدام الأموال الوفيرة لنشر الوهابية في العالم الإسلامي كالنار في الهشيم، وقد نجحت بالفعل في اختراق بعض شرائح من المجتمع المصري عن طريق المصريين العائدين من هناك، وأعتقد أن الصدام الطائفي بين المسيحيين والمسلمين في السبعينيات يتزامن مع تدفق المصريين إلى السعودية للعمل. كان المصريون مسلمين ومسيحيين يعيشون في سلام لقرون عديدة، لكن الوهابية نشرت فكرة أن المسيحيين كفار، ويجب قتلهم إذا لم يتحولوا إلي الإسلام، ولا أعتقد أن مثل هذه لها أصل في الثقافة المصرية أو الإسلام المعتدل الذي يعتنقه المصريون).

وتطرق برادلي الى الصراع السعودي المصري في عهد عبدالناصر، ثم تقارب الطرفين في عهد السادات، ولكن الوضع اليوم هو التالي: (لا أعتقد أن هذا التنافس موجود بقوة بين مبارك وعبدالله، لأن كليهما مشغول بأشياء أخرى، وكلاهما ليس مهماً على الإطلاق، وأرى أن التاريخ لن يذكرهما كقائدين عظيمين. لكن تبقى المنافسة جوهرية وأيديولوجية بين مصر ومؤسسة الأزهر السنيّة المعتدلة والسعودية ومنهجها الوهابي المتشدد، وتاريخياً، مصر في هذه الناحية هي الأقوي لكن صعود السعودية في الفترة الحديثة تزامن مع تراجع مصر، خصوصاً بعد ارتماء الأزهر في أحضان النظام العسكري. على المدى الطويل ستنتصر مصر مجدداً، وعلينا فقط أن ننتظر حتى ينتهي النفط من السعودية).

من أفغانستان الى لبنان

نجد وتصدير يوتيبيا (الإمارة الاسلامية)

سعيد الشريف

تفتقت أنوية الإمارة الإسلامية في العقد الأخير من قندهار أفغانستان، وامتدت إلى أنبار وديالى العراق، ورقّة سوريا، وغروزني الشيشان، وقبائل الجزائر وأخيراً طرابلس لبنان..نماذج تستعيد نظام الإمارات التي تشكّلت في التاريخ الإسلامي داخل الخلافة العباسية، ومثّلت إنشقاقات داخلية في عملية بعثرة للكيان الكبير، ولكنها اليوم تتم في إطار الدول القطرية كتعبير إحتجاجي على تكوين الدولة وتهديد لمصيرها، فيما يتلبّس التمرد عليها مفهوم إعادة تشكيل الأمة الاسلامية على قاعدة الخلافة بعد أن تعذّرت إمكانية إصلاح نظام الخلافة. وقد يشكّل هذا التمرّد المتمدد مؤشراً على الإنقسام العميق داخل المجتمعات الاسلامية على قاعدة أيديولوجية، حيث بدأت الجماعات ذات اللون العقدي المتماثل في إقامة كيانات مستقلة تقيم عليها سلطانها، بمعزل عن المركز، وربما تمهيداً للانقضاض عليه في وقت لاحق، أو إجباره على اقتفاء املاءاته.

يـعـيد هـذا التـحـوّل الخطير في المشهد السيـاسـي الحالي إحيـاء التـجـربـة السعودية الاولى، حيث أقامت الوهـابية إمارة لها في الدرعية وسط الجزيرة العربية وانطلقت في مشروع سيطرة على منطقة نجد ثم تمدّدت تحت ذريعة نشر الدعوة، وتطهير باقي المناطق من عبادة الأوثان، والشرك، والشعوذة والسحر، لتفضي إلى ابتلاع باقي المناطق.

فبعد أن استقر الشيخ محمد بن عبد الوهـاب في الدرعية في منتصف القرن الثامن عشر، بدأ في استقطاب وحشد الأتباع الذين فتحوا الطريق أمام تحالف تاريخي عقد بين الشيخ محمد بن عبد الوهـاب والحاكم محمد بن سعود، وكان الأخير يحلم بمشروع عسكري طموح، للسيطرة على إقليم نجد.

قبل نزوحه الى الدرعية، كان الشيخ محمد بن عبد الوهـاب يتمتع بحماية عثمان بن معمر، أمير العيينة، الذي طرده منها بطلب من أمير بني خالد سليمان بن محمد الذي كان يزوّده بالمساعدات ويؤمّن له طرق التجارة، وهو أمر لم يغفره الشيخ محمد بن عبد الوهـاب لاحقاً لعثمان بن معمر، فيما يرجع باحثون آخرون السبب الى الممارسات الاستفزازية التي قام بها الشيخ ابن عبد الوهـاب، حين أقدم على تنفيذ حد الرجم في إمرأة، وكان يميل الى تحويل العيينة، مسقط رأسه، إلى نواة إمارة إسلامية عبر تطبيق الشريعة.

كان انتقال الشيخ بن عبد الوهـاب من العيينة الى الدرعية بعد توافقه مع حاكمها على تقاسم السلطتين الزمنية والدينية، تجسيداً لمفهوم الهجرة وإيذاناً بإقامة (دار هجرة وإسلام)، وأوحى إلى أنصاره بالهجرة إليها، الذين تقاطروا مثنى وثلاث ورباع الى الموطن الجديد، الذي سيكون قاعدة إنطلاق مشروع الامارة الاسلامية. وبطبيعة الحال، لم تتم تلك الهجرة بصورة سلمية، فقد اكتسبت مشروعيتها وزخمها الايديولوجي من واقع أزمة عاشها الشيخ بن عبد الوهـاب في علاقاته مع المحيط الاجتماعي الذي كان يعيش فيه. ويحلو للمؤدلج الوهـابي أن يصوّر نزوح الشيخ بن عبد الوهـاب وأنصاره من العيينة الى الدرعية بوصفها هجرة دينية، على غرار هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة الى المدينة.

وهـكذا، وجد الشيـخ بن عبد الوهـاب في الدرعيـة ملاذاً آمنـاً لشخصه وأنصاره وأيضاً مشروعه السياسي، وبقي هناك يغذي أنصاره بتعاليمه الجديدة، ويكتب على طريقة النبي المصطفى الرسائل الى رؤوساء القبائل والبلدان وكذلك العلماء ويبعث الوفادات الى المناطق يدعوهم للإنضواء تحت لواء دعوته، محثوثاً بعقيدة أن ما هم عليه باطل ولابد من إصلاحه. وقد دافع أتباعه المتأخرون عن نهجه التغييري، فنفوا عنه مبادرته بالتكفير، أو العدوان على المناطق الأخرى، ولكن كتابات الشيخ بن عبد الوهـاب والمؤرخين لسيرته الفكرية والسياسية تعطي ملامح واضحة لرؤيته وموقفه الأيديولوجي من المخالفين له، وقد ذكر إبن غنام بأن الشيخ محمد بن عبد الوهـاب بايع الأمير محمد بن سعود على الجهاد، في مبتدأ وصوله الى الدرعية، وقد وعده بالنصرة والجهاد. ولم يكن ذلك الوعد ممكناً لو لم يكن مؤسساً على رؤية عقدية مستمدة من عقيدة (الولاء والبراء)، أي الولاء للمسلمين والبراءة من الكفار والمشركين، القسمة التي تكتسب معنى خاصاً لدى الشيخ محمد بن عبد الوهـاب، حيث يكون المسلم من اعتنق تعاليمه والمشرك من نبذها أو تخلى عنها، حيث أباح لأنصاره غزو المناطق المجاورة وقتل رجالها وسبي نسائها ومصادرة أموالها.

المانوية الوهابية

قدّر للمشروع السياسي الوهـابي أن يتوقف نجاحه على قسمة أيديولوجية ذات طبيعة مانوية، تفلق العالم الى معسكرين: مسلمين وهم العصبة المؤمنة بتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهـاب، والكفار من أهل الكتب وغيرهم والمشركين المرتدين الى الجاهلية الأولى من المسلمين. وكانت القسمة هذه تقضي بالعزلة النفسية والأيديولوجية وتالياً الجسدية عن (المجتمع الجاهلي)، في شكل من أشكال التمرّد السلمي في مرحلته الأولى تمهيداً لتأهيل نواة المجتمع المضاد، الإسلامي، المتشبع بتعاليم التوحيد وفق التفسير الوهـابي.

ونجد أن فكرة تكفير المجتمع التي ألصقت بالسيد قطب كما ورد في كتابه الشهير (معالم في الطريق) أو تفسيره (في ظلال القرآن)، تبدو متأخرة بنحو قرنين عن الأفكار الأولى التي أطلقها الشيخ محمد بن عبد الوهـاب، والتي نجدها اليوم متجذّرة في أدبيات وسلوك الجماعات المنبعثة من (شبكة القاعدة) والتي تأخذ مسميّات مختلفة، تشرّبت هذه الجماعات عقيدة (الولاء والبراء)، وجسّدتها من خلال عزلة نفسية وأيديولوجية وجسدية عن المحيطات الاجتماعية التي نشأت بداخلها، تمهيداً للإنقلاب عليها وضمّها الى (الإمارة الاسلامية).

ونلفت الى أن الشيخ محمد بن عبد الوهـاب طوّر فكرة الخروج لدى الشيخ

إبن تيمية ليرفقها بمشروع سياسي طموح يتعزز بتوسعة إطار (التكفير) بحيث يستوعب المجتمع، ويسقط مفهوم وحدة المجتمع القائمة على وحدة السلطة، إذ أن الوحدتين باتتا من المنظور العقدي عقيمتين وباطلتين من المنظور الشرعي، ولابد من إحداث تغيير شامل، بما يخلي مسؤولية الداعية من الوقع في محذور (الخروج عن الجماعة)، إذ ليست الأخيرة مؤسسة على مفهوم التوحيد، وبالتالي فإن لا طاعة ولا جماعة تلزمان الأتباع.

يضعنا ما سبق في التورخة التي يضعها التيار السلفي الجهادي لنكبة الأمة الاسلامية التي لم تقع، في حسابات الوهابية والجماعات السلفية الجهادية التي تبنّت مشروع (الإمارة الإسلامية)، في ٥ حزيران ١٩٦٧، حيث خسر العرب الحرب مع الدولة العبرية بطريقة مهينة، وسقطت الضفة الغربية وسيناء والجولان تحت الاحتلال الاسرائيلي، كما لم تقع في ٢٤ مارس ١٩٢٤، أي يوم إعلان نهاية الخلافة العثمانية، التي لم تكن تحظى بالدمغة الإسلامية في الأدبيات السلفية الوهابية، بل تعود الى مرحلة سقوط بغداد، عاصمة الخلافة العباسية، في ٤ صفر سنة ٦٥٦هـ/ ١٠ فبراير ١٢٥٨م. فهذه الجماعات تستلهم من الشيخ ابن تيمية تعاليمها الدينية ورؤاها الأيديولوجية والسياسية في اعتبار سقوط الخلافة العباسية، نكسة للنموذج التاريخي للدولة الدينية المثالية التي تتطلب إعادة تشكيل الأمة الاسلامية على قاعدة تطبيق الشريعة الاسلامية وفق الإجتهادات الخاصة بالمدرسة الحنبلية التي يمثل ابن تيمية أول وأبرز مطوّريها.

لاشك أن تعاليم إبن تيمية مثّلت مصدر إلهام للشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي وظّفها في صوغ منهج إنقلابي في التغيير، يقوم على تحويل القوة الى عنصر تمكين وحيد في انعقاد الامامة، فمن حاز على الغلبة بات حاكماً شرعياً، بصرف النظر عن الوسائل التي أوصلته، طالما أن الغلبة تكون مدخلاً لإقامة الحكم الشرعي. فقد تساءل بإستغراب زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو أيوب المصري أو أبو حمزة المهاجر في كلمة الى الشعب العراقي (نشرت في ١٧ مايو ٢٠٠٧): (فهل يضركم يا عباد الله أن نحكمكم بالإسلام؟). فهذه الجماعات تحمل السلاح للخروج على المجتمع والدولة معاً لإقامة (الإمارة الإسلامية)، وقد أجاز ابن تيمية الخروج على الإمام الذي لا يمتثل للشريعة.

وهنا لفتة تيولوجية ضرورية، إذ تلفت الى جوهر الفكرة المركزية لدى إبن تيمية بخصوص السلطة الشرعية، ونتذكر بأنه ولد بعد سقوط الخلافة العباسية أي في سنة ٦٦١هـ، ما يعني أن المشروعية الدينية والتاريخية سقطت بسقوط بغداد، ولذلك لم يجد ضيراً في نشوء كيانات متعددة حتى داخل الدولة الواحدة، بما يؤسس لفكرة التمرد والخروج عليها، وكان يرى الخروج على الحاكم غير الملتزم بتطبيق الشريعة.

وربما تكون هذه الفكرة قد نبهّت الشيخ بن عبد الوهاب الذي ترك حفنة قليلة من الكتابات ذات الطبيعة العقدية المبحوثة سابقاً، لاستدعاء تراث الإمارات في تاريخ الخلافة العباسية، حيث يتوارى المثال ـ الخلافة خلف الواقع ـ الإمارة التي تتحول الى قاعدة حاكمة، ينطلق منها الى إقتفاء الرؤية العقدية الحنبلية في التعضيد المفتوح لموقعية الحاكم بوصفه إماماً مطلق الصلاحية والسلطة. يقول الشيخ ابن عبد الوهاب: (الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلّب على بلد ـ أو بلدان ـ له حكم الإمام في جميع الأشياء ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد..) (أنظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ٧/ ٢٣٩)

ومع ذلك، وبالرغم من أن الشيخ بن عبد الوهاب يسبغ، نظرياً على الأقل، أهمية مستقلة لموقع الإمام/الحاكم، إلا أنه لم يجسّده على أرض الإمارة التي أقامها في الدرعية. فقد تقمّص بصورة منفردة دور الإمام/الحاكم، ولربما هو ما يستحضره علماء التيار السلفي الحالي، من بينهم الشيخ ناصر العمر، الذي كتب عن خضوع الأمراء لولاية العلماء، في تأصيل لنقاش دار بين الشيخ عبد الله التركي والملك عبد الله العام ٢٠٠٥.

وقد كتب عثمان بن بشر في (عنوان المجد في تاريخ نجد) عن سلطة الشيخ ابن عبد الوهاب بقوله (إن الحل والعقد والأخذ والعطاء والتقديم والتأخير كان بيد الشيخ، ولا يركب جيش ولا يصدر رأي من محمد (ابن سعود) وعبد العزيز، إلا عن قوله ورأيه). وحتى بعد فتح الرياض، ونقل الشيخ بعض الصلاحيات إلى الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود، إلا أن ذلك لم يخفض من سلطة الشيخ فما كان يقطع عبد العزيز (أمراً دونه ولا ينفذ إلا بإذنه)، بحسب إبن بشر، وذهب مؤلف (لمع الشهاب) مذهبه.

لاشك أن هذا التحوّل المفاجىء في ميزان القوة لصالح الشيخ ابن عبد الوهاب يمكن إرجاعه الى الوعود المأمولة من مشروع الدولة، وخصوصاً بعد أن نجح في أسلمة الدرعية وتحويلها إلى (دار هجرة) لتكون مقلعاً لكيان كبير. وفيما وافق الأمير على التخلي عن ثنائية السلطة في المرحلة الأولى، فإن هذ القسمة قد تحلّلت بصورة نهائية في الدولة السعودية الثالثة، وهو ما جعل علماء المدرسة السلفية يعبّرون بحسرة، في مناسبات عدّة، عن ضياع مجد كان قد بشّرت به تجربة مؤسس المذهب، فيما تسعى الجماعات السلفية المسلّحة المشتقة من القاعدة الى إعادة الحلم، عبر تأسيس نظام (الإمارة الإسلامية) التي تتوحد فيها السلطتان الروحية والزمنية.

في التجربة السعودية الأولى، وفي ظل كيانات إماراتية متماسكة في منطقة نجد، كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمسيس الحاجة إلى (إقليم) يقيم عليه إمارته الإسلامية، ويتقوّى بها لنشر دعوته وبسط سيادته والتمدد إلى المناطق المجاورة. لم يكن أمامه سوى إبرام تحالف مع أمير محلي ومبايعته على النصرة والجهاد، وبينما كانت محاولة التحالف مع أمير العيينة عثمان بن معمر فاشلة، حقق التحالف مع أمير الدرعية محمد بن سعود هدفه بسهولة. وكان الشيخ بن عبد الوهاب لجأ إلى بيت أحد أنصاره في الدرعية، بعد أن طرد من العيينة، ولم يكن أمير الدرعية على علم بقدومه. وقد بادر صاحب البيت الشيخ عبد الله بن سويلم إقناع أخوة أمير الدرعية وزوجته بمفاتحة الأمير بزيارة الشيخ بن عبد الوهاب كموقف رمزي وإشارة إيجابية إزاء قدومه وترحيباً به وتأييداً لدعوته. وافق الأمير على طلب أخوته وزوجته، وقام بزيارة الشيخ بن عبد الوهاب، ونقل عنه قوله له:(إن هذا دين الله ورسوله الذي لا شك فيه، فأبشر بالنصرة لك ولما أمرت به والجهاد لمن خالف التوحيد). ورد عليه الشيخ :(وأنا أبشّرك بالعز والتمكين والنصر، وهذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، فمن تمسّك بها وعمل بها ونصرها، ملك البلاد والعباد، وأنت ترى نجد كلها وأقطارها أطبقت على الشرك والجهل والفرقة والإختلاف والقتال لبعضهم بعضاً، فأرجو أن تكون إماماً يجتمع عليه المسلمون وذريتك من بعدك). فطلب ابن سعود من الشيخ المبايعة، فبايع الشيخ على ذلك، وعلى (أن الدم بالدم والهدم بالهدم)، وعلى أن الشيخ لا يرغب عنه إن أظهره الله.

وبالرغم من التحفظ على الصيغة التي نُقلت عن طبيعة الإتفاق الذي تم بين الشيخ والأمير، حيث لا مصادر نزيهة تؤكّد هذا النص، فضلاً عن كونه يتغذى، بحسب فحواه، على اليوتيبا الدينية المثالية، وحيث لم ينقل هذا النص عن شهود حضروا اللقاء، ولم يسجّله طرفا الإتفاق إلا أنه كان ينطوي على مخطط إستراتيجي كبير. بكلمات أخرى، ومهما يكن إنضباط وتماسك النص، فإن التحالف بين الشيخ والأمير كان تاريخياً، كونه مهّد السبيل لإقامة إمارة إسلامية وتالياً دولة دينية يتقاسم سلطانها الشيخ والأمير، حيث يزوّد الشيخ السلطة بالمشروعية الدينية فيما يزوّد الأمير الشيخ بالقوة والحماية.

وقد مهّد التحالف الديني السياسي إلى تأسيس نواة كيان جيوبوليتيكي موحّد، أقام عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمارته الاسلامية، حيث طلب محمد بن سعود من الشيخ بعدم مغادرة الدرعية، خشية انفراط عقد التحالف، ووافق حاكم الدرعية على تطبيق الشريعة الاسلامية وفق رؤية الشيخ ابن عبد الوهاب، الذي قبل البقاء بالدرعية على أن يتخلى الحاكم عن فرض الضرائب على السكان، بعد أن وعده الشيخ بالحصول على مغانم كثيرة من الغزوات التي يجري الإعداد لها على المناطق المجاورة، على أساس أن الأخيرة مأهولة بالمشركين الذين تجوز مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، بوصفها غنائم حرب.

الإمارة الإسلامية النجدية

قسّم الشيخ ابن عبد الوهاب العالم الى دارين: دار إيمان أو إسلام، ودار كفر أو حرب. ومثلت الدرعية دار الاسلام، التي تحوّلت الى أول إمارة إسلامية تقام في الجزيرة العربية تمهيداً لإقامة الخلافة الاسلامية.

وقد أملى تأسيس الإمارة الإسلامية في الدرعية قطع السبيل على أشكال التحالف القائمة بين الدرعية وما جاورها، فقد فرضت الإمارة هذه قواعد جديدة صارمة لا تقوم على مبدأ التسويات السلمية، أو العلاقات المتكافئة، أو المصالح المتبادلة، بل كانت تملي تنازل الآخر ورضوخه الطوعي أو القهري للكيان الجديد. وتم تطبيق هذه القواعد منذ أول احتكاك خارجي بين الدرعية والإمارات المجاورة، فقد بدأ مشروع الغزو على قاعدة أيديولوجية يكتسح المجال الجغرافي الحيوي للجزيرة العربية ويقضمها لتكون جزءً من الإمارة الاسلامية. فقد كان حاكم العيينة عثمان بن معمر حليفاً إستراتيجياً للدرعية، وكان أمراؤها مرتبطين قرابياً مع آل سعود، بل كان إبن معمر يزوّد الدرعية بالمحاربين، ولكن لم تشفع له تلك الروابط في النجاة من بطش حكّام الإمارة الإسلامية الوليدة، فقد واجه إبن معمر تهمة التواطؤ مع حاكم الأحساء محمد بن عفالق لإطاحة نظام الإمارة الإسلامية في الدرعية، فبعث إليه الشيخ بن عبد الوهاب في يونيو ١٧٥٠م من يقتله وهو في المسجد، وعيّن على العيينة مشاري بن إبراهيم بن معمر، المقرّب من حكّام الدرعية، ثم أقدم الشيخ بن عبد الوهاب على إقالته وفقدت العيينة استقلالها بصورة نهائية بعد أن أصبحت جزءً من الإمارة الاسلامية، فيما نقل الشيخ بن عبد الوهاب حاكم العيينة مشاري بن ابراهيم بن معمر وأسكنه الدرعية مع عائلته، وعين حاكماً من قبله عليها، فيما أصدر الشيخ بن بن عبد الوهاب أمراً بتدمير قصر آل معمر ومصادرة ممتلكاتهم فور وصوله الى العيينة، مسقط رأسه.

حاولت بعض الإمارات الصغيرة في نجد مثل منفوحة وحريملا وضرمى التي تحالفت مع المشروع الوهابي مقاومة مشروع الإلحاق بالدرعية في الفترة ما بين ١٧٥٠ ـ ١٧٥٣. ولعب الشيخ سليمان، شقيق محمد بن عبد الوهاب دوراً مركزياً في التحذير من النوايا المبيّتة لمشروع أخيه، وقد صنّف كتاباً بعنوان (الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية)، ونقل الشيخ أحمد زيني دحلان في كتابه (الدرر السنيّة في الرد على الوهابية ص ٤٢) أن الشيخ سليمان سأل أخاه: كم أركان الأسلام؟ فأجابه: خمسة، فقال: أنت جعلتها ستة، السادس: من لم يتبعك فليس بمسلم هذا عندك ركن سادس للإسلام.

وبعث الشيخ سليمان الى علماء نجد رسائل ينكر فيها على إجتهادات أخيه، وأحدثت ردود فعل غاضبة في العيينة وشهدت بوادر إنتفاضة على الحركة الوهابية، الا أن الأخيرة نجحت في إخماد الانتفاضة، وفرضت سيطرتها على حريملاء في سنة ١٧٥٥، فيما لاذ الشيخ سليمان بالفرار الى سدير.

وكانت الرياض ذات الخمسين بيتاً حينذاك، المنافس الرئيسي للدرعية، التي اكتسبت زخماً إستثنائياً منذ أن شهدت تحالفاً إستراتيجياً بين الشيخ والأمير، وأسست لنواة الإمارة الاسلامية بحسب المعايير الوهابية. وتقليدياً، كانت الدرعية والرياض تعيشان تنافساً ضارياً وخاضا غزوات متبادلة، وكان أمير الرياض دهّام بن دوّاس، المنافس الأكبر للسعوديين والوهابيين، نجح في تشكيل تحالف مناطقي ضمّ الوشم وسدير وثادق وحريملا. ترافق ذلك مع ظهور مشروع مضاد قادم من الشرق، وتحديداً من قبل حاكم الأحساء عريعر بن دجين، الذي حاول في ١٧٥٠م بإحداث إختراق عسكري في نجد ولم تنجح المحاولة.

إنهارت التجربتان السعودية الأولى والثانية بحسب توصيف علماء المدرسة الوهابية بسبب القطيعة بين الملك والدين، أي سقوط مشروع (الإمارة الاسلامية)، وحاول العلماء المتحدّرون من آل الشيخ إحياء تجربة الإمارة الاسلامية إلا أن الصراع على السلطة داخل البيت الحاكم وغياب شخصية كاريزمية حاسمة أحبط محاولات العلماء، وهو ما نبّه الملك عبد العزيز الى مكمن الخلل الجوهري الذي أفنى مشروع الإمارة الاسلامية، الأمر الذي دفعه الى توفير ضمانات إضافية. وقد أنعش ظهور عبد العزيز على المسرح السياسي في الجزيرة العربية في بداية القرن العشرين تطلّعات علماء الدين في نجد، حيث ما لبثت الأخيرة تشهد فصول تجربة جديدة لولادة (الإمارة الإسلامية) والتي أخذت منحى تصاعدياً بعد إحتلال الرياض العام ١٩٠٢ على يد عبد العزيز وأنصاره بدعم من حاكم الكويت.

تبلورت فكرة (الإمارة الإسلامية) بعد إنشاء أول هجرة في ديسمبر ١٩١٢ في الأرطاوية التي وصفها ديكسون بـ (وكر صغير للوهابية)، والتي ضمّت المحاربين الجدد الذين خضعوا لدورة أيديولوجية على تعاليم الشيخ عبد الكريم المغربي. وبدأت حركة الأخوان تأخذ شكل التنظيم العسكري تحت قيادة المغربي ثم فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير، ونظّمت سلسلة غزوات على المناطق المجاورة، في سياق إقامة (إمارة إسلامية)، فكان الأخوان يرفضون الإنصياع لأية سلطة من خارجهم، وقد أثار ذلك هواجس عبد العزيز الذي أعجب بالروح القتالية لدى عناصر الحركة خصوصاً بعد استيلائه على الأحساء العام ١٩١٣، حيث كان الأخوان على استعداد لمواصلة القتال الى حيث تصل خيولهم، فكان عبد العزيز قد وضع رهانه العسكري على كاهل هذه الحركة بشرط ألا تنقلب على حكمه، وألا تمضي الى حيث تؤدي الى تهديد تحالفاته الخارجية، أو إثارة القوى الدولية (العثمانية والبريطانية بصورة خاصة)، وهي أخطاء أدّت الى إنهيار التجربة السعودية الثانية. ونلحظ بعد سقوط الأحساء أن عبد العزيز بدأ يتقمص شخصية السياسي مع مسحة أيديولوجية باهتة، خصوصاً وأنه خشي بأن يكون غزو الاحساء مغامرة عسكرية، وخشي من رد الفعل البريطاني بدرجة أساسية، فهو وسط جيشه العقائدي إماماً للمسلمين، ولكنه رجل سياسة حين يتعلّق الأمر بالمعادلات السياسية وحسابات الدول.

> **مثّلت تعاليم ابن تيمية مصدر إلهام للشيخ محمد بن عبد الوهاب لصوغ منهج إنقلابي في التغيير، بتحويل القوة الى عنصر تمكين للإمامة**

بالنسبة لحركة الأخوان، فإن الأمر متعلق بمشروع ديني يسمح بغزو كل أرض يقطنها، وفق رؤيتهم العقدية، مشركون مرتدون، على أمل تشييد نموذج (الإمارة الإسلامية). وكان يدرك عبد العزيز بأنه سيواجه في يوم ما خطراً داخلياً يتمثّل في جيش الأخوان، برغم حاجته الملحّة اليه لتحقيق مشروعه السياسي، وهي صورة نكاد نراها تتكرر في الجماعات السلفية التي ظهرت في أفغانستان والعراق وصولاً الى لبنان، حيث أن طموحات هذه الجماعات وإن تقاطعت مع أهداف حكومات أو قوى سياسية معينة لم تبدد خوف الأخيرة من إنقلاب تلك الجماعات على رعاتها، في رد فعل على الإحساس بالخديعة أو بلوغ أجندتي الفريقين نقطة القطيعة.

مصير العلاقة بين الاخوان وعبد العزيز تحدّد منذ نجاح الأخير في تغيير وجهة الأخوان عبر استيعابهم في مشروع (الهجر) المؤلفة من مائة وإثنين وعشرين هجرة، في عملية إعادة تأهيل عناصر الأخوان، الذي أدى الى تفتيت البنى القبلية، بدأت بعملية تغيير الموطن، والحرفة من الرعي الى الزراعة، وصولاً الى تغيير الأجندة السياسية.

وقد مهّد هذا التحوّل الهيكلي في جيش الأخوان إلى زيادة وتيرة الحملات العسكرية على المناطق المجاورة، بعد أن إطمأن الملك عبد العزيز الى خضوع الأخوان تحت إمرته، وانطلقت جيوش الأخوان في عمليات عسكرية دموية تحت شعار (من عادى آل سعود يعادي الله، فخذ عدو الله لعهد الله واغدر به). ودخل الأخوان الى مكة المكرمة والمدينة المنورة دخول الفاتحين، مستلهمين

من تاريخ الفتوحات الإسلامية في القرن الهجري الأول، وقاموا بما وصف تطهيراً للمدينتين من مظاهر الشرك وتحطيم الآثار التاريخية والدينية في هاتين المدينتين.

وكان قادة الأخوان وخصوصاً فيصل الدويش وسلطان ابن بجاد اللذين قادا جيش الاخوان الذي دخل الحجاز، متمسّكين بخيار الجهاد وتوسيع رقعة (الإمارة الإسلامية) بحيث تطال دول الجوار، وكان يصطدم خيارهم دائماً بمعادلات إقليمية ودولية لا تسمح بأي خرق للخارطة الجيوسياسية التي رسمها المندوب البريطاني برسي كوكس. وفيما كان الدويش وابن بجاد يطمحان لنيل مواقع متميّزة في الدولة الجديدة، مثل وزارة الدفاع أو إمارة مكة، وهو الحلم الذي راود زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بعد عودته من أفغانستان، قرر عبد العزيز أن يستعين بالعلماء لتصفية القادة والعناصر الفاعلة في جيش الأخوان حيث خاض عبد العزيز بمساعدة القوات البريطانية معركة السبلة العام ١٩٢٩، وتم القضاء على جيش الأخوان.

قيام الدولة وسقوط الإمارة

كان القضاء على جيش الأخوان بمثابة زوال العقبة الأخيرة أمام نشأة الدولة السعودية بحدود ثابتة في سنة ١٩٣٢، بعد أن تم إدماج فلول من جيش الأخوان في مؤسسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوة ذات وظيفة مزدوجة: إجتماعية/إخلاقية وسياسية/أمنية.

وبالرغم من أن قيام الدولة السعودية أجهض مشروع (الإمارة الإسلامية) مع اختلال ميزان القوى الداخلي، حيث فقد العلماء القدرة على مضاهاة سلطة آل سعود التي تنامت بوتيرة متصاعدة في سياق تزايد قوة الدولة نفسها، والدعم الدولي الذي تحقق على خلفية مصالح حيوية وجدت فيها القوى الكبرى مسوّغاً لعقد تحالف إستراتيجي مع العائلة المالكة.

ولكن حلم (الإمارة الإسلامية) الذي راود الأخوان الأوائل قدّر له الإنبعاث مجدداً وسط الأخوان الجدد بقيادة جيهمان العتيبي، كما قدّر لأن تكون مكة المكرمة قاعدة لتحقيق الحلم ـ الإمارة الإسلامية. فقد بدّل الأخوان الجدد وظيفتهم الاحتسابية على نحو عاجل، لينخرطوا في مشروع سياسي كبير يبدأ بعنوان إصلاح الدولة، وتطبيق الشريعة ويصل ذروته بإقامة نظام الإمارة الإسلامية، كما أرسى جهيمان بناها الأولية في رسالته (الإمارة والطاعة والبيعة)، حيث حدد شروطاً ثلاثة للإمام: الاسلام، القرشية، تطبيق الشريعة.

> **قسّم محمد بن عبد الوهاب العالم إلى دارين: دار إسلام ودار حرب، وشكّلت الدرعية أول نموذج (إمارة إسلامية) يراد تعميمه حالياً**

انتفاضة الأخوان بقيادة جهيمان العتيبي في ديسمبر ١٩٧٩ لم تحقق أهدافها، وقد استعانت العائلة المالكة بالعلماء لإصدار فتاوى دينية ترفع عنهم الغطاء الشرعي، وبالقوات الأجنبية الفرنسية بصورة محدّدة التي قامت بقصف بعض أجزاء من الحرم المكي وأغرقته بالمياه ثم أوصلتها بأسلاك كهربائية من أجل إجبار عناصر الحركة الخروج من أروقة الحرم المكي. وهكذا، نجحت العائلة المالكة في القضاء على ما عرف لاحقاً بـ (إنتفاضة الحرم)، وتصفية قياداتها بطريقة شرسة، إلا أن المبادىء التي حملها جهيمان لقيت أرضية خصبة تنمو فيها، ولحظنا كيف أن ذات المبادىء قد أدمجت في خطاب التيار السلفي المنفصل عن الجسد الديني الرسمي، وهي ذات المبادىء التي حملها عناصر القاعدة الذين باتوا يقتفون أثر تجربة الشيخ إبن عبد الوهاب في بناء نموذج (الإمارة الإسلامية) في البقاع التي يعقدون الراية فيها لقيادات منهم. فهو النموذج الذي أقامته حركة طالبان في أفغانستان انطلاقاً من قندهار، وتكرر في مناطق أخرى مثل الشيشان التي لم يكن قائد النضال فيها شامل باسييف قد تعرّف على فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى قدومه الى ولاية خوست الأفغانية العام ١٩٩٤ حيث التقى مع عناصر سلفية وسعودية غذّت مشروعه الجهادي بأفكار طموحة، التي وجدت أصداء لها في بعض مناطق آسيا الوسطى، وصولاً الى المجال الروسي.

الانبعاث اليوتيبي.. حلم (الإمارة الاسلامية)

كانت الحرب على العراق التي أدت الى سقوط نظام صدام حسين في التاسع من أبريل ٢٠٠٣ قد فتح الطريق المسدود أمام مشروع القاعدة بعد الضربة القاصمة التي تعرّضت لها في أفغانستان العام ٢٠٠٢، والتي أدّت الى إسقاط (إمارة طالبان الإسلامية)، حيث تم اختيار العراق بديلاً إضطرارياً، كبقعة أرض تم الإعلان على أرضها (دولة العراق الإسلامية) في مارس ٢٠٠٧. نشير الى أن نقاشاً حامياً جرى بين قادة هذه الدولة لحسم الجدل حول المصطلح المناسب (إمارة أم دولة). وقد ورد في بيان للقاعدة في العراق بعنوان (كلمات في نصرة الدولة العراقية الإسلامية). وبجانب الأسئلة التي أثارها عناصر التنظيم، فضلاً عن التنظيمات الأخرى، حول إعلان الدولة، فإن قيادة القاعدة إضطرت الى كتابة رسالة مطوّلة ترجع في تأصيل موقفها الى مصنّفات حنبلية ووهابية. فقد اعتبر البيان أن الدولة هذه (لقب لهذا الكيان السياسي والإجتماعي للمجاهدين والمسلمين أهل السنة في هذا القطر من بلاد الإسلام)، بحسب نص البيان. وفي إجابة عن السبب الذي دفع قيادة التنظيم إختيار لقب الدولة، أو بحسب البيان (لماذا لم يسموّها إمارة واختاروا تسميتها دولة؟)، فأجاب البيان بأن (هذا كله مقام اجتهاد)، مبرراً ذلك (أن إخواننا لهم مزية المعرفة ببواطن الأمور وعميق الظروف والمعطيات على الأرض..) ولكنه عاد واستدرك بالقول (أن لفظ الإمارة له ما يرجحه من النظر..)، ولكن البيان أرجع ترجيح مصطلح الدولة الى تفادي الوقوع في ما يمكن وصفه بـ (شبهة شرعية)، أي أن تكون الإمارة دالة على إقامة الإمامة العظمى أو الخلافة، حيث تتطلب وجود أمير للمؤمنين يحظى بإجماع الأمة، بالرغم من أن القاعدة قد أسبغت على شخصية غير معروفة مثل الملا محمد عمر صفة (أمير المؤمنين).

في المقابل، قررت المجموعات القاعدية التي وضعت أنوية إماراتها الإسلامية في سوريا ولبنان وفلسطين وربما مناطق أخرى لم يتم الاعلان عنها، قرّرت أن تتخلى عن منصب أمير المؤمنين وتكتفي بصفة (الأمير) التي تنطبق على أمير الجماعة فإذا تحققت (الإمارة الإسلامية) أصبح الحاكم عليها أميراً للقاطنين داخل تخومها، ضمن عقيدة التمكين، التي تقوم، بحسب العقيدة الحنبلية/الوهابية، على أن شرعية الحكم وإمرة المؤمنين تتحقق بالغلبة والمكنة، فكلما توسّعت رقعة الهيمنة إمتدت سلطة إمرة الحاكم ـ أمير المؤمنين.

التحقيقات التي أجريت في يونيو الجاري مع ثلاثين عنصراً من (فتح الإسلام) خلال معارك نهر البارد في الشمال اللبناني كشفت عن أن قيادة المجموعة عقدت العزم على تنفيذ خطة رقم (٧٥٥) لإنشاء (الإمارة الإسلامية في طرابلس) حسبما جاء في جريدة السفير البيروتية في الثاني من يونيو الحالي نقلاً عن مصادر التحقيق اللبنانية.

ومن الثابت في أدبيات (الإمارة الإسلامية) وفق العقيدة السلفية المتطوّرة، أن هذه الإمارات الاسلامية تمثل أنوية تخصيب لمشروع ما أسماه بيان القاعدة في العراق (دولة الإسلام الكبرى والخلافة الراشدة). وأن هذه الإمارات تكتفي بتطبيق الأحكام والحدود، وإعادة تأهيل المجتمع على قاعدة دينية، هكذا هي سيرة التنظيمات القاعدية في ديالى ـ العراق، والرقة ـ سوريا، والقبائل ـ الجزائر، وطرابلس ـ لبنان، ونابلس ـ فلسطين.

المؤامرة السعودية على لبنان

الأمير بندر.. مهندس الفتن

محمد قستي

إذا كان هناك شخص في السعودية يعتبر أن نتائج حرب تموز ٢٠٠٦ قد أحدثت خسارة فداحة لمركزه السياسي، فهو رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان، صاحب البيان الأول الذي وصف فيه اختطاف الجنديين الإسرائيليين في الحادي عشر من يوليو من العام الماضي بـ (المغامرة) وحمّل حزب الله مسؤولية العدوان الاسرائيلي على لبنان في اليوم التالي. كان يعتقد الأمير بندر بأن ذكاءه الإصطناعي في واشنطن يؤهّله للعب دور إستراتيجي في المنطقة، التي تعج بالخبراء والأذكياء الطبيعيين، ولكنه في نهاية المطاف يخوض حروباً قذرة إنتقاماً ربما من تاريخه أو إخفاقاته.

لم يغفر الأمير بندر للمقاومة اللبنانية إنتصارها على إسرائيل بإسقاط أهداف العدوان على لبنان، فقد اعتبره إنتصاراً على مشروعه الذي عمل على تحقيقه مع فريق من المعتدلين العرب إضافة الى فريق ١٤ آذار اللبناني، على خلاف رغبة جناح آخر في العائلة المالكة لم يكن يرغب الوقوع في حبائل السياسة الأميركية في المنطقة.

خسر الأمير بندر جولة الحرب الاسرائيلية على لبنان، فقرر خوض جولة الفتنة المذهبية التي خطّط لها مع فريق ديك تشيني وكادت تشتعل المنطقة، وتطال السعودية في البدء والخاتمة. لقاء عبد الله نجاد في الثالث من مارس الماضي قد أحبط مفعول فتنة وشيكة، تظافر مع جهود علماء المسلمين من السنة والشيعة. وقد تنبّهت الحكومة السعودية الى أن الفتنة المذهبية لن تستثني طرفاً دون آخر هذه المرة، وكان عليها أن تحمي وحدتها الداخلية الهشّة تكوينياً.

كان هناك فريق آخر يعدّ خطة تعميم الفوضى الخلاّقة بالمقاييس الأميركية في المناطق التي يجد فيها هذا الفريق فرصة تخصيب الفوضى عبر اللعب على التناقضات السياسية الداخلية. من العراق الى لبنان وتالياً فلسطين مثّلت مساحة مفتوحة مرشّحة لعمليات فوضى يديرها هذا الفريق المؤلف من ديك تشيني وطاقمه، والأمير بندر بن سلطان، ورئيس الموساد الاسرائيلي بالتعاون مع رؤوساء أجهزة أمنية في مصر والاردن وفلسطين وفرقاء سياسيين في لبنان.

في لبنان، حيث يخوض الجيش اللبناني مواجهة مع أولى بوادر الفوضى الأميركية، كانت الخطة بأن يتم تحريك جماعات سلفيّة مسلحة دخلت الى لبنان من منفذيه الجوي والبري قبل أكثر من عام، تمهيداً لخوض حرب داخلية ضد حزب الله وقوى المعارضة الأخرى. وقد تم اختيار المخيمات الفلسطينية التي أريد منها، بحسب مقتضيات المبادرة العربية المعدّلة، أن تتحول الى حواضن نموذجية لمنظمات عسكرية سلفية يقودها آل الحريري وتموّلها السعودية.

ومن أجل تفادي السيناريو الأفغاني في العراق، حيث يعود المقاتلون العرب إلى ديارهم ليبدأوا حرب الفتوحات الداخلية، أصبح الإتفاق على حرف مسار العودة، الى حيث البؤر المؤهّلة لتثمير المقاتلين في مشاريع مشتركة، يخيّل للمقاتلين بأنها منصّات لإطلاق مشاريع الإمارة الاسلامية وتمهيداً لحلم دولة الخلافة، وتكون، أي هذه البؤر، مراكز إستيعاب جديدة لفائض الحماس الديني الجهادي الذي يراد استنزافه في غير المراكز التي انطلق منها المقاتلون.

الأسلحة المتطوّرة التي ظهرت في الاشتباكات بين عناصر فتح الاسلام والجيش اللبناني منذ ٢٠ مايو الماضي تكشف عن أن فرضية الرعاية السورية ضعيفة إن لم تكن سخيفة، فقد تبيّن أن هذه الأسلحة دخلت كما يقول خبراء لبنانيون بطريقة شرعية، أي عن طريق المطار والموانىء اللبنانية، ولم تكن عبر الحدود اللبنانية السورية، بالرغم من أن عبور هذه الأسلحة المتطوّرة والثقيلة والأميركية من سوريا الى لبنان يثير أسئلة جدّية.



تفجيرات لبنان مستمرة

نشير هنا الى أن سباق التسلح في الداخل اللبناني لم يكن سراً، فقد تحدّثت عنه منذ شهور المقامات السياسية من الفريقين: الموالاة، والمعارضة. وفي كل التقارير التي صدرت في الشهور الماضية حول عمليات التسلح لجماعات سلفيّة داخل لبنان، كان الأمير بندر وآل الحريري يتصدران الأسماء الضالعة في تلك العمليات.

لم تعد خافية حقيقة أن الأمير بندر بن سلطان، مهندّس عمليات (تيار المستقبل) اللبناني، هو من أفشل مبادرة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية التي كتبها بخط يده لتحقيق المصالحة الوطنية في لبنان، وهو، أي الأمير بندر، من كان يفشل دائماً تحرّكات المصالحة التي يقوم بها السفير السعودي عبد العزيز خوجة، بل وهو من تآمر على قتله مؤخراً كما سيأتي، من أجل إشعال فتيل المواجهات المسلّحة في لبنان، كما يخطط لها بندر عبر تنظيمات سلفية يشارك فيها مقاتلون سعوديون وعرب من جنسيات مختلفة وغيرهم، ويحيل المخيمات الفلسطينية مستودعاً بشرياً يزوّد مشروع الفتنة المذهبية والطائفية في لبنان.

نضع ما يجري في سياق المخطط التدميري للبنان منذ إغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ونستدعي هنا ما ذكره تييري ميسان مؤلف

كتاب (تدمير لبنان: السيطرة على الشرق الأوسط) في مقابلة مع قناة (العربية) في السادس من مايو ٢٠٠٥ (الذين قتلوا الحريري، قتلوه من أجل زعزعة إستقرار لبنان وافتعال الحرب. القتلة إذن ليسوا من يخدمون مصلحة لبنان، وليسوا من يخدم مصلحة سوريا). وقال بأنه (منذ عام ٢٠٠٣، والولايات المتحدة تستخدم لبنان كوسيلة ضغط على سوريا من أجل إجبار دمشق على التنازل عن الجولان والتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية. هاتان الدولتان هما الوحيدتان اللتين لهما مصلحة من اغتيال رفيق الحريري. زعزعة استقرار لبنان خطط لها منذ مدة طويلة، ويقف وراءها ديفيد ساترفيلد بوزارة الخارجية الأمريكية، مع اليوت أبرامس بمجلس الأمن القومي. ويعتمد هذان الأخيران على مخططات (اللجنة الأمريكية من أجل لبنان الحر) المنشأة من طرف الاستخبارات الأمريكية، والتي يتزعمها زياد عبد النور. وقال بأن أحد أهداف الحملة بشأن المحكمة هو (استخدام لبنان كمدخل الى سوريا)، والهدف الآخر النيل من حزب الله.

في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥ وقعت إشتباكات في منطقة التعمير قرب مخيم عين الحلوة بصيدا بين مجموعة (جند الشام) وسكان منطقة التعمير الواقعة عند المدخل الشمالي لمخيم عين الحلوة جنوب مدينة صيدا. وجماعة جند الشام ينتمون الى ما كان يسمى بجماعة الضنية في شمال لبنان، وكانت قد أقامت معسكرات لها في منطقة الضنية لتدريب عناصرها، والتحضير لأعمال شغب في لبنان تحت شعارات دينية، وكانت معروفة منذاك بصلاتها ببعض الأجهزة الرسمية اللبنانية وبقوى سياسية نافذة تموّلها وتسلّحها.

وفي تلك الفترة أيضاً، لحظ بعض المواطنين في منطقة التعمير أن أعضاء (جند الشام) كانوا يسافرون الى السعودية تحت عنوان أداء مناسك العمر، في الوقت الذي كانوا مطلوبين لدى السلطات اللبنانية، وكانوا يتساءلون عن الطريقة التي سافروا بها ثم عادوا عبرها الى مواقعهم في جوار المخيم عند أطراف منطقة التعمير.

كانت حادثة التعمير مثيرة في دلالاتها، حيث وقعت في وقت كان التجاذب السياسي الداخلي قد بلغ حداً خطيراً بخصوص تداعيات تقرير لجنة التحقيق الدولية عن حادثة اغتيال الحريري، وقبل أيام قليلة من تقديم المبعوث الدولي تيري رود لارسون تقريره الى مجلس الأمن الدولي بخصوص تطبيقات القرار ١٥٥٩، بما في ذلك مصير سلاح المخيمات الفلسطينية وسلاح المقاومة اللبنانية. فقد كانت الحادثة مثيرة، وهي تندرج في سياق سلسلة الحوادث الأمنية السابقة واللاحقة بما فيها عمليات الإغتيال المريبة. وكان حادث التعمير دفع بعض القيادات الصيداوية غير المحسوبة على (تيار المستقبل) الى تطويق تداعيات الحادث كيما لا يتم تثميره في الأجندة السياسية الخفيّة لفريق ما.

تسمية جند الشام قيل بأنها تعود الى المجموعة التي تزّعمها الزرقاوي في أفغانستان في العام ١٩٩٩، أي بعد هجرته من الأردن فور الإفراج عنه مع صديقه اللدود أبو محمد المقدسي، عصام البرقاوي، مؤلف كتاب (الكواشف الجليّة في كفر الدولة السعودية)، حيث قام الزرقاوي بإطلاق الإسم على مخيم للتدريب يضم عناصر من بلاد الشام. ثم في مراحل لاحقة اندست في منطقة التعمير التحتاني واتخذتها قاعدة لها، حيث انتشرت في أحياء مخيم عين الحلوة، وتمددّت الى مخيمات فلسطينية أخرى في البقاع والشمال.

سورياً، وقعت إشتباكات في أواخر مايو ٢٠٠٦، بين قوات الأمن السورية مع مجموعة من (جند الشام) قرب جامع الأنصار في مدينة الرقة

بخلاف ما يعتقد بندر، تنبّه جناح الملك الى أن الفتنة المذهبية لن تستثني أحداً وكان عليه أن يحمي الوحدة الداخلية الهشّة تكوينياً

(شمال شرق سوريا محاذية لتركيا)، وقد أسفرت عن مقتل أحد أفراد المجموعة واستسلام واعتقال البقية بينهم سعودي ويمني، وإصابة عدد من عناصر الأمن السوري. المفاوضات التي سبقت الاشتباك المسلح مع عناصر المجموعة كشفت عن وجود سعودي ويمني وأربعة من مدينة حماة، كانوا قد استأجروا منزلاً قبل سنتين من وقوع الحادث، وقد تم العثور على أسلحة خفيفة ومتوسطة بالإضافة الى جوازات سفر وهويات مزوّرة.

وفيما لم يعرف مصير السعودي واليمني، حيث تحدث أهل مدينة الرقة عن مقتل السعودي، فإن الحادث وقع بعد ثلاثة شهور من مداهمة الأجهزة الأمنية السورية لمجموعة تكفيرية



مقاتلو بندر بن تشيني

مسلّحة في بلدة كفر بطنا بريف دمشق أدت الى مقتل زعيمها واعتقال إثنين من مرافقيه ومصادرة أسلحة ومتفجرات وذخائر من الشقة المستأجرة، الى جانب منشورات تحرّض على الكراهية والعنف.

نجد تمثّلات لهذه المجموعة داخل فلسطين المحتلة، حيث تشكّل ما يعرف بإسم لواء جند الشام. وقد كشف أحد عناصر الجماعة السلفية في مقابلة من غزّة مع موقع (آفاق) الالكتروني في مايو الماضي بأن الجماعة ستستخدم لغة العنف لتغيير (الواقع الماجن والمنحط في فلسطين) حسب وصفه (ونشر المعتقدات الدينية السلفية). وقال بأن (التيار السلفي سيغيّر هذا الواقع الى واقع جديد تحل فيه الخلافة الاسلامية داخل فلسطين، وتكون مبايعتها للدولة الاسلامية المنشوده والتي يسعى لها جميع السلفيين في الدول العربية)، وبدأ لواء (جند الشام) حملة أسماها حملة التطهير يستهدف خلالها المهرجانات والحفلات والمعاهد والجامعات التي يكثر بها الاختلاط بين الشباب والفتيات، بالإضافة إلى الأماكن التي تنشر الرذيله كمقاهي الإنترنت وغيرها من محلات أشرطة الغناء والفيديو). عناصر هذا اللواء، بحسب هذا القيادي، بدأوا (تدريباتهم العسكرية داخل معسكرات مغلقة داخل قطاع غزة وخارج فلسطين).

النقطة الأهم التي أثارها القيادي الذي يطلق على نفسه أبو حمزة تدور حول مصادر تمويل الجماعة، حيث أجاب أن (الدعم والتمويل يأتيان من شيوخ وأنصار الفكر السلفي الوهابي في السعودية) لكنه رفض ذكر أية أسماء.

كان مثيراً الموقف الدفاعي للنائب بهية الحريري عن منظمة (جند الشام) ، بالرغم من ملفه الأمني المليء بحوادث القتل، فمالذي يدفع النائب الحريري للدفاع عن منظمة جند الشام الأصولية، حيث ذكرت صحيفة (صيدونيانيوز)

الالكترونية المرخَّصة قانونياً من وزارة الإعلام اللبنانية في السابع والعشرين من مايو بأن رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط تلقى إتصالاً هاتفياً من النائب بهية الحريري، أوضحت له فيه أن مجموعة (جند الشام) في مخيم عين الحلوة، لا تنتمي إلى عصابة (فتح الإسلام)، وأنها مختلفة عنها وأبدى جنبلاط إهتمامه بهذه التوضيحات). ثمة ما يدعو للغرابة حقاً أن تنبري نائبة بحجم بهية الحريري في الدفاع عن منظمة ثبت تورّط أعضاؤها في عمليات أمنية سواء في سوريا أو لبنان، وفي قضايا صدرت بشأنها أحكام جزائية. إن التراجع الذي عكسته تصريحات لاحقة للنائب بهية الحريري في مقابلتين متزامنتين لقناتي (العربية) و(الجزيرة) في الرابع من يونيو بأنها لا تعرف أي شخص من (جند الشام)، يضع سؤالاً كبيراً حول سبب تراجعها عن الدفاع عن ما يطلق عليه سكّان مخيم عين الحلوة (جند الست)!

في التحليل المرتكز على معلومات أمنية لبنانية وأجنبية أن ثمة علاقة مقررة بين الأمير بندر وآل الحريري والتنظيمات الجهادية السنيّة كافة لبنانية كانت أم فلسطينية، وأن عمليات التمويل التي يقوم بها آل الحريري باتت محسومة في المناقشات الداخلية اللبنانية، والتي تعزّزها التقارير الصحافية والميدانية التي أجراها عدد من الصحافيين الغربيين في المخيمات الفلسطينية في لبنان. فالعلاقة بين آل الحريري من جهة وعدد من الجماعات القتالية السلفيّة بالتعاون مع الأمير بندر بن سلطان ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز (الذي يمكث لفترات طويلة في بيروت منذ نحو عام)، لخلق منظمات أصولية من فائض المقاتلين العرب السنة في العراق، من أجل إحداث توازن طائفي وعسكري في لبنان، ولاستعمال هذه الجماعات لحرب أهلية داخلية قد جرى التخطيط لها قبل عامين بالتعاون مع فريق في السلطة اللبنانية، وأجهزة إستخبارات عربية معتدلة ودولية أميركية وفرنسية بدرجة أساسية.

مجموعات مثل: فتح الاسلام، جند الشام، التي شكلت تنظيمها في مايو ٢٠٠٤، وأعلنت إيمان أعضائها بالخلافة الاسلامية إنضمّت الى موزاييك التيارات الاسلامية الناشطة في مخيم عين الحلوة الفلسطيني في ضاحية مدينة صيدا في الجنوب اللبناني وتنظيمات أخرى مثل أبناء الشهيد، عصبة الأنصار (أو عصبة النور)، التي ارتبطت إطلالتها الأولى باغتيال رئيس (جمعية المشاريع الاسلامية) (الأحباش) الشيخ نزار الحلبي في أواخر الشهر الثامن من العام ١٩٩٥.

وهناك من اجترح مقاربة شبه منطقية لنشوء جماعات سلفية ولاحقاً جهادية في منطقة طرابلس بالشمال اللبناني على أساس أن الطلاب الذين جاءوا الى السعودية منذ منتصف السبعينيات لدراسة الشريعة الإسلامية قد انتهجوا مسلكاً حنبلياً ووهابياً متشدداً، ما لبث أن تشرّب هؤلاء العائدون عقيدة (الولاء والبراء) المتصاهرة مع مفهومي الحاكمية لدى المودودي والجاهلية وتكفير المجتمعات لدى السيد قطب لتصبح جزءً من تيار حركي سلفي قتالي، الذي كان يتموّل من (فاعلي الخير) السعوديين ودخل بعض عناصر التيار في مواجهات أمنية منذ العام ١٩٩٩ مع الجيش اللبناني، وكان أبرزها حادثة الضنيّة بين جماعات مسلحة والجيش اللبناني، وقد تم الإفراج عن عناصر المجموعة في وقت لاحق ضمن عفو عام.

ما سبق يتيح المجادلة بأن (فتح الاسلام) و(جند الشام) هما تنظيمان مشتقان من تنظيم القاعدة، وقد ذكرت مصادر عدة بأن شاكر العبسي، قائد مجموعة (فتح الإسلام) تلقى أموالاً من عائلة الحريري والسعودية قدّرت بثلاثة ملايين دولار العام ٢٠٠٥.

أفشل بندر تحرّكات المصالحة التي يقوم بها السفير السعودي عبد العزيز خوجة، بل لا يستبعد ضلوعه في محاولة قتله مؤخراً

وقد كشفت المخابرات السورية في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ عن وثائق خاصة بـ (جند الشام) عثرت عليها في دف الشوك بدمشق بأن لدى المجموعة برنامجاً يشمل لبنان والأردن والعراق ومصر، وأنها جعلت من دمشق قاعدة لانطلاق عمل مستقبلي. وقد عرض التلفزيون السوري صوراً لمكان سكن عناصر المجموعة والأسلحة الموجودة بحوزتهم، من بينها وثائق رسمية سعودية.

وكان عناصر (فتح الإسلام)، بحسب إعترافات بعض من ألقى الجيش اللبناني القبض عليهم خلال اشتباكات نهر البارد، قد بدأوا بالتسلسل الى مخيم نهر البارد في فبراير ٢٠٠٦، وكان بينهم عناصر سعودية وباكستانية وعراقية وتونسية وبنغلادشية وغيرها، وأن العضوية الفلسطينية لا تتجاوز ٥ بالمئة.



خوجة: سفيرٌ مستهدف

بندر مموّلاً ومهندساً

في الثالث والعشرين من مايو أجرت محطة سي إن إن مقابلة مع الصحافي الأميركي سيمور هيرش في برنامج (عالمكم اليوم)، قال فيها بأن جماعة فتح الإسلام تحصل على التمويل والأسلحة من السعوديين، مشيراً إلى أن ما يجري في لبنان هو جزء من خطة واسعة بين الولايات المتحدة والسعودية للقيام بكل ما هو ممكن لوقف المد المتنامي لحزب الله.

وأوضح هيرش بأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تحوّلت إلى معارضة إيران وسورية وحلفائهما الشيعة بأي ثمن حتى لو أدى ذلك إلى دعم الجهاديين المتشددين من السنة.

واعتبر هيرش أهم عنصر في هذا التحول السياسي هو الإتفاق بين نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ونائب مستشار الأمن القومي الأميركي إليوت أبرامز والأمير بندر بن سلطان، بحيث يقوم السعوديون بدعم وتمويل سري للجهاديين المتشددين والجماعات السنية في لبنان بالخصوص مثل جماعة فتح الإسلام في لبنان لخلق توازن مع حزب الله حيث يمكن الاستعانة بهم في أي مواجهة معه.

وأشار إلى أن الوضع الحالي يشبه بكثير النزاع في أفغانستان في الثمانينيات الذي أدى إلى ظهور تنظيم القاعدة، ومع نفس الأشخاص

المتورطين مع السعودية وأميركا، ونفس نمط استخدام الولايات المتحدة للجهاديين الذين تؤكد السعودية بأنها تستطيع السيطرة عليهم. وقد ذكر سيمور هيرش في مقابلة مع موقع (الديمقراطية الآن) على شبكة الإنترنت بأن الأمير بندر بن سلطان كان قد وعد الولايات المتحدة بأن (عناصر فتح الاسلام يمكن السيطرة عليهم). وهذا يؤكد ما ذكرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٧ مايو الماضي بأن الحرب في العراق تؤدي حالياً نتائج عكسية عبر تصدير مقاتلين إسلاميين الى الدول المجاورة، وأن خمسين عنصراً على الأقل من مقاتلي فتح الاسلام جاءوا من العراق.

ورداً على سؤال عن الأسباب التي تجعل الإدارة الأميركية تتصرف بشكل يبدو متناقضاً مع مصالحها، قال هيرش إنه منذ هزيمة إسرائيل أصبح الخوف من حزب الله كبيراً في واشنطن وخصوصاً في البيت الأبيض، ونتيجة لذلك فإن الإدارة الأميركية لم تعد تتصرف بعقلانية في سياستها، مشيراً إلى أن اتهام سورية بالتورط في الأزمة الحالية أمر مستبعد، لأنه من غير المنطقي أن تكون سورية مقربة من حزب الله التي تنتقدها الإدارة الأميركية بسبب ذلك وفي نفس الوقت تدعم الجماعات السلفية. وأكّد هيرش بأن مخطط (تمويل فتح الإسلام كبرنامج سري إشتركنا فيه مع السعوديين جزء من برنامج أكبر وأوسع لبذل غاية الوسع في وقف تمدد العالم الشيعي..).

وفي سؤال حول مصادر تمويل الجماعات السلفية المسلحة في لبنان مثل فتح الإسلام وغيرها، قال هيرش بأن (اللاعب الأساسي هم السعوديون. وما كنت أكتب عنه كان إتفاقاً خاصاً نوعاً ما تم بين البيت الأبيض، ونحن هنا نتحدث عن ريتشارد ديك تشيني وإليوت أبرامز، أحد أبرز المساعدين في البيت الأبيض، والأمير بندر).

وعن التناقض في توجّه السياسة الأميركية الرامية الى توفير الدعم للجماعات المتطرفة، يقول هيرش بأن (الولايات المتحدة غارقة في الأمر. فهذه كانت عملية سرية أدارها بندر معنا.. إننا اشتركنا في الحرب في أفغانستان في تأييد أسامة بن لادن والمجاهدين في نهاية الثمانينيات مع بندر ومع أناس أمثال إليوت أبرامز).

واللافت في الأمر في كلام هيرش أن (السعوديين وعدونا بأنهم يستطيعون السيطرة على الجهاديين ومن ثم أنفقنا أموالا طائلة وأوقاتا كثيرة، الولايات المتحدة في نهاية الثمانينيات استغلت وأيدت الجهاديين لمساعدتنا في دحر الروس في أفغانستان ثم انقلبوا علينا) وتابع هيرش (إعتمدنا الأسلوب نفسه، وكأننا لم نستوعب أي درس في الماضي. نفس الأسلوب إستخدمنا السعوديين مرة أخرى لدعم الجهاديين، وأكد لنا السعوديون أنهم يستطيعون السيطرة على هذه الجماعات، الجماعات مثل تلك التي نحن على إتصال بها الآن في طرابلس مع الحكومة).

وكان سيمور هيرش قد ألقى محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت في مارس الماضي قال فيها بأن طرفاً في السلطة اللبنانية يحتضن تنظيمات مثل عصبة الأنصار، فتح الاسلام، جند الشام، وأن فتح الإسلام من صنع الامير السعودي بندر بن سلطان ومحتضنة من بهية الحريري، وليست للمخابرات السورية أي صلة بالتنظيم.

وما تم كشفه من بطاقات الهوية لعناصر التنظيم هي لأفراد يحملون الجنسية السعودية، أي لا يمت لمخيم نهر البارد الفلسطيني بصلة. فقد أجمع الفارّون من نيران إشتباكات نهر البارد على وصف عناصر التنظيم بـ (غرباء، سعوديين، يمنيين، ملتحين غريبي الأطوار يملكون الكثير من الأموال ويثيرون الخوف والتساؤلات). ونقل أحد سكان المخيم بأن عدداً من الأجانب: سعوديون ويمنيون، وعناصر حاربوا الأميركيين في العراق، وأنهم مختلفون عن شباب فتح الذين يحملون الكلاشنيكوفات لكنهم لم يفعلوا شيئاً إلا حراسة أبواب المخيم او إطلاق النار في الهواء).

هؤلاء الغرباء وبدرجة أساسية السعوديون منهم، اشتروا منازل وشقق وأراضي في حي قريب من الحقول والشاطىء القريب من مخيم نهر البارد، ويحملون أسلحة جديدة وقاذفات صواريخ غريبة لم يرها أهالي المخيم من قبل، بالرغم من أنهم ليس لهم وظائف ظاهرة، أو متاجر، فهم ينفقون دون حساب.

تعزز كمية المعلومات التي أوردها هيرش ما كشف لاحقاً عن ضلوع عناصر سعودية داخل المجموعة. ففي التاسع والعشرين من مايو قبضت القوى الأمنية اللبنانية على مطلوب سعودي لم تكشف هويته، ويعتبر رقماً مهماً في منظمة (فتح الإسلام)، وكان ملاحقاً بسبب علاقته بمنظمات إرهابية. وذكر مصدر أمني أن رجال الأمن دهموا غرفة الرجل في فندق (بارك تاور) في منطقة الأشرفية ذات الغالبية المسيحية. وقد رشحت من مصادر أمنية لبنانية أن الموقوف السعودي ينتمي الى تنظيم (القاعدة) وينسّق بينها وبين (فتح الإسلام)، وأنه من (أكبر وأخطر) المطلوبين في قائمة الإرهاب الدولي. نضع في السياق نفسه ما كشف عنه الصحافي الفرنسي ميشال موتو في التاسع والعشرين من مايو الماضي من داخل مخيم البداوي عن بعض النازخين أن عناصر فتح الاسلام كانوا يدخلون ويخرجون من مخيم نهر البارد بسهولة.

تشيني يخطط والسعودية تموّل



مجلة (Executive Intelligence Review) نشرت في تقريرها بتاريخ ٢٢ مايو الماضي أن مجموعة (فتح الإسلام) التي تقف وراء المواجهات العنيفة في لبنان في الأيام الأخيرة، هي جماعة مختلقة يتم تمويلها من قبل أمراء ورجال أعمال سعوديين كجزء من المخطط الفاشل لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لتشكيل جماعات مسلحة تناهض حزب الله وحماس. ففي ذات الوقت الذي كان الملك عبدالله الثاني ملك الأردن يحذر في نوفمبر الماضي من امكانية اندلاع ثلاثة حروب أهلية متزامنة في المنطقة قد تؤدي إلى اندلاع سلسلة حروب متواصلة، كان ديك تشيني يخطط لتمويل وتسليح مجاميع مختلفة تسعى إلى مواجهة حزب الله وحماس. وحسب مصادر أمريكية ومصرية، تم حسب مخطط تشيني تشجيع أطراف سعودية على توفير السلاح والمال لعدد من المجموعات السنية المتطرفة في لبنان وفلسطين. وحسب المصادر بدأت الأسلحة تتدفق أيضا إلى الميليشيات اللبنانية الموالية لرئيس الوزراء فؤاد السنيورة، تحسبا لمواجهة مع حزب الله. لكن هذه االمصادر تقول أن العملية خرجت عن نطاق السيطرة بعدما وفرت دوائر سعودية مرتبطة بالتيار الوهابي السلفي المتطرف بشكل منتظم أسلحة وأموالا لجماعات مثل جماعة فتح الإسلام، خاصة في شمال لبنان. يعزز صدقية التقرير ما كشفت عنه إعترافات ما أطلق عليها مجموعة بر إلياس في البقاع اللبناني وهي مجموعة تابعة لشبكة القاعدة في السادس من يونيو، حيث أعترفت المجموعة بانتمائها الى تنظيم القاعدة، وأن سعودياً يتزعمها (من مواليد ١٩٨٧).. وبحسب مصادر امنية لبنانية فإن المجموعة كانت تخطط من خلال إعداد سيارات مفخخة في بلدة بر إلياس لاستعداف مراكز ومبان حكومية. وقد جاءت المجموعة وفي حوزتها مبالغ ضخمة من عملات مختلفة، إضافة الى متفجرات وحقائب مفخخة وعبوات وقنابل يدوية واسلحة رشاشة مزودة بمناظير ليلية واجهزة كومبيوتر وأعتدة عسكرية أخرى عدا عن جوازات سفر مزورة.

(نهر البارد).. الغرق السعودي

خالد شبكشي

مع اندلاع الاشتباكات في مخيم نهر البارد في الشمال اللبناني بين تنظيم (فتح الإسلام) والجيش اللبناني في ٢٠ مايو الماضي لم يكن فريق الفتن سواء داخل لبنان أم خارجه أن بنكاً من الأسرار سينفجر دفعة واحدة. وفيما كان صمت المعتدلين العرب ينبيء عن تواطؤ ما بانتظار نتائج حرب (البارد)، كان الفريق اللبناني السلطوي يخطط على نحو عاجل لاستدراج الجيش الى حتفه من أجل تحريك الخلايا الفتنوية في المناطق الأخرى لجعل الفوضى الخلاّقة واقعاً لبنانياً.

في المقابل، جاءت المواقف المضادة لتشكل طوقاً ممتداً على المشهد السياسي الداخلي والإقليمي، ونجحت في تفكيك (كمين) الفتنة. وخشي رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الارتدادات العنيفة ضد حكومته من جراء دعوته باقتحام الجيش للمخيمات واستعمال القوة المفرطة، حتى لو أدّى ذلك الى سقوط ضحايا من المدنيين، وتشريد أعداد كبيرة من العوائل الفلسطينية من خارج المخيم، ما قاد الى تراجع فريق السلطة في لبنان عن لهجته الحادة، كما هو حال الحكومة السعودية التي صمتت عدة أيام بحسب العادة القديمة، رغبة في إعطاء الجيش فرصة الوقوع في الفخ المنصوب له باقتحام المخيم تحت حجة حماية السيادة والشرعية، ولكن بعد أن تبين حجم السخط المتعاظم داخل المخيم وكذلك في الشارع الفلسطيني سواء داخل لبنان أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدأت اللهجة الإنسانية المفتعلة تتسرب الى التصريحات السياسية اللبنانية والسعودية، بل أن سعد الحريري الذي كان يدفع الجيش لمزيد من التورط بدأ ينقل مساعدات إنسانية الى سكّان مخيم نهر البارد، في وقت كانت الشعارات تنطلق من داخل المخيم نفسه ضد فؤاد السنيورة وسعد الحريري، ودفعت السعودية أيضاً مساعداتها العاجلة بقيمة نصف مليون دولار بعد أن بدأت تتكشف أسماء المقاتلين السعوديين بين عناصر فتح الاسلام.

إعلان السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجه عن مقتل سعوديين أربعة في صفوف (فتح الاسلام) وأنهم من عناصر (القاعدة) وصف بعملية (إفساد طبخة) فريق ١٤ آذار الذي يديره الأمير بندر. وقال خوجة في تصريحات نشرتها صحيفة الحياة في السابع والعشرين من مايو (علمنا أن هناك سعوديين وسوريين ولبنانيين وجزائريين واخرين من جنسيات عدة ينتسبون الى تنظيم فتح الاسلام وهم يحملون فكر تنظيم القاعدة). كان مستغرباً رد الأمير نايف على تصريح خوجة بنفي ضلوع سعوديين في معركة (نهر البارد) خوجة الذي يمثّل خطاً متعارضاً مع خط آخر في الدولة السعودية الممثل في وزير الداخلية الأمير نايف والأمين العام لمجلس الأمن الوطني الامير بندر بن سلطان الحليف والمهندس الرئيسي لكثير من مخططات فريق ١٤ آذار قد يلفت الى توجّه وزارة الخارجية السعودية التي تميل الى عدم التورط في تفاصيل اللعبة اللبنانية أو غيرها من اللعب السياسية الدائرة في المنطقة. سعى خوجة الى أن يميّز بين خطين داخل الدولة السعودية، وربما أراد تأكيد ذلك خصوصاً بعد أن بدت تتكشف خيوط لعبة (فتح الاسلام) حيث وجد نفسه ملزماً بما يمكن وصفه فضحاً لورطة (فتح الاسلام) وأن ينقذ الخط الآخر في الدولة السعودية، من أجل الإبقاء على

> **بعد افتضاح تورّط المؤسسة الأمنية السعودية في فتنة (نهر البارد) خوجة يميّز بين خطين داخل الدولة، لإنقاذ الخط الآخر**

طهارة النصف الآخر من الكأس.

جدير بالذكر أن السفير خوجة كان على قائمة الاغتيالات لدى جند الشام وفتح الاسلام، وقد أوصل جهاز الاستخبارات السوري تقريراً الى الحكومة السعودية بهذا الخصوص في مارس الماضي، بحسب إيلاف في ٢ مارس الماضي. وقد ذكرت الصحافة اللبنانية في الثلاثين من مايو الماضي معلومات أمنية عن (عمل إرهابي كبير)، ومن بين أهدافه محاولة لاغتيال سفير دولة خليجية في بيروت. وفي اليوم التالي مباشرة كشفت صحيفة (الوطن) السعودية عن إيقاف السلطات الأمنية اللبنانية لعنصرين قرب منزل السفير السعودي عبد العزيز خوجة.

في سياق مماثل، إعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود في مقابلة مع قناة (الجزيرة) في السابع والعشرين من مايو بأن (مواجهات نهر البارد جزء من مؤامرة التوطين..). ونشير هنا الى الدور الذي لعبه الأمير بندر في تسويق مبادرة الملك عبد الله التي كان أعلنها في بيروت العام ٢٠٠٢، والتي رفضها الجانب الإسرائيلي ما لم يتم إلغاء مبدأ حق العودة، حيث تعهد الأمير بندر بإقناع عدد من الحكومات العربية بالتخلي عن هذا المبدأ على أن تقوم حكومات خليجية مثل السعودية والإمارات والكويت بتقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين في الخارج من أجل توطينهم. وقد أوردنا في (الحجاز) تقارير عدة سابقة عن الدور الذي لعبه الأمير بندر على مدار الشهور التي سبقت انعقاد القمة العربية في الرياض في مارس الماضي من أجل إقناع عدد من القادة العرب من أجل التخلي عن مبدأ حق العودة.

ووفق التحقيقات الأمنية اللبنانية في قضية عين علق، فإن ثلاثة سعوديين كانوا من بين تم إيقافهم في مطار بيروت، بينهم عبد الله بيشي، من أبرز عناصر تنظيم فتح الإسلام، وهو مطلوب في السعودية. ونقلت سي إن ان في السابع والعشرين من مايو عن مصادر أمنية لبنانية عزت وجود سعوديين في مجموعة فتح الإسلام الى وقوعهم في شرك الخداع، حيث كانوا يرغبون بالذهاب الى العراق، غير أنهم اكتشفوا بأن المجموعة ترغب بتنفيذ عمليات في لبنان، ما دفعهم الى محاولة المغادرة لتوقفهم القوى الأمنية اللبنانية في مطار بيروت. غير أن هذا القول يتعارض مع معلومات أخرى تحدّثت عن التغييرات الهيكلية التي أجرتها شبكة القاعدة حيث تم تعيين قيادات جديدة لتنظيمات الشبكة في أفغانستان، والعراق، وبلاد الشام، والتي جرى توظيفها لصالح أجندات دول إقليمية عبر تغيير صبغة الصراعات الدائرة في المنطقة وإضفاء الطابع المذهبي المطلوب إقليمياً وأميركياً.

وقد صدرت فتوى داخلية من الشيخ أيمن الظواهري في السابع عشر من مارس الماضي يقول فيها أن (تنظيم فتح الإسلام هو جزء من القاعدة) وصدرت تعليمات بإسناد ولاية لبنان الى شاكر العبسي الى جانب تأمين الدعم المالي والبشري، وإلحاق جميع العناصر المرتبطة بتنظيمات القاعدة في لبنان بقيادة العبسي.

وكان سعوديون من بين مجموعة دخلت الى لبنان عبر المطار وضمّت ٢٠٠ عنصراً توزعوا على مركز صامد في مخيم البداوي في الشمال ومركز

صامد في مخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الجنوبية. ويتحفظ الجيش اللبناني على عدد من المعتقلين السعوديين المتورّطين في عمليات أمنية متعددة، كما تتحفظ قوى الأمن الداخلي على عدد من السعوديين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية وحاول بعضهم الهرب عبر المطار الا أنه جرى إيقافهم. وقيل بأن عبد الله بيشي، أحد قادة التنظيم، نصح بعض السعوديين بالعودة الى ديارهم وأن لا علاقة لـ (فتح الاسلام) بالجهاد، فيما ذكرت مصادر أخرى بأن ذوي بعض السعوديين قدموا الى بيروت وأبلغوا السفارة السعودية التي أبلغت بدورها السلطات اللبنانية، فباشرت البحث عنهم، وقد يكون للسفير السعودي جهد خاص في هذا الشأن بعد أن كشف عن وجود سعوديين بين عناصر فتح الاسلام مما أدى الى استنفار العوائل في السعودية للبحث عن أبنائها، وعدم تحويلهم الى أوراق لعبة بيد من خطّط لعمليات فتح الاسلام. ويتولى السعودي أبو صهيب، المعروف بإسم عبد الفتاح فيصل المأمون، منصب النائب الأول والمسؤول المالي للتنظيم.

في مقالته بعنوان (من يقف خلف القتال في شمال لبنان؟) المنشورة في الثامن والعشرين من مايو ذكر فرانكلين لامب من مخيم البداوي والتقى مع النازحين من مخيم نهرالبارد الذين أخبروه بأن عناصر فتح الاسلام وصلوا في سبتمبر ـ أكتوبر ٢٠٠٦ وهم من المملكة السعودية وباكستان والجزائر والعراق وتونس ودول أخرى، وليس بينهم فلسطينيون باستثناء بعض (الجلادين). ثم يقول (يقول معظمهم إنهم مدفوعون من قبل مجموعة الحريري)، حيث تم تكليف الحريري زعيم تيار المستقبل بإستيعاب بقايا المتطرفين السابقين في المخيمات الفلسطينية، حيث يتلقى كل مقاتل ٧٠٠ دولار شهرياً. وبخصوص قصة سرقة المصرف المزعومة، يقول لامب بأن تيار المستقبل أوقف حساب (فتح الاسلام) في المصرف، وحاولت الأخيرة التفاوض للحصول على تعويض على الاقل دون نجاح وشعرت أنها تعرضت للخيانة.

ونقلت وكالة رويترز في مايو الماضي عن مسؤولي استخبارات أميركيين سابقين بأن آخر تدفق للأموال بدأ في ديسمبر الماضي في محاولة لخلق ثقل في مقابل حزب الله. ونقلت الوكالة عن المصدر نفسه أن (بين الجهات التي تلقت الأموال (عصبة الأنصار). وقالوا إن أموالاً أيضاً ذهبت إلى جماعة (فتح الإسلام). واعتبروا (أن الولاء لجدول أعمال السعودية وأسرة الحريري هو المتوقع في المقابل).

نشير الى أن بروز هوية السعوديين المشاركين ضمن مقاتلي (فتح الإسلام) في إشتباكات نهر البارد مع الجيش اللبناني قد أثار سخطاً عارماً في الوسطين اللبناني والفلسطيني، الأمر الذي فتح الباب على طائفة كبيرة من الأسئلة حول الرعاة الحقيقيين والمحرّضين والمموّلين، وهذا ما يفسّر الاستنفار العاجل لدى أجهزة أمنية عربية منها السعودية والاردن التي وصلت الى بيروت في الثاني من يونيو من أجل تطويق مصادر المعلومات، عبر تسلّم رعاياهم من القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية، حيث حصلت إستخبارات الجيش اللبناني على معلومات بالغة الأهمية من بينها عدد المشاركين وهوياتهم، وكميات الأسلحة وأنواعها المستعملة في الاشتباكات وخطط المجموعة في الداخل اللبناني حيث تم العثور على كميات كبيرة من الذخائر والمواد المتفجّرة في مناطق مختلفة من لبنان، من بينها سيارات مفخّخة بعضها يستهدف مناطق محددة مسيحية وشيعية.




نايف: عزة ولو طارت!

من جهتها كشفت صحيفة (الأخبار) البيروتية في الرابع من يونيو عن (أن عناصر سعودية تتولى مواقع مهمة ونافذة داخل فتح الإسلام والقوى المتواصلة معها)، وأكدت أن لهؤلاء (صلات قوية بالمجموعات التي تتولى إدارة جانب من عمليات تنظيم القاعدة اللوجستية في المنطقة والمتعلقة بنقل إمدادات بشرية ومالية وعسكرية إلى العراق، أو تدريب مجموعات استعداداً لأعمال في مناطق أخرى غير العراق).

ولفتت الصحيفة إلى (أن الشبكة التي كُشِفَ عنها في السعودية أخيراً كانت تعمل على مشروع أكبر بكثير مما أُعلن عنه قبلاً، وأن لديها ترابطاً مع مجموعات منها ما هو موجود في العراق وفي لبنان

طلبت السعودية من السنيورة تسليم الموقوفين السعوديين في محاولة لملمة خيوط اللعبة الخفية التي أدارها فريق بندر

أيضاً). وأضافت (أن السعودية تُمارس ضغطاً جدياً لأجل الوصول الى هؤلاء، ويفضل أن يُساقوا أحياءً الى السلطات السعودية التي لا تهتم بما يفعلونه في لبنان بل بحجم صلتهم بالمجموعات الأخرى وخصوصاً الناشطة في السعودية) وأشارت الصحيفة إلى وجود (إلتزام جديّ من جانب فريق ١٤ آذار للرياض كما للأردن بالوصول الى نتائج في هذا المجال، وثمة ضغط أميركي في هذا السياق أيضاً).

وفي السياق ذاته، ذكرت صحيفة (الديار) اللبنانية في ٤ يونيو أن زيارة السفير السعودي عبد العزيز خوجة لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة وطلبه تسليم السعوديين من موقوفي فتح الإسلام، (أدت الى تغيير جو المعركة بسبب خشية عناصر فتح الإسلام من تسليمهم إلى بلدانهم). وانتقدت الصحيفة (التدخل السعودي) في مسار قضية معالجة ملف فتح الإسلام لاسيما لجهة محاكمة مقاتليه العرب من قبل السلطات اللبنانية، وقالت: (في كل بلد يحترم سيادته يتم التمسك بمحاكمة من يرتكب الجرائم على أرضه على يد القضاء المختص لذلك لا يحق لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة أن يسمح بتسليم عناصر فتح الإسلام الذين إعتدوا على الجيش اللبناني إلى السعودية حيث يمكن أن تحاكمهم أو تعفو عنهم). وتساءلت الصحيفة (إذا ما تم تسليمهم للسعودية فماذا نقول لأهالي الجنود الذين استشهدوا ومن يحاكم قَتَلتهم؟)، مؤكدة (أن تسليم عناصر فتح الإسلام للسعودية هو انتقاص من السيادة الوطنية وإساءة لأهالي الشهداء).

نشير أيضاً الى أن استخبارات الجيش اللبناني رفضت فكرة تسليم عناصر فتح الاسلام سواء من تم القبض عليهم خلال الاشتباكات أو تم تسليم أنفسهم، قبل نيل العقاب اللازم. وقد سعى مسؤولون في مخابرات عربية وخليجية للإطلاع على مضمون التحقيقات وعلى أسماء الموقوفين، وجهات الاتصال التي قاموا بها وأخيراً تسلّم الموقوفين.

وقد كشفت التحقيقات الأمنية التي قام بها الجيش عن أن السعوديين والمغاربة والجزائريين المشاركين في تنظيم فتح الاسلام هم عناصر قيادية في تنظيم القاعدة.

وفيما عبّر السفير السعودي عبد العزيز خوجة عن إستعداد بلاده إرسال طائرة عسكرية سعودية الى بيروت لنقل الموقوفين السعوديين الى ديارهم بعد تقديم طلب رسمي بذلك، وتعاون أمني مع الجهات اللبنانية، عبّرت عوائل ضحايا الجيش اللبناني عن رفضها فكرة تسليم مقاتلي (فتح الاسلام) الى بلدانهم، إذ اعتبروا ذلك غدراً آخر بالجيش، فيما وصفت مصادر لبنانية بأن ذلك محاولة لملمة لخيوط اللعبة الخفية التي أدارها فريق في لبنان بتعاون مع جهات خارجية عربية ودولية، فيما أشارت هذه المصادر الى دور مركزي للأمير بندر الذي أعتبره أحد القادة السياسيين اللبنانيين بأنه المؤسس الحقيقي لـ (فتح الأسلام) في لبنان إن لم يكن في مناطق أخرى أيضاً.

الإختباء وراء شعار (مكافحة الإرهاب)

(الوهابية) هي المحرّض والمتّهم

حسن الدباغ

لا تزال السلطات الأمنية تقبض بين أسبوع وآخر على عدد من المواطنين ممن يشملهم (التعريف الرسمي) بأنهم (إرهابيون) أو (خوارج) أو (من الفئة الضالة) أو (ممولو إرهاب) وغير ذلك. فقد قبض على ثلاثة من الداعمين إعلامياً لـ (جهات إرهابية)!، حسب المصدر الرسمي، وقبلها قبض على أحد عشر شخصاً (من المحرضين والممولين) وجميعهم من السعوديين. وقد أثارت إشارة الحكومة الى تهمتي (التمويل والتحريض) الكثيرين، وكأن أجهزة الأمن لم تكن تقوم بمثل هذا الفعل من قبل، كون عملية التمويل متداخلة بين (العمل الخيري وغيره) حيث الفواصل غير واضحة. وهذه القضية كانت مثار نقاش بين المخابرات الأميركية والسلطات السعودية حيث تمّ اعتقال الكثير من السعوديين ممن يعملون في منظمات (خيرية أو إغاثية) من قبل الولايات المتحدة، كانوا في حقيقة الأمر يمولون نشاطات



الشيخ سعيد بن زعير

عنف الى جانب القاعدة، كما كانوا في نفس الوقت يؤدون أعمالاً تصنف بأنها خيرية.

ذات المشكلة تتعلق بالتحريض على العنف والإرهاب، حيث يختلط مفهوم التبليغ الديني البحت بمفهوم التحريض. فإذا ما قبضت أجهزة الأمن السعودية على أحدهم بتهمة التحريض، قال بأنه لا يسمي السعودية وآل سعود بالإسم، وأن كل ما يفعله هو توضيح المفاهيم المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو توضيح مفاهيم الولاء والبراء، أو التنظير لمفهوم الجهاد بشكل عام، دون التحديد في تطبيقاته.. وهكذا. الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين المثقفين السعوديين وكتاب الصحف حول تساهل الحكومة مع (المحرضين) على العنف بإسم الدين، والفتيا في قضايا يسهل تطبيقها على الوضع السعودي.

حتى الأمير نايف اشتكى من هؤلاء المحرضين علناً من خلال منبر الصحف، وطالبهم بأن (يتقوا الله في مواطنيهم)! فالرجل لم يكن يريد أن يفتح معركة مع التيار السلفي/ الوهابي، الذي يمنح الحكم المشروعية من جهة، والذي يشكل من جهة أخرى خلفية النظام الإجتماعية، خاصة وأن تهمة (التحريض) يمكن أن تطبّق على كل مشايخ الوهابية، من هم مع السلطة أو ضدّها، ذلك أنهم جميعاً يشتركون في فكر واحد، ويستقون من معين واحد، ويؤمنون بتفاصيل ما يعتقد به العنفيون. المتهم الحقيقي هنا هو: الفكر والمعتقد الوهابي نفسه، ويبدأ التسلسل بعدئذ لكل منتجاته. هذه هي الحقيقة، ولكن الحكومة الوهابية لا تستطيع أن تواجه ذاتها، مع أن بعض الأمراء يعتقدون بأن (الوهابية) أصبحت تشكل وبالاً على النظام السياسي في الداخل والخارج، ومن بينهم الملك نفسه ووزير الخارجية سعود الفيصل.

التحريض كما التمويل تهمتان يمكن التوسّع فيهما لانعدام الفواصل بين المسموح والممنوع. ولئن كان قد أوجدت مخارج لموضوع التمويل من خلال إغلاق العديد من المؤسسات الخيرية، وضبطها ـ بضغط أميركي ـ من خلال سيطرة الدولة وأجهزة مباحثها على النشاط الخيري، مع أن الكثير من المال لا يمرّ عبر القنوات الرسمية الخيرية.. فإن موضوع التحريض يحتاج الى قراءة مختلفة للتراث الوهابي بأكمله، وتجديده، وحذف الكتل الملتهبة منه. وهناك من يعتقد بأن هذه العملية تعني في المحصلة النهائية: إنهاء الوهابية كونها غير مطواعة بما فيه الكفاية، وأن تغييرها يعني حرفياً: القضاء عليها، لأن ما يراد تغييره ليس قليلاً، بل يشمل أسس المعتقد الوهابي ورؤيته للكون والبشر والمواطنين



د. سعود الهاشمي: معتقل حتى إشعار آخر

وسياسات الدولة وغير ذلك.

بيد أن وزير الداخلية السعودية مشغول اليوم بقضية مختلفة وهي: توسيع إطار مفهوم (محاربة الإرهاب) ليشمل المخالفين والمعارضين السلميين، او المطالبين بالإصلاح. وقد سبق أن اعتقل محامون وأساتذة إصلاحيون بتهمة تمويل الإرهاب، في حين أن بعضهم ـ حسب الرؤية الوهابية ـ علمانيون أو ليبراليون! وقد أثبتت منظمات حقوق الإنسان الدولية أن هؤلاء معرفون لديها منذ زمن كناشطين في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بالحريات العامة. وأكدت تلك المنظمات أن السعودية تسيء استخدام مكافحة الإرهاب لتطبقه على خصومها السياسيين ممن لا يؤمنون باستخدام العنف، ولصق التهم الجائرة بهم.

وعلى ذات المنوال تمّ اعتقال الشيخ سعيد بن زعير للمرة الرابعة بحجة (تمويل) الإرهاب، وبالذات تمويل تلك الخلية التي قامت العام الماضي بمهاجمة منشآت نفطية في المنطقة الشرقية/ أبقيق، في حين كانت تهمته السابقة مجرد الحديث الى قناة الجزيرة. ولكن يجب التريّث قبل القبول بهكذا اتهامات اعتاد نايف اطلاقها على المعارضين الأشداء في مواقفهم، بالرغم من أن الزعير تناسبه ـ حسب المواصفات الحكومية ـ تهمة (التحريض) وليس (التمويل). فهو شيخ وهابي لا يرى شرعية لحكم آل سعود، وينتقد مفاسدهم واستبدادهم.

صعوبة التفريق بين المعتدل والمتطرّف السلفي

معتدلون (وسطيّون!) في الحرب على الإرهاب

محمد بن علي المحمود

نقض خطاب التطرف والإرهاب، كان من امتيازات التيار الليبرالي، وأنه التيار الوحيد الذي مارس مساءلة حقيقية للمبادئ والأصول التي ينهض عليها خطاب الإرهاب. لم يكن، هذا مجرد ادعاء، كما لم يكن جهلا، أو تجاهلا لما قام آخرون من محاولات - صادقة وغير صادقة - في صد طوفان التطرف الذي كاد يجتاحنا. الجميع حاول أن يرد صائلة التطرف، ولكن كل وفق رؤيته الخاصة ومشروعه الخاص. ما سوى التيار الليبرالي، وخاصة التيار التقليدي، مارس مكافحة التطرف. لكنه كان يكافح التطرف، في الوقت الذي يقف فيه هو والمتطرف على أرضية واحدة. الخلاف لم يكن في الأصول، ولا في المبادئ العامة، بل ولا في متتالياتها الحتمية، وإنما كان في الحلقة الأخيرة؛ بعد الاتفاق على عشرات الخطوات الاستدلالية، إلى حيث يصل الأمر إلى جواز القتل والتفجير. وهنا - وهنا فقط - يختلفون، ويكون اختلافهم في التطبيق، دون التنظير.

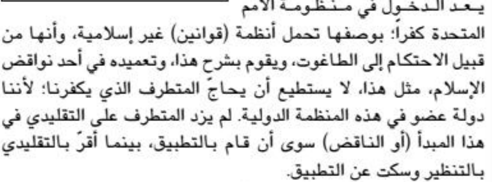
يتفق التيار التقليدي مع الإرهاب في المبادئ العامة، وفي الأصول، بل وفي المنحى الاستدلالي، كما يتفقون في الطبيعة الثقافية، ومن ثم في تفسير التاريخ (التاريخ بوصفه صيرورة)، وفي رؤية الواقع. لا تبقى إلا الحلقة الأخيرة من حلقات الرؤية والاستدلال، وهي: هل من الأجدى والأنفع - لمصلحة الإسلام زعموا - أن نقوم بالتقتيل والتفجير؟ هنا، يرى التيار التقليدي أن هذا التقتيل والتفجير لم ينفع الأمة في شيء، بينما يرى الإرهابي أنه أمر جيدٌ نافع، ولا يختلفون إلا في قياس مستويات الضرر والنفع للأمة جمعاء.

هذا يعني أن التيار التقليدي كان سيوافقهم على هذا التقتيل والتفجير؛ فيما لو اتفق معهم على العائد الإيجابي لهذا العمل الإجرامي. هذا العمل الإجرامي المدان، كان سيكون - وفق هذا المنطق الاستدلالي للتيار التقليدي - من أفضل القربات عند الله؛ لأنه - حسب ما يزعمون - جهاد في سبيل الله، والجهاد ذروة سنام الإسلام، وباق إلى قيام الساعة. الخلاف بينهم ليس على قبول الجريمة أو رفضها، وإنما على مدى جواها في سبيل الانتصار للإسلام.

الخطاب الليبرالي، هو الخطاب الوحيد الذي مارس ويمارس نقداً جذرياً - قدر ما تسمح به الظروف - لأصول الخطاب السلفي المتطرف

ومما يؤكد هذا الاتفاق الفكري والثقافي، بين عناصر التيار التقليدي وعناصر التيار المتطرف، أن جميع الكتب التي تعد من الأصول المرجعية في منظومة التقليد، هي أصول مرجعية للمتطرفين. بل إنهم في أحسن الأحوال - أو أسوأ الأحوال، لا ادري! - يتفقون في تسعة وتسعين بالمئة وتسعة من عشرة، من الكتب والمراجع التي تغذي تيّار التطرف. ولولا الحرج للكثير؛ لذكرت المراجع المذهبية - بأسمائها، وأسماء مؤلفيها، وشارحيها المعاصرين - التي يتدروش عليها هؤلاء وهؤلاء، ويُنظّرون فيها للتكفير والتفسيق والتبديع.

إذن، كيف يحارب التطرف والإرهاب، من يتأبط - صباح مساء - مراجع التطرف والإرهاب، وكيف يدين التكفير، من وضع الأسس له، وأسهم في شرح (النواقض!) الشهيرة التي بها يتم التكفير. وكمثال، من يعد الدخول في منظومة الأمم المتحدة كفراً؛ بوصفها تحمل أنظمة (قوانين) غير إسلامية، وأنها من قبيل الاحتكام إلى الطاغوت، ويقوم بشرح هذا، وتعميده في أحد نواقض الإسلام، مثل هذا، لا يستطيع أن يحاجّ المتطرف الذي يكفرنا؛ لأننا دولة عضو في هذه المنظمة الدولية. لم يزد المتطرف على التقليدي في هذا المبدأ (أو الناقض) سوى أن قام بالتطبيق، بينما أقرّ بالتقليدي بالتنظير وسكت عن التطبيق.



السكوت عن التطبيق، لا يعني الاختلاف الجذري حول المبادئ التي يتم التكفير على ضوئها - فالاتفاق واضح كما سبق - بل يعني أن التطبيق مؤجل إلى حين. ومن هنا يتهم التيار المتطرف التيار التقليدي بالمداهنة، وبيع المبادئ؛ لأنه يراه غير صادق مع مبادئه. يراه يقول بالمبادئ التكفيرية ذاتها، وفي الوقت نفسه (يجبن، كما يصفه المتطرف) عن تطبيقها. وبهذا يصبح ما يميز بينهما ليس المنطلقات الفكرية، والخلاف حولها؛ إذ لا خلاف، وإنما هي مسألة: الشجاعة من عدمها. والمتطرف يدعي - ويحاول أن يثبت ميدانياً - أنه الأشجع، والأصدق، والأبعد عن مستنقعات النفاق. هكذا ندرك استحالة أن يقوم التيار التقليدي بدور مهم في مكافحة التطرف لدينا. كما ندرك أن الخطاب الليبرالي، هو الخطاب الوحيد - على الأقل إلى الآن - الذي مارس ويمارس نقدا جذريا - قدر ما تسمح به الظروف - لأصول الخطاب



المتطرف. التيار التقليدي، والمعتدلون (الوسطيون كما يزعمون) ليس لديهم استعداد حقيقي وصريح، للقطع مع المنظومة التقليدية، التي يتكئ عليها المتطرفون في التكفير.

لا بدّ من الصراحة والوضوح. المتطرف بطبيعته إنسان حاد، ولكنه واضح، فلا بد من محاورته بكل وضوح. كما أن جماهير الخطاب المتطرف، هم من البسطاء. وهؤلاء لا يقنعهم غير الوضوح، وعدم التناقض. هذه الجماهير التي يختطفها الخطاب المتطرف، لا يمكن أن تقوم ـ أيها التقليدي ـ بشحنها بمفردات التكفير، ثم تقول لها: من (المصلحة!) التطبيق هنا، وليس من (المصلحة!) التطبيق هنا. إنها جماهير ـ مهما كانت ساذجة، ومنقادة عاطفيا ـ تعي ضرورة تعميم المبدأ، وأن هذا من ضرورات الاستدلال، كما أنه من ضرورات العدل.

التيار السلفي التقليدي يقف والمتطرف على أرضية واحدة، فلا خلاف بينهما في الأصول والمبادئ العامة، ومتتالياتها الحتميّة. الإختلاف فقط في التطبيق، دون التنظير

الخطاب الليبرالي، ينقض كل هذا من جذوره. ان يقيم مساءلة حادة، ومستمرة مع أصول المنظومة التقليدية التي يتم التكفير من خلالها، كما أنه يعيد النظر في طبيعة الاستدلال، وفي تفسير حركة التاريخ. وهذا يجعل منه خطابا قاطعا مع رؤى التطرف على أكثر من مستوى، عكس التقليدي الذي لا يقطع معه إلا في سياق التطبيق الميداني.

هذه الصراحة، وهذا الوضوح، وهذا الدور الفاعل الذي تميز به الخطاب الليبرالي، في مقاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف، هو الذي جعله موضوعا للهجوم من قبل تيار التقليد. وهو هجوم وصل به إلى درجة التكفير، كما نرى ونسمع. وردة الفعل هذه تجاه الخطاب الليبرالي، هي شهادة له، أنه الخطاب الوحيد الذي يمارس نقدا حقيقيا للخطاب المتطرف، وليس نقدا متسامحا متعاطفا، يقول شيئا، ويسكت عن أشياء!

ومن هنا، فليس عجيبا أن نجد الخطاب المتطرف الذي يتبنى الإرهاب، لا يهاجم التقليدي، بقدر ما يهاجم الليبرالي. إنه يدرك أنه يلتقي مع التقليدي في الكثير والكثير، وأن الخلاف بينهم لا يتعدى التطبيق في مسائل محدودة، تمس الموقف من السياسي. بل إن الخلاف بينهم في هذا ليس على تحديد الموقف، وإنما على طريقة التعامل مع الموقف ذاته، وهو موقف متفق عليه فيما بينهم.

من بين هؤلاء وهؤلاء، يخرج أناس يدّعون (الوسطية!)، ويحاولون القيام بدور (المرازبة الجحاجح!) العقلاء، في الفصل بين الخصومات. وهم يصنفون ما يقوم به التيار الليبرالي، من تشريح للظاهرة الإرهابية، بوصفه خصومة واحترابا مع الإرهاب. وهم يسعون للصلح، وللتخفيف من حدة الهجوم. وطبعا، للتخفيف من حدة الهجوم الليبرالي على خطاب التطرف.

هؤلاء (الوسطيّون) يريدون أن يكون التعامل مع ظاهرة الإجرام الإرهابي، تعاملا سطحيا. لا يريدون أن نطرح الأسئلة عن ماهية الإرهاب، ولا عن الأصول الفكرية، ولا عن المرجعيات المذهبية، ولا عن العلاقات الخفية الحزبية، ولا عن الخطر المستقبلي، الذي قد لا يرى في المدى المنظور. يريدون منك ـ فقط ـ أن تقول للإرهابيين: لقد أخطأتم، وما فعلتموه جريمة..إلخ. ويرون أن مكافحة الإرهاب تكون بهذه الطريقة التي تحصره في الجريمة الميدانية فحسب.

الإرهابي ـ بطبيعته ـ غبي، ولكن غباءه مهما استغرقه، لن يصل به إلى مستوى أن يقول له صاحب العمامة: لقد أخطأت؛ فيترك التطرف والإرهاب. لا أحد بهذا المستوى من الغباء، أو الإمعيّة. الإرهابي الذي تشرب التكفير من منظومة التقليد، واعتقد أن هذا التكفير (عقيدة) يدين الله بها، ومستعد للموت في سبيلها، لا يمكن أن يتركها لأن أحدا قال له: لقد أخطأت.

مدّعو الوسطية، يريدون منا أن نعالج ظاهرة التطرف المعقدة، والمتواشجة مع أكثر من بعد، بهذا المستوى من التسطيح. وعندما يتم اكتشاف عشرات الخلايا الإرهابية، وتنشر ـ مرافقة للفعل الإرهابي ـ عشرات الكتب التكفيرية، فنعمد فضحها، وتسليط الضوء على علائقها في خطاب التطرف لدينا، نتهم بأننا نستغل الوقائع الإرهابية لتصفية الحسابات (أية حسابات!) لا لشيء، إلا لأننا لم نكتفِ بأن نقول للإرهابي: لقد أخطأت، أو هذا جريمة، وإنما قمنا بتشريح الظاهرة، كما هي في الواقع، أي بحجم امتداداتها وعلائقها.

هؤلاء الذين يتخذون موقفا (وسطا!) في الحرب على الإرهاب، يمكن تصنيفهم على النحو التالي:

الأول: جهلاء بحقيقة التطرف، ومسطحون ـ فكريا ـ بحيث لا يعون الظواهر إلا في حدود وجودها المتعين، أو تمظهرها الأخير. وموقفهم المتسامح هذا ـ بعد إحسان الظن بهم ـ ناتج عن تدين عاطفي ساذج، يحاول حصر التطرف كله في (الجريمة) المادية التي يقوم بها المتطرف، بينما لا يرى في التطرف ذاته ـ من حيث هو فكر فسلوك ـ أية جريمة، بل ربما عدّ هذا التطرف زيادة (محمودة) في التدين. وهؤلاء يمكن أن يكونوا من الجماهير. لكن، لا يمكن فهم كيف يكون منهم، من هو من حملة الأقلام!

الثاني: من تربطهم بالتطرف علائق فكرية، واجتماعية، وتنظيمية. وهؤلاء يعزّ عليهم أن يفضح التيار المتطرف على هذا النحو من الصراحة والوضوح.

كيف يحارب التطرف والإرهاب، من يتأبط مراجعهما الفكرية، وكيف يدين التكفير، من وضع الأسس له، وأسهم في شرحها ليتم تطبيقها؟

وهم يدركون أنهم شركاء في التطرف كفكر وكحركة ـ حتى وإن لم يعترفوا بالتوصيف ـ وأن أصابع الاتهام تكاد تفضحهم. وطبيعي أن يدافع هؤلاء عن الإرهابيين بطريقة غير مباشرة؛ لأنهم في الحقيقة يدافعون عن أنفسهم، وعن وجودهم الذي يرونه لا يكون إلا من خلال الانتماء العقائدي للتطرف.

هؤلاء يخفون تطرفهم، أو كما يرون، يخفون (إيمانهم!) لأنهم لا يأمنون على أنفسهم. ولهذا يقومون بالدور الذي يدعي (الإنصاف) في التعاطي مع الإرهاب.هؤلاء، وعندما تضطرهم الظروف والمواقف، يدينون التطرف بتصريحات عامة، تجعل من التكفير والتفجير، مجرد: اجتهاد خاطئ. ويعقبون بأن الإنسان يخطئ ويصيب، ولا أحد معصوم!

هذا التيار يعي ما يقوم به، وهو يحسب خطواته بدقة. ومن ثم يتعمد هذه الإدانة المائعة؛ لأنها ستحفظ له خطوط الرجعة؛ فيما لو انتصر المتطرفون. وانتصار المتطرفين - في تصور هذا التيار - ليس بعيد الاحتمال، بل هو المرجح في عندهم؛ لأن العاقبة للمتقين، وهم يرون أن المتطرفين هم المتقون!. ومن ثم، فهؤلاء - قعدة الخوارج - فئة متربصة، تمني نفسها بانتصار (الشيخ!): أبي عبدالله، وقيام الخلافة الـ(بن لادنية) الإسلامية!. ولهذا، لا تجد لهم أية إدانة صريحة لهذا (الشيخ!): ابن لادن، أو الخليفة المنتظر، كما تتمنى قعدة الخوارج، بل إن بعضهم وصفه في برنامج فضائي على قناة (اقرأ) وفي برنامج (البينة) بالشيخ. وعندما تعجب مقدم البرنامج من هذا الوصف، وسأله عن ذلك، قال: (إن له سابقة في الإسلام).

المتطرفون يتهمون التقليديين بالمداهنة وبيع المبادئ، لأنهم غير صادقين مع مبادئهم، فهم يقولون بالمبادئ التكفيرية ذاتها، ولكنهم يجبنون عن تطبيقها

الذين يمنحون شيطان الإرهاب الأكبر (ابن لادن) صفة: شيخ، لا نعجب حينما يضيقون بالخطاب الليبرالي الذي لا يداهنهم في شيخهم، ولا في منظومتهم التي يصدرون عنها. ويصبح من الطبيعي أن يتعمدوا الهجوم على كل من يقطع مع خطاب التطرف. وبما أنهم ليسوا صرحاء في تعاطفهم مع الإرهاب، كما كان هذا (الشيخ!) صريحا، فهم متغلغلون في كثير من مؤسساتنا، ويسعون - عبر وسائل شتى - لاغتيال (الاغتيال هنا بأنواعه) كل من يسهم - بجد وصراحة - في محاربتهم، وكشف دورهم في تلغيم عقول الأجيال.

الثالث: فريق تجاوز التطرف، ولكنه لم يقطع معه تماما. هؤلاء لهم تاريخ في التطرف، وفي الحشد لأفكار المتطرفين. ولكنهم - بحكم الظروف، أو تراكم التجربة، أو تنوع مصادر الوعي، أو ذلك كله - تجاوزوا الخطاب المتطرف، ولم يبق منه في أنفسهم إلا ذكريات الهوى القديم. وقد أدركوا - بعد لأي - أن خطاب التطرف خطاب مأزوم، وغير مجد في الواقع، وأنه يقود جماهيره إلى وضع كارثي. ولهذا طابوا عنه نفسا.

لكن، ومع كل هذا، يعزّ عليهم أن يروا الخطاب المتطرف موضوعا للتشريح الثقافي الذي لا يرحم. وبما أن الحب ليس إلا للحبيب الأول، فالعاطفة تدركهم، والذكريات تعطفهم. وبهذا فهم يدركون - فكريا - جدوى هذا العمل التشريحي، وصوابية الصراحة، ولكنهم - عاطفيا - لا يستطيعون تحمل هذا القدر من الفضح؛ لأنه - في النهاية - فضح للمعشوق القديم. ولا سر في ذلك، فمن يريد أن يعرف حقيقة هؤلاء، فليقرأ تاريخهم الفكري، والتنظيمي، أو شبه التنظيمي.

الرابع: الباحثون عن مكانة. وهم أكثرية الكتاب الذين يرون الكتابة مجرد مكانة اجتماعية، وليست فاعلية معرفية. هؤلاء وجدوا أنفسهم في مأزق، بعد أن اكتشاف خلايا الإرهاب، وتصاعد موجة النقد لخطاب التطرف. فهم لم يعرفوا أين يمكن أن يضعوا أقدامهم (أقلامهم!) في هذا الموقف. ماذا يقولون، غير ما قالوه سلفا، من تجريم الإرهاب في بعده المادي المتعين؛ في حين أن الذي يجري - ويجب أن يجري - هو فضح صريح، غير مهادن، للإرهاب.

ماذا يمكن أن يقول هؤلاء؟ خاصة وأنهم يرون الخطاب الليبرالي يقوم بمسؤوليته المعرفية والأخلاقية في مساءلة أفكار المتطرفين. إنهم في حيرة. وحيرتهم هذه نابعة من كونهم ذواتا اجتماعية؛ قبل أن يكونوا ذواتا معرفية. إنهم لا يبحثون عن الحقيقة، ولا عن الخطاب الذي يقارب الحقيقة، وإنما هم مهمومون بمكانتهم الاجتماعية، وكيف تمنحها الكتابة مزيدا من الوجاهة. الكتابة عند هؤلاء مجرد زي اجتماعي، وليست التزاما معرفيا وأخلاقيا.

هؤلاء يدركون أنهم إذا قاموا - هذا إن استطاعوا - بتشريح ظاهرة التطرف، كما يفعل الآخرون، فإن مكانتهم الاجتماعية ستهتز من جذورها، وستنفض عنهم الجماهير، وسيشكك فيهم المريدون. وهم لا يحتملون القليل من ذلك؛ لأن علائق وثيقة لا زالت تربطهم بالتيار الجماهيري (الغفوي) المتماهي مع خطاب التطرف.

هناك خيار السكوت. وهذا صعب جدا، ليس لأن جماهيرهم تطالبهم بالكتابة المنافحة عن التطرف فحسب، وإنما لأن نجوميتهم ككتاب، لا تسمح لهم بالسكوت، وإلا تراجعت هذه النجومية؛ لأنها تتجاهل الحراك الفكري الساخن، وتغمض أعينها عن حديث الساحة. وهذا ليس في صالح النجومية الكتابية، التي يرونها من زاوية نجوميتها الاجتماعية؛ لا غير. أما المعرفة، والالتزام الأخلاقي للمثقف، هي آخر ما يفكر فيه هؤلاء، ربما، لأن ليس ثمة معرفة، في صلب خطاب هؤلاء.

إذن، لا بد من موقف (المرازبة الجحاجح!). أي لا بد من الظهور بمظهر الكبير العاقل، الذي يفصل بين الجميع بالعدل، إنه (الثقيل، الجبال المثل، أو رزانة الجبال؛ بلغة الفرزدق) لا يميل إلى أي طرف من أطراف الصراع؛ حتى وإن كان الإرهاب أحد أطراف الصراع. ولأنه حليم وقور، وصاحب تجربة ومكانة، أي من (المرازبة الجحاجح!) - كما تقول العرب في لغتها الشاعرية! - فسيلوم هذا الحليم الوقور، هؤلاء (الليبراليين) وهؤلاء (المتطرفين)، ويصف بالتطرف هؤلاء وهؤلاء، ويدعوهم - بذهنية عشائرية، أو أبوية تتبطرك - أن يكفوا - بإشارة منه - عن الشجار والخصام، وكأن الأمر مجرد شجار عارض!

الإرهابي لا يهاجم التقليدي، بقدر ما يهاجم الليبرالي، فهو يدرك أنه يلتقي مع التقليدي في معظم الأفكار، وأن الخلاف بينهما لا يتعدى التطبيق في مسائل محدودة

هذا الدور، يكفل لصاحبه رضا جميع الأطياف، كما أنه يظهره بمظهر العاقل المنصف، الذي لا يدين الإرهاب بعنف، وإنما يسعى - فقط - إلى فض الاشتباك، والتأكيد على أن الجميع مخطئ. وطبعا، يستثني من هذا الجميع - بوعي أو من غير وعي - نفسه، كيف لا، وهو ذو العقل الراجح، الذي يمارس دوره الاجتماعي (لا حظ غياب المعرفة كسلوك) على أكمل وجه، ولا تذهب بلبه الحادثات، ولا تستفزه هذه الصراعات. إنه الذي يعرف الكثير، ولكنه لا يقول إلا القليل، فدوره ليس في المقال، وإنما تصميت المقال. ليس في الكلام، وإنما في وأد الكلام. ليس في الثقافي، وإنما في نفي الثقافي.

عن صحيفة الرياض، ٢٠٠٧/٦/٧

تقرير هيومان رايتس ووتش عن السعودية لأحداث عام ٢٠٠٦

الإصلاح السياسي تعطّل، والإنتهاكات تزايدت

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام سيئة في المملكة العربية السعودية، التي تطبق نظام الملكية المطلقة. وعلى الرغم من الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ إصلاحات، فإن الملك عبد الله لم يحقق التوقعات الخاصة بتحسين الأوضاع عقب توليه العرش في أغسطس/آب ٢٠٠٥. ولم تنفذ الحكومة أية إصلاحات رئيسية في مجال حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٦، كما ظهرت بعض الدلائل على التراجع في بعض القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

ولا يوفر القانون السعودي الحماية لكثير من الحقوق الأساسية، وتفرض الحكومة قيوداً صارمة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير. ولا يزال الاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم وفرض قيود على حرية التنقل وعدم محاسبة المسؤولين من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. وما برحت المرأة السعودية تواجه عقبات كأداء تعترض مشاركتها في المجتمع. كما يتعرض كثير من العمال الأجانب، ولاسيما النساء، لظروف عمل تتسم بالاستغلال.

وفي عام ٢٠٠٦، نقلت الولايات المتحدة ٢٩ معتقلاً سعودياً من خليج غوانتانامو إلى معتقلات سعودية، وأُفرج عن تسعة منهم بعد ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين من معتقلي غوانتانامو السابقين الذين كانوا قد نُقلوا في يوليو/تموز ٢٠٠٥.

الإصلاح السياسي والاجتماعي

في عام ٢٠٠٦، تعطل الإصلاح السياسي الوليد في السعودية، فلم تنفذ الحكومة التوصيات المنبثقة عن أحدث دورات الحوار الوطني، وهي الدورة الخامسة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، ولا عن الدورات السابقة للحوار، ومن بينها النظر في تولي المرأة لمناصب القضاء.

وتشددت الآراء المحافظة رداً على الخطوات المحدودة المتخذة على صعيد التحرر الاجتماعي. ففي فبراير/شباط ٢٠٠٦، قام بعض المحافظين، ومن بينهم أفراد (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهي بمثابة شرطة دينية، بمضايقة عدد من الزوار والكتاب، وخاصة النساء، في معرض الرياض الدولي للكتاب، حيث عُرضت نسخة من الكتاب المقدس وأعمال المؤلف تركي الحمد للمرة الأولى من نوعها، بالرغم من الحظر المفروض على مؤلفاته. وفي مارس/آذار، نظم بعض المحافظين مسيرة للاحتجاج على مقترحات إصلاح المناهج التعليمية التي تحظى بدعم قوي من الولايات المتحدة.

وأدى صدور عدد من أحكام القضاء إلى إثارة القلق من عدم وجود قانون موحد يكفل الحد من تحيز القضاة. ففي فبراير/شباط، رفض أحد القضاة السماح لمواطن سعودي شيعي بالشهادة على زواج ابن رئيسه السني. وأبطل قاض آخر إحدى الزيجات بحجة (عدم الكفاءة) لأن الزوج ينتمي لطائفة الشيعة الإسماعيلية، لا المذهب الوهابي السائد في السعودية والذي تنتمي إليه الزوجة. كما أبطل قاض ثالث زيجة أخرى، وصدر هذا الحكم لصالح رجل زعم أن زوج أخته غير كفء لمصاهرة عائلته نظراً لتواضع نسب القبيلة التي ينتمي إليها الزوج، على الرغم من أن القانون الشرعي في السعودية لا يفرض شروطاً متعلقة بالميراث على المقبلين على الزواج.

الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وعقوبة الإعدام

في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول، نقلت صحيفة (عكاظ) عن د. سعود المصيبح، الذي يرأس لجنة استشارية خاصة بوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإسلامية، قوله إنه قد تم الإفراج عن ٧٠٠ معتقل ممن لم يتورطوا في أعمال إرهابية ولكن يُشتبه في أنهم يتبنون أفكاراً متطرفة.

ونقلت مباحث الدمام الناشط الشيعي كامل عباس آل أحمد من السجن العمومي إلى سجن المباحث قبل أسبوع من انقضاء الحكم الصادر ضده بالسجن خمس سنوات، في يوليو/تموز. وقد اتصلت هيومن رايتس ووتش هاتفياً بمسؤولي المباحث وأعطتهم تاريخ نقله، إلا إنهم أنكروا أية معرفة لهم بكامل آل أحمد. ولكن بعد تدخل (لجنة حقوق الإنسان)، وهي لجنة حكومية، أفرجت المباحث عنه في سبتمبر/أيلول.

وزعم سجين سابق بسجن مكة العمومي لهيومن رايتس ووتش أن حراس السجن كانوا يضربونه بصورة منتظمة، ويحرقون ظهره بوضعه على قالب معدني مُحمى، وأنهم وضعوه في الحبس الانفرادي ستة أشهر. وأضاف قائلاً إن هذا الانتهاك كان أمراً معتاداً خلال الفترة التي قضاها في السجن من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وقد أرسل نزلاء سجن الحائر بالرياض، وعددهم ٣٦ سجيناً، نداء في أواخر عام ٢٠٠٥ بعنوان (صرخة استغاثة للمنظمات الحقوقية العالمية) عرضوا فيه ما يشعرون به من (اكتئاب) بسبب ما تعرضوا له من ضرب في السجن ومن جلد على الملأ.

وعادة ما يصدر القضاة السعوديون أحكام الجلد بآلاف الجلدات كنوع من أنواع العقوبة، وكثيراً ما تُنفذ على الملأ، وتؤدي إلى صدمة نفسية شديدة وألم بدني شديد، ولا يتلقى الضحايا بعدها أية رعاية طبية.

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، كانت السعودية قد نفذت حكم الإعدام في حوالي ٢٢ شخصاً، ويعادل هذا العدد ربع العدد المسجل في عام ٢٠٠٥ تقريباً.

حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

في فبراير/شباط ٢٠٠٦، أغلقت السلطات السعودية صحيفة (الشمس) لفترة وجيزة بسبب نشرها رسوما كاريكاتيرية للنبي محمد اعتُبرت مسيئة له. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، ألقت المباحث القبض على محسن العواجي واحتجزته عدة أيام، وذلك لمجاهرته بانتقاد الملك بسبب ما يزعم عن اعتماده الشديد على مشورة الليبراليين. وفي إبريل/نيسان، ألقت المباحث القبض على ربَّاح القويعي بسبب تبنيه أفكاراً هدامة نشرها في كتاباته على شبكة الإنترنت، والتي ينتقد فيها تنظيم (القاعدة). وانتزع القاضي تعهداً غير محدد من ربَّاح القويعي، الذي وصف نفسه في حديثه لهيومن رايتس ووتش بعد الإفراج عنه بأنه (نصف حر). وفي يونيو/حزيران، ألقت المباحث القبض على سعد بن

سعيد آل زعير واحتجزته لمدة ٢٠ يوماً لأنه قال في حوار مع قناة (العربية) إن وفاة أبو مصعب الزرقاوي (زعيم تنظيم القاعدة في العراق) أمر محزن لمعظم المسلمين.

وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، ألقت السلطات القبض على عدد من الشيعة كانوا يحتفلون علناً بيوم عاشوراء في الصفوة. وفي أغسطس/آب، أوقفت قوات الأمن بعض الشيعة الذين كانوا قد بدأوا في التظاهر احتجاجاً على الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على أربعة من الشيعة في المنطقة الشرقية واحتجزتهم عدة أيام لرفعهم شعارات (حزب الله).

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، تظاهر نحو ٣٠٠ من أبناء الطائفة الإسماعيلية الذين شاركوا في مظاهرة سلمية احتجاجاً على التمييز، ولم يعترضهم أحد، وذلك وسط وجود أمني مكثف في نجران.

وفي مارس/آذار، رفض مجلس الشورى، وهو مجلس معين، مشروع قانون بشأن المنظمات غير الحكومية يفرض مزيداً من القيود على حرية تكوين الجمعيات، منها تخويل لجنة وطنية حكومية صلاحيات رقابية واسعة تتيح لها التدخل بصورة مفرطة في شؤون المنظمات غير الحكومية.

المدافعون عن حقوق الإنسان

رغم مرور أكثر من عام على عفو الملك عن ثلاثة من الإصلاحيين البارزين، وهم علي الدميني وعبد الله الحامد ومتروك الفالح ومحاميهما عبد الرحمن اللاحم، لم تستجب الحكومة لطلبهم برفع الحظر المفروض على سفرهم للخارج. في سبتمبر/أيلول، اعتقلت المباحث وجيهة الحويدر، الناشطة في مجال حقوق المرأة، وأرغمتها على أن تتعهد بالامتناع عن التحدث إلى الإعلام والكف عن نشاطها في الدعوة لحقوق الإنسان كشرط لإطلاق سراحها. وكثيراً ما تلجأ السلطات السعودية غير القضائية إلى انتزاع مثل هذه التعهدات من منتقدي النظام.

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٦، لم ترد الحكومة على طلب لإنشاء منظمة جديدة لحقوق الإنسان، كما ظلت ترفض إصدار تصريح لجمعية (حقوق الإنسان أولاً) في المملكة العربية السعودية، وهي جماعة مستقلة ظلت ترصد انتهاكات حقوق الإنسان بالرغم من ذلك الرفض.

وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، التي وافقت عليها الحكومة، أكثر نشاطاً ومجاهرةً بآرائها. وقد اقترحت إصدار وثيقة لحقوق المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وانتقدت علناً مشروع قانون المنظمات غير الحكومية. كما دعت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) إلى إجراء إصلاحات قضائية بما يكفل المساواة في العقوبات بالنسبة للجرائم نفسها.

ووافقت وزارة الداخلية على تشكيل هيئة (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)، وهي لجنة حكومية تتألف من ٢٤ عضواً، بعد أن تأخرت الموافقة عليه طويلاً، لكنها لم تعلن بعد أسماء أعضائها، الذين تردد أن من بينهم عدة شخصيات شيعية (أحدهم ينتمي إلى المذهب الإسماعيلي)، ولكن ليس من بينهم نساء. وأصدر الملك توجيهاته إلى جميع الهيئات الحكومية بالتعاون مع تلك اللجنة.

حقوق المرأة

لا تزال المرأة السعودية تعاني من تمييز شديد في مواقع العمل وفي البيت وفي المحاكم، كما تعاني من القيود المفروضة على حريتها في التنقل وفي اختيار شريك الحياة. وتفرض الشرطة الدينية، ممثلةً في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، الفصل الصارم بين الجنسين وتلزم النساء والفتيات بأن يرتدين في الأماكن العامة ملابس تغطي الجسم كله من الرأس حتى أخمص القدمين. كما تُستبعد النساء من المجلس الأسبوعي الذي يستمع فيه أفراد الأسرة المالكة إلى شكاوى المواطنين ومقترحاتهم.

ويتعين على المرأة الحصول على إذن من ولي أمرها الذكر للعمل أو الدراسة أو السفر. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، رفضت لجنة النقل بمجلس الشورى طلباً لمناقشة إمكان السماح للنساء بقيادة السيارات، إلا إن وزير الإعلام إياد المدني قال إنه ليس هناك ما يمنع المرأة من التقدم لاستخراج رخصة القيادة.

كما صدرت تعليمات بإحلال عاملات سعوديات محل الرجال العاملين في محال بيع الملابس الداخلية، وذلك بموجب نص جديد في قانون العمل يسمح للنساء بالعمل في الوظائف المناسبة لطبيعتهن، فقوبلت التعليمات باعتراضات شديدة من المحافظين. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، أُتيح للنساء أن يدلين بأصواتهن لصالح المرشحات لعضوية مجالس الغرف التجارية المحلية، وفازت امرأتان بمقعدين في جدة، وهما لمى السليمان ونشوى الطاهر.

حقوق العمال المهاجرين

يواجه كثير من العمال المهاجرين في السعودية، والذين يُقدر عددهم بنحو ٨.٨ ملايين شخص، ظروف عمل تتسم بالاستغلال، من بينها طول مدة العمل التي تبلغ ١٦ ساعة يومياً، وعدم وجود فترات للراحة وعدم توافر الطعام والشراب، والحبس في عنابر النوم في غير ساعات العمل. وقد وعدت الحكومة بنشر ملحق خاص بقانون العمل الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ لتنظيم حقوق العمال المهاجرين الذين يعملون خدماً في المنازل. وكثيراً ما تتعرض الخادمات لانتهاكات شديدة في البيوت، حيث لا يتمتعن بالحماية في ظل قانون العمل الحالي.

وفي سبتمبر/أيلول، بدأت الحكومة في تخفيف الحظر الذي فُرض في أغسطس/آب ٢٠٠٤، وهو حظر ينطوي على التمييز، إذ يمنع جميع المواطنين التشاديين من تجديد تصاريح الإقامة، والالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الطبية في حالات الطوارئ. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على حوالي سبعة آلاف شخص، أغلبهم من المهاجرين غير الشرعيين، من حي البخارية بالطائف، وحي الهنداوية والكارانتينا بجدة ومناطق أخرى. وقامت السلطات بترحيل عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين في عام ٢٠٠٦، وذلك بدون النظر فيما إذا كانت لديهم أسباب وجيهة تجعلهم يخشون التعرض للاضطهاد في مواطنهم الأصلية.

الأطراف الدولية الرئيسية

تعتبر المملكة العربية السعودية حليفاً رئيسيا للولايات المتحدة. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، عُقدت الدورة الثانية من اجتماعات العمل في إطار الحوار الاستراتيجي الأمريكي السعودي الذي بدأ في عام ٢٠٠٥، إلا إن المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار الفريق العامل المعني (بالتعليم والتبادل والموارد البشرية) لم تفض إلى أية نتائج.

وقد أشار تقرير الحريات الدينية في العالم، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦، إلى السعودية بوصفها (بلداً يثير القلق بشكل خاص)، لكنه لم يعد يدعي أن (حرية العقيدة غير موجودة). ولم تفرض الولايات المتحدة عقوبات على السعودية لانتهاك الحريات الدينية، مشيرة إلى اتخاذ السعودية بعض الإجراءات في يوليو/تموز لإصلاح الكتب المدرسية، وتقييد سلطة الشرطة الدينية في القبض على الأشخاص، وتعزيز (لجنة حقوق الإنسان).

وفي أغسطس/آب، وافقت المملكة المتحدة على بيع ٧٢ طائرة من المقاتلات الأوروبية المتطورة من طراز (تايفون) بقيمة عشرة مليارات دولار إلى السعودية، حسبما ورد. ولا يزال تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦، الصادر عن وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، يدرج السعودية ضمن الدول التي (تثير قلقاً كبيراً).

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٧

سلوك السعودية لم يتغير وإعدام الأطفال لازال مستمراً

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة، ومما جاء في عن السعودية التالي:

واصلت الحكومة تنفيذ مبادرات الإصلاح، ولكن لم يكن لها تأثير يُذكر على وضع حقوق الإنسان. ووقعت انتهاكات جديدة في سياق (الحرب على الإرهاب)، بالإضافة إلى مزيد من الاشتباكات بين قوات الأمن وأفراد في جماعات مسلحة. واعتُقل عشرات الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى مثل هذه الجماعات المسلحة أو في تأييدهم لها، حسبما ورد، ولكن السلطات لم تفصح عن هوية المعتقلين أو أية معلومات أخرى عنهم، ولم يتضح ما إذا كان أي منهم قد وُجه إليه الاتهام أو قُدم للمحاكمة. وتعرض بعض منتقدي الحكومة السلميين للاعتقال لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة. وكانت هناك ادعاءات عن التعذيب، واستمرت المحاكم في فرض عقوبة الجلد. و ما برح العنف منتشراً ضد المرأة، وعانى العمال الأجانب من التمييز والإيذاء. وأُعدم ما لا يقل عن ٣٩ شخصاً.

خلفية

انتُخبت السعودية عضواً في (مجلس حقوق الإنسان) التابع للأمم المتحدة، في مايو/أيار.

وتظاهر نحو ألفي شخص في عدة مدن احتجاجاً على القصف الإسرائيلي للبنان، في يوليو/تموز وأغسطس/آب، وقُبض على عدة أشخاص، ولكن يُعتقد أنه أُطلق سراحهم بدون تهمة.

وفي سبتمبر/أيلول، احتُجز لفترة وجيزة نحو ٣٠٠ من طائفة الشيعة الإسماعيلية، عندما نظموا مظاهرة في نجران احتجاجاً على استمرار اعتقال آخرين من الشيعة الإسماعيليين قُبض عليهم فيما يتصل بالمظاهرات والاشتباكات التي وقعت في إبريل/نيسان ٢٠٠٠. وفي أعقاب ذلك، أُفرج عن بعض السجناء من الشيعة الإسماعيليين الباقين، ولكن يُعتقد أن آخرين كانوا لا يزالون محتجزين بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

الانتهاكات في سياق (الحرب على الإرهاب)

واصلت الحكومة سياساتها المعلنة في محاربة الإرهاب، وفي كثير من الأحيان لم تكن تولي اعتباراً يُذكر للقانون الدولي.

واستمرت الاشتباكات بين قوات الأمن وجماعات مسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، من بينها أبقيق والرياض وجدة. وأفادت الأنباء بأن ما لا يقل عن خمسة أشخاص، ممن وردت أسماؤهم في القائمة الحكومية للمسلحين المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم (القاعدة)، قد قُتلوا في نُزل، في فبراير/شباط، خلال اشتباكات مع قوات الأمن في حي اليرموك في الرياض.

وفي إبريل/نيسان، أعلن وزير الداخلية أنه سيتم إنشاء محكمة أمن الدولة لكي تتولى التحقيق مع المشتبه في أنهم إرهابيون أو من مؤيدي الإرهاب، وكذلك محاكمتهم. إلا إنه لم يتضح ما إذا كانت هذه المحكمة قد أُنشئت بحلول نهاية العام. وصرح الملك، في يونيو/حزيران، بأن من سلموا أنفسهم للسلطات سوف يستفيدون من العفو ويُعفون من العقاب عما ارتكبوه.

وقُبض على عشرات من المشتبه في صلتهم بتنظيم (القاعدة). فقد قُبض على ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، في مارس/آذار ويونيو/حزيران وأغسطس/آب، في مكة والمدينة والرياض.


المزيني: غرامة على الكاف!

ولم تفصح السلطات عن أسماء الذين قُبض عليهم في عام ٢٠٠٦ والسنوات السابقة، ولم توضح الوضع القانوني لهم أو أية بيانات أخرى عنهم، ولا يُعرف ما إذا كان أي منهم قد وُجهت إليه تهمة أو قُدم للمحاكمة.

* ويُعتقد أن فؤاد حكيم، الذي ورد أنه اعتُقل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ للاشتباه في صلته (بمنظمة متطرفة)، قد ظل محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة، وبدون السماح له بالاتصال بمحام إلى أن تم الإفراج عنه من سجن الرويس في جدة، في نوفمبر/تشرين الثاني.
* وفي إبريل/نيسان، أُفرج بدون تهمة عن محيي الدين مغني حاجي مسقط، وهو طبيب صومالي قُبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ بزعم أنه قدم العلاج الطبي لأحد المشتبه فيهم أمنياً. وكان قد احتُجز في سجن الحائر في الرياض.
* وفي يوليو/تموز، أُفرج بدون تهمة عن شخصين اعتُقلا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، وهما عبد الحكيم محمد جيلاني، وهو بريطاني قُبض عليه بينما كان في رحلة عمل إلى مكة، واتُهم بتقديم مساعدات مالية إلى (منظمة متطرفة)؛ وعبد الله حسن، وهو ليبي. ومع ذلك، فقد صُودرت جوازات السفر الخاصة بهما، ومُنعا من مغادرة السعودية. وورد أن عبد الحكيم محمد جيلاني تعرض للضرب وحُرم من الطعام لبعض الوقت خلال احتجازه.

وأعلن وزير الداخلية، في إبريل/نيسان، أنه أُفرج عن آلاف المعتقلين، وبينهم ٧٠٠ شخص على صلة بتنظيم (القاعدة)، وكانت السلطات قد

أشركتهم في برنامج (يهدف إلى تصحيح أفكارهم المتطرفة). ولم يوضح الوزير الفترة التي تم فيها الإفراج عن هؤلاء المعتقلين.

معتقلو خليج غوانتنامو

أُعيد إلى السعودية، في مايو/أيار ويونيو/حزيران، ما لا يقل عن ٢٤ من المواطنين السعوديين، بالإضافة إلى شخص من طائفة (الإيغور) العرقية، كانت القوات الأمريكية تحتجزهم في معتقل خليج غوانتنامو في كوبا. وقد قُبض عليهم لدى وصولهم واحتُجزوا في سجن الحائر. وكانت هناك مخاوف من احتمال تعرض صديق أحمد صديق نور تركستاني، الذي ينتمي إلى (طائفة الإيغور)، للتعذيب أو الإعدام في حالة إعادته إلى الصين، ويُعتقد أنه كان محتجزاً في السعودية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وقالت السلطات السعودية إن هيئة التحقيق والدعاء العام سوف تدرس حالات المعتقلين العائدين، وأُطلق سراح ما لا يقل عن ٢١ منهم في مايو/أيار وأغسطس/آب. وقد أُفرج عن بعضهم لعدم وجود أدلة على ارتكاب أية جريمة، بينما حُكم على آخرين بالسجن لمدة عام بتهمة تزوير مستندات، حسبما ورد.

السجناء السياسيون ومن يُحتمل أن يكونوا سجناء رأي

تعرض بعض منتقدي الحكومة للاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة، وكثيراً ما ظلوا محتجزين لفترات طويلة قبل محاكمتهم أو الإفراج عنهم.

* ففي سبتمبر/أيلول، مثل للمحاكمة كل من د. شايم الهمزاني، وجمال القصيبي، وحامد الصالحي، وعبد الله المجيدي، وكانوا محتجزين في سجن الحائر بدون تهمة أو محاكمة، وبدون السماح لهم بالاتصال بالمحامين لما يقرب من عامين، حسبما ورد. وكان الأربعة قد اعتُقلوا في عام ٢٠٠٤، بعد أن طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية وقضائية، وبالإفراج عن السجناء السياسيين. وقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عام ونصف العام وثلاثة أعوام ونصف العام. وأُفرج عن د. شايم الهمزاني، في أكتوبر/تشرين الأول، حيث كان قد أمضى مدة الحكم في السجن، ولكنه ظل ممنوعاً من السفر إلى الخارج.

هادي آل مطيف: تخفيف حكم الإعدام!

* وفي أغسطس/آب، اعتُقلت هند سعيد بن زعير مع طفلها البالغ من العمر ١٠ أشهر، واحتُجزت لمدة أسبوع ثم أُطلق سراحها بدون توجيه تهمة إليها. ويبدو أن السبب في اعتقالها أن والدها، د. سعيد بن زعير، من منتقدي السياسات التي تنتهجها الحكومة في سياق (الحرب على الإرهاب).

* وكان ٢٠ رجلاً، قُبض عليهم مع ٢٥٠ شخصاً لحضورهم تجمعاً اجتماعياً خاصاً في منطقة العشيمياء في جيزان في أغسطس/آب، في عداد سجناء الرأي، على ما يبدو، حيث اعتُقلوا دونما سبب سوى ميولهم الجنسية الفعلية أو المزعومة. وبحلول نهاية العام، كانوا لا يزالون محتجزين بدون تهمة أو محاكمة، بينما أُفرج عن آخرين ممن قُبض عليهم في تلك الفترة بدون توجيه تهم إليهم.

* وفي سبتمبر/أيلول، أُفرج عن كامل عباس الأحمد، الذي يُحتمل أنه كان من سجناء الرأي، من مقر المباحث العامة في الدمام. وكان قد ظل محتجزاً منذ أغسطس/آب ٢٠٠٣ لأسباب لم يُفصح عنها، وتتعلق بمعتقداته الشيعية، على ما يبدو.



الطيب: قيود على تحركه

حرية التعبير

بالرغم من تحقيق قدر أكبر من حرية الصحافة خلال السنوات الأخيرة، فقد تعرض بعض الكتاب والصحفيين من دعاة الإصلاح للاعتقال لفترات قصيرة أو للمنع من السفر أو للرقابة. كما تعرض بعضهم لمضايقات من أفراد ينتمون إلى الفئات المحافظة في المجتمع.

* ففي فبراير/شباط، أُوقف صدور صحيفة (الشمس) اليومية لمدة ستة أسابيع، بعد أن أعادت نشر الرسوم الكاريكاتورية التي تصور النبي محمد في إطار حملتها الداعية إلى اتخاذ إجراء ضد تلك الرسوم.

* وفي مارس/آذار، قُبض على محسن العواجي بعد أن نشر مقالات على الإنترنت تنتقد السلطات، وتطالب بإنهاء الرقابة على شبكة الإنترنت، حسبما ورد. وقد أُطلق سراحه بدون توجيه تهمة له بعد ثمانية أيام.

* وفي مايو/أيار، فرضت وزارة الإعلام غرامة على حمزة المزيني، وهو أستاذ جامعي انتقد أحد رجال الدين في مقال له، حسبما زعم. وفي سبتمبر/أيلول، تعرض لاعتداء بدني من مجموعة من الشبان الذين وصموه بأنه (كافر)، وذلك بينما كان يلقي كلمة عن إصلاح المناهج المدرسية.

* وفي أكتوبر/تشرين الأول، قضت إحدى لمحاكم بإسقاط القضية المرفوعة ضد رجاء الصانع، وهي مؤلفة كتاب عن حياة فتيات وشابات سعوديات. وكانت قد اتُهمت بالإساءة إلى المجتمع السعودي، وإساءة تفسير آيات من القرآن الكريم. ولم تسمح وزارة الثقافة والإعلام بعرض كتابها، و٢٠ كتاباً آخر، في المعرض الدولي للكتاب في الرياض، حيث اعتُبرت هذه الكتب مسيئة للسعودية وللإسلام.

وتعرض عشرات الأشخاص، بما في ذلك بعض دعاة الإصلاح، للمنع من السفر بعد الإفراج عنهم. فقد أفادت الأنباء أن د. متروك الفالح ومحمد سعيد طيب، اللذين قُبض عليهما في عام ٢٠٠٤ لمطالبتهما بالإصلاح، قد ظلا خاضعين لقيود على حريتهما في التعبير والتنقل، وهي قيود فُرضت منذ الإفراج عن أولهما في أغسطس/آب ٢٠٠٥ وعن الثاني في مارس/آذار ٢٠٠٤. وقد طُلب من محمد سعيد طيب لدى الإفراج عنه بالتوقيع على تعهد بأنه لن يعاود المطالبة بالإصلاح السياسي، حسبما ورد.

* وورد أن سعد بن سعيد بن زعير، وشقيقه مبارك بن سعيد بن زعير، ووالدهما د. سعيد بن زعير، ظلوا خاضعين للرقابة وللمنع من السفر. كما اعتُقل سعيد بن سعيد بن زعير بدون تهمة أو محاكمة في الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب، واحتُجز خلال هذه الفترة بمعزل عن العالم الخارجي في سجن عليشة في الرياض، وذلك في أعقاب مقابلة أُجريت معه في قناة (الجزيرة) الفضائية.

حقوق المرأة

ما برحت المرأة عرضةً للتمييز المتفشي، ولاسيما القيود الشديدة على حريتها في التنقل. وظل العنف في محيط الأسرة منتشراً على نطاق واسع،

حيث ذكرت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) إنها تلقت أنباء عن مئات من حالات العنف في محيط الأسرة. وفي مايو/أيار، ورد أن الملك عبد الله أمر بإنشاء محكمة جديدة متخصصة في نظر قضايا العنف في محيط الأسرة، ولكن لم يتضح ما إذا كان ذلك قد تحقق بحلول نهاية العام.

وواصلت الناشطات في مجال حقوق المرأة مساعيهن من أجل إقرار حقوقهن. فقد تعهدت وجيهة الحويدر، عقب الإفراج عنها، بمواصلة أنشطتها. وكانت قد اعتُقلت لفترة وجيزة في أغسطس/آب ٢٠٠٥ لأنها حملت لافتة تناشد الملك عبد الله منح قدر أكبر من الحقوق للمرأة.

وفي فبراير/شباط، رفض مجلس الشورى مشروع قانون تقدم به أحد الأعضاء لرفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات. وفي يونيو/حزيران، عينت السلطات ست سيدات كمستشارات لمجلس الشورى لتقديم المشورة في القضايا التي تمس المرأة.

وكانت هناك عقبات تعترض خطط وزارة العمل من أجل زيادة عدد الموظفات من النساء السعوديات. وأجلت الوزارة تنفيذ قرار يقضي بألا يعمل في محلات الملابس النسائية الداخلية سوى إناث، وذلك بعدما ورد أن أصحاب المحلات لا يتمكنوا من تنفيذ القرار.

الإبعاد القسري

في ٢٦ سبتمبر/أيلول، ألقت قوات الأمن في السعودية القبض على أبو القاسم أحمد أبو القاسم، وهو من المعارضين السياسيين لحكومة السودان، وعضو في إحدى الجماعات السياسية المسلحة في دارفور، وذلك من منزله في جدة حيث يعيش منذ أكثر من ٢٠ عاماً. ويبدو أنه اعتُقل بسبب خطبة ألقاها في السفارة السودانية، وانتقد فيها الحكومة السودانية. وقد أُبعد إلى السودان، حيث اعتُقل على الفور واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي، في ٢٨ سبتمبر/أيلول.

العمال الأجانب

تعرض بعض العمال الأجانب لانتهاكات على أيدي السلطات الحكومية وأصحاب الأعمال الخاصة. وكان من بين الانتهاكات من جانب السلطات الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة، بينما كان من بين الانتهاكات من جانب أصحاب الأعمال سوء المعاملة بدنياً ونفسياً وعدم دفع الأجور.

* فقد ورد أن إسماعيل عبد الستار، وهو باكستاني، كان لا يزال محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة في سجن الرويس في جدة، منذ اعتقاله قبل ١٠ سنوات بعد أن داهمت الشرطة الشركة التي كان يعمل فيها.

ولدى نظر الاستئناف، أُلغي حكم الجلد الصادر ضد نور مياتي، وهي إندونيسية كانت تعمل خادمة وتعرضت للإيذاء الشديد على أيدي مخدوميها، ثم قضت محكمة في الرياض بجلدها ٧٩ جلدة لأنها اتهمت مخدوميها بإيذائها.

التعذيب والمعاملة السيئة

وردت أنباء عن التعذيب أثناء الاحتجاز. وما برحت المحاكم تفرض عقوبة الجلد، وهي عقوبة قاسية ولا إنسانية ومهينة وتُعد بمثابة نوع من التعذيب. وكان من بين من حُكم عليهم بالجلد شبان وأطفال اتهمتهم (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بمعاكسة سيدات وفتيات. وورد أن الحكومة أصدرت توجيها إلى الهيئة، في مايو/أيار، بأن تحيل قضايا معاكسة السيدات والفتيات إلى السلطات القضائية.

* وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أُفرج عن معيض السليم بموجب عفو من الملك. وأفادت الأنباء أنه اعتُقل في عام ٢٠٠١، وكان عمره آنذاك ١٦ عاماً، وتعرض للتعذيب على مدى عدة أيام حتى (اعترف) بأنه أدلى (بأقوال تخالف الشريعة)، وحُكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم لدى الاستئناف إلى السجن لمدة ١٤ عاماً والجلد أربعة آلاف جلدة. وقد نُفذت عقوبة الجلد في جلسات متتابعة، حيث كان يُجلد ٥٠ جلدة في كل مرة.



وجيهة الحويدر: المنع من النشاط

* وورد أن نبيل الرمضان قد فر من السعودية، بعدما أيدت محكمة التمييز الحكم الصادر ضده بالجلد ٩٠ جلدة بتهمة ارتكاب (سلوك غير أخلاقي)، وذلك بعد أن وظَّف سيدتين في مطعم يملكه.

* وفي ٩ إبريل/نيسان، أُفرج عن بوثان فيتل لطيف نوشاد، وهو هندي وحُكم عليه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ بقلع إحدى عينيه. وجاء الإفراج بعد أن عفا عنه الشخص الذي قيل إن نوشاد تسبب في إصابته بعمى جزئي خلال مشاجرة بينهما.

عقوبة الإعدام

أُعدم ما لا يقل عن ٣٩ شخصاً، ولم تفصح الحكومة عن عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام. واشتكى كثير من المتهمين من أنه لم يحضر معهم محامون لتمثيلهم، ولم يتم إبلاغهم بالتقدم في محاكمتهم.

* وظل سليمان أوليفامي، وهو نيجيري، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام. وكان قد أُدين بتهمة القتل بعد محاكمة، أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني، ولم يُتح له خلالها تمثيل قانوني، ولم تُوفر له ترجمة من اللغة العربية، التي لا يفهمها، والتي سارت بها مداولات المحاكمة. وورد أنه تعرض للتعذيب أو سوء المعاملة خلال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، ولم يُسمح له بالاستعانة بمحامين أو الحصول على مساعدات قنصلية كافية.

* وفي ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني، أُفرج عن ماجدة مصطفى ماهر، وهي مغربية، ورُحلت إلى المغرب. وكانت قد صدر ضدها حكم بالإعدام إثر محاكمة جائرة في عام ١٩٩٧، ثم أُلغي الحكم بعد أن طلبت أسرة الضحية إلغاءه. وورد أن مدير مكتب ولي العهد زارها في سجن برمان في جدة، في إبريل/نيسان.

* وورد أنه خُفف حكم الإعدام الصادر ضد هادي سعيد آل مطيف إلى حكم بالسجن. وكان قد حُكم عليه بالإعدام في عام ٢٠٠١ لإدلائه (بأقوال تخالف الشريعة). وورد أنه حُرم من الاتصال بمحامين، ولم يُبلغ بإجراءات محاكمته ولا بإجراءات الاستئناف.

وفي يناير/كانون الثاني، أبلغت السعودية (اللجنة المعنية بحقوق الطفل) التابعة للأمم المتحدة بأن عقوبة الإعدام لم تُنفذ في أي من الأطفال المذنبين منذ أن بدأ سريان (إتفاقية حقوق الطفل) في السعودية في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، استمر صدور أحكام بالإعدام ضد بعض الأطفال المذنبين.

* فقد ورد أن إحدى المحاكم الابتدائية في المدينة أصدرت أحكاماً بالإعدام ضد خمسة شبان، في أغسطس/آب، فيما يتصل بقتل صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات، في عام ٢٠٠٤.

هل تضيء (ظلم) حقيقة الحريري؟

الطلبات المتكررة التي تقدّم بها رئيس لجنة التحقيق الدولية في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري براميرتز لعشر دول بالتعاون من أجل التحقيق للوصول الى الحقيقة أثمرت أخيراً عن موافقة الحكومة السعودية على طلب لجنة التحقيق بجمع عيّنات من التربة والماء والحجر والشجر في منطقة (ظلم) التي تبعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً عن الطائف، وبلغت مساحة العينات تسعة كيلومترات مربعة تقريباً.

المتحدث الرسمي بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي قال في تصريحات في ثلاثين مايو الماضي بهذا الشأن أن الاجراء (يأتي في إطار تعاون المملكة مع مقتضيات القرارات الدولية ولدعم جهود اللجنة في الكشف عن الجاني أو الجناة في عملية إغتيال رئيس الوزراء الراحل الحريري). وبالرغم من نفي التركي وجود شبهات حول شخص بعينة وأن ما يجري هي مجرد (تحريات علمية جنائية تتم وفق معايير متطورة جداً)، فإن إختيار اللجنة لموقع (ظلم) من بين مواقع أخرى قليلة يثير تساؤلات حول ضلوع سعوديين في العملية، خصوصاً في وقت يتزايد تورّط عناصر سعودية في حوادث أمنية داخل لبنان، الى جانب مواقع أخرى.



الشروط الصارمة التي فرضتها الحكومة السعودية من أجل الموافقة على طلب لجنة التحقيق الدولية ومن بينها مشاركة أخصائيين سعوديين وعرب الى جانب دور محدود لخبراء أجانب، حيث قال مصدر أمني سعودي بأن التحقيقات تجري (تحت سيادة الجهات المعنية في المملكة ولا تعني الإشتباه بأي مواطن سعودي)، فإن ما كشفت عنه تحقيقات اللجنة بأن (الفحوص المفصلية على الحمض النووي أثبتت أن الإنتحاري الذي وجدت آثاره في موقع الإنفجار لم يمض على وجوده في لبنان أكثر من شهرين أو ثلاثة ما يعني أنه جاء من خارجها)..فهل تضيء (ظلم) حقيقة من إغتال الحريري.

لجنة المناصحة ولهيب (البارد)

ثمة سؤال كبير يحوم حول مسيرة عمل لجنة المناصحة التي تم تشكيلها بناء على طل علماء سلفيين شاركوا - وربما مازالوا - في تعميم خطاب التطرف المسؤول الآن عن تدفق قوافل المقاتلين من داخل السعودية: هل حقاً تشكّلت من أجل وظيفة المناصحة؟ كتب أحد المراقبين لنشاط اللجنة: أنا غير متصالح مع لجنة المناصحة: ماذا يفعل أكثر من سبعين سعودياً في نهر البارد؟ قالوا لولي الأمر: لا تقتلهم، دعنا ننصحهم.. واستمع لهم ولي الأمر لعل وعسى وحفاظاً على السلم الأهلي.. وتاب البعض وارتد البعض.. صرفت الحكومة السعودية أكثر من مائة مليون ريال على لجنة المناصحة.. أوفرتايم للمشائخ! ولكن هل نجحت لجنة المصالحة؟. ويجيب: إكتشفنا أن إثنان ممن هاجموا مجمع إبقيق النفطي كانوا قد تخرجوا من لجنة المناصحة..! تم قتل بعض السعوديين في نهر البارد وإعتقال البعض.. هل سيكون من بينهم أناس ممن تخرجوا من جامعة (لجنة المناصحة)؟ إذا حدث هذا فقل سلاماً على لجنة المناصحة..

قالوا لنا بأن نسبة التائبين عن الفكر المتطرف قد بلغت ما يربو عن ٩٠ بالمئة من أولئك الذين خضعوا تحت إشراف وتوجيه لجنة المناصحة، تماماً كما قال الأمير سلطان بأن ٨٥ بالمئة من الارهاب قد تم القضاء عليه، ونسأل إذن كيف برز هؤلاء في ساحات (ابقيق) وفي العراق، ولبنان، والمغرب العربي...

تدابير أمنية إستعراضية

نشطت أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية مؤخراً من أجل تكثيف حضورها في ملاحقة عناصر الجماعات المسلّحة، في ظل إنتشار معلومات عن دور مزدوج تلعبه المؤسسة الأمنية برئاسة الأمير نايف وإبنه محمد في تشجيع بعض العناصر المتشددة على خوض معارك مشبوهة في دول عربية عدة.

ففي السادس من يونيو الماضي، نفّذت الأجهزة الأمنية في منطقة القصيم حملات تمشيط أمني واسعة شملت عدداً من الأحياء، الإسكان والصفراء خصوصاً المنطقة الواقعة على طريق الملك فهد وشملت حملات التمشيط حي الخبيبية غرباً وحي القبر شرقاً وحي النهضه شمال بريده وأحياء أخرى بحثا عن مطلوبين أو مشتبه بهم أمنيا وبدأت الجهات الأمنية بنشر حزام أمني حول الأماكن المستهدفة، والتي من بينها منازل ومحلات تجارية ومنعت الدخول والخروج منها. وقد شهد مركز قصيباء شمال القصيم ومركز مدرج حملة تفتيش أمني، كما شملت الحملة محافظة البدائع.



وقد ذكرت وسائل الاعلام السعودية في السابع من يونيو أن قوات الأمن السعودية كشفت عن مخطط لإنشاء (جامعة إرهابية) لتنظيم القاعدة. وبحسب تصريحات لمصدر مسؤول بوزارة الداخلية فإن قوى الأمن ألقت القبض على أحد عشر شخصاً جميعهم سعوديون من المحرضين والممولين لأنشطة القاعدة في السعودية. وقال المصدر الأمني، إن أحد المعتقلين ثبت ضلوعه بمحاولة الاعتداء على منشأة النفط السعودية في ابقيق، وقال المصدر إنه تم الحجز والتحفظ على كامل الأموال والممتلكات العائدة لهم، وذلك لحين استكمال بقية لإجراءات النظامية. وذكرت صحيفة (الرياض) السعودية أن وزارة الداخلية تمكنت من الكشف والقبض على عدد من عناصر تنظيم القاعدة الناشطين إعلامياً في (مشروع جامعة متكاملة للقاعدة في المملكة) التي تدرس عدداً من العلوم والفنون الإجرامية في القتال والتدريب عليه بأساليب ووسائل مختلفة وصناعة المتفجرات من خلال الانترنت عبر عدة فصول ومراحل ومستويات دراسية معززة (بموسوعة) متكاملة لما أسموه بالجهاد وكان التنظيم يقبل في هذه الجامعة أي شخص غيور من أبناء الأمة – على حد قولهم – بدون اشتراط سن معينة للالتحاق بها.

وكشفت مصادر مطلعة للصحيفة أن هذه الجامعة التي اطلق عليها قادة التنظيم (جامعة القاعدة لعلوم الجهاد) تتضمن عدة مراحل وفصول دراسية لتدريس جملة من فنون الغدر والخيانة والإجرام لتدمير

الوطن وأبنائه حيث تشمل تقسيمات مواد الجامعة على التدريب على (حرب المدن) و(حرب الشوارع) و(صناعة القنابل والألغام والقذائف) و(استخدام التقنيات الحديثة في شرح كيفية صنع قنبلة يدوية محلية) وكذلك تضم مواد الجامعة جداول مفهرسة و(مفصلة) لفرع اللياقة البدنية للوصول لمستوى الإعداد المتكامل.

وبصرف النظر عن البعد الاستعراضي لعمليات أمنية تقوم بها وزارة الداخلية كجزء من التزامها بالمشاركة في (الحرب على الإرهاب) من أجل درء خطر الديمقراطية!، فإن هناك من يجادل: إذا كانت جامعة القاعدة تعلّم فنون القتال فإن الجامعات الدينية تعلّم فنون الفكر القاتل، فمن يتخرج من الاخيرة يزوّد الأولى بالعناصر القتالية.

العلماء: لا جهاد في العراق.. ولكن!

بعد أن بدأ الحديث عن تدفق سعوديين الى خارج العراق لخوض الغزوات في ساحات أخرى، وتصاعد الغضب حول تورّط مجموعات سلفية متشددة في الدم العراقي تحت شعار الجهاد المؤسس على فتاوى دينية صادرة عن علماء دين سلفيين في السعودية، أصدر عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية في الثاني من يونيو فتاوى تحرّم الانخراط في القتال في العراق، حيث نصّت فتوى لمفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ على (إن الذهاب إلى العراق ليس سبيلاً لمصلحة لأنه ليس هناك راية يقاتل تحتها فالذهاب إلى هناك من باب التهلكة)، فيما اعتبر الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذهاب الى العراق أمراً غير شرعي وقال بأن (العراق في حال لا يحسن أن يذهب إليه أحد لما يسمى بالجهاد، لذلك أرى أن أي شاب يخرج من بلادنا للذهاب للعراق مسيء إلى نفسه ولأسرته ولبلاده وهذا ليس من الجهاد)، وأوصى الشيخ صالح الفوزان أولياء الأمور قائلاً (إحفظوا أولادكم هم يسمونه جهاداً لأجل أن يرغبوا الناس فيه ويأتون بآيات الجهاد وأحاديث الجهاد وما حدث ليس جهاداً، هو تجنيدٌ ضدكم، يريدون أن يجندوا أولادكم في نحوركم ويكونوا هم في راحة يشغلونكم بأولادكم هذا الذي يريدون، فلا تترك ولدك يذهب مع أناس لا تعرفهم ولا تعرف عقيدتهم ولا تعرف منهجهم لا تتركه أبداً أنت المسؤول عن ولدك).



من جهة ثانية، ذكرت مصادر مطّلعة في العاصمة الأردنية عمان في السادس من يونيو الحالي أن أجهزة الاستخبارات السعودية تزوّد (الجيش الاسلامي) المؤلف من ضباط وعناصر أمن سابقين في النظام العراقي السابق بالأموال. وتقول هذه المصادر بأن الامير بندر بن سلطان يقوم هو شخصياً بالإشراف على الإتصالات مع التنظيمات المسلّحة في العراق مثل الجيش الاسلامي وكتائب ثورة العشرين وغيرها، التي يعتقد بندر بن سلطان بأن هذه التنظيمات قادرة على إرباك العملية السياسية ومحاولة تغيير المعادلة القائمة.

وتلفت هذه المصادر الى أن القيادة الأميركية في العراق على إطلاع تام بالدور السعودي، ويحتفظ القادة العسكريون والأمنيون الأميركيون والعراقيون بمعلومات تفصيلية عن ضلوع السعودية في تمويل التنظيمات المسلّحة، وهو ما هدد رئيس وزراء العراق الحالي نوري المالكي في الخامس من يونيو بفضحه.

مجاهدونا يشمون رائحة الجنة في لبنان

فارس بن حزام

أقرب الظن أننا سنصمت مع إعلان الحضور السعودي في الشمال اللبناني. هذه المرة جبهة جديدة، تنتظر دعاة تحريض جدد ـ أو مجددين ـ وعناصر (إنترنتية) يافعة تدفعها إلى طرابلس وبيروت.

فصول (الجهاد) الخارجي تتلاحق، وحرفة الإنتاج والتصدير متواصلة، والصمت مطبق. ومثلما سجل تاريخنا تصدير (المقاتلين) ومن ثم 'الانتحاريين' إلى كل البقاع الإسلامية الساخنة، ها نحن نسجل أسماء سعودية في طرابلس ومخيم نهر البارد، ولا نسأل عن المحرضين.

و(الجهاد) هذه المرة بصيغة لبنانية، تتغير الأرضية ويبقى اللاعبون ذاتهم. والسعوديون الذاهبون اليوم إلى لبنان، ليسوا بالضرورة من قاصدي (السوليدير) ولا برمانة، فتشوا عنهم وسط المخيمات والفصائل المسلحة المتدثرة برداء التدين حديثاً. والموسم المحلي للتحريض إلى لبنان بدأ منذ اليوم الأول لمعركة الحكومة اللبنانية لملاحقة النسخة المشابهة لتنظيم (القاعدة). بدأوا بتصوير المعركة بين مسلمين سنة ومسيحيين، وفات عليهم أن أكثر من ثلثي قتلى الجيش اللبناني من السنة، ورئيس الحكومة سني!

من السعوديين في مخيم نهر البارد، والناشطين مع (فتح الإسلام) في طرابلس وغيرها من لبنان، شبان دفعوا مباشرة من البلاد إلى مطار بيروت، ومنهم من حول تأشيرة دخول الجنة من العراق إلى لبنان، قالوا لهم: إن رائحة الجنة تفوح من الشمال اللبناني.

والذين حولوا من العراق إلى لبنان معروف من دفعهم إلى ذلك، ومن ساعدهم ونقلهم وسهل مرورهم عبر أراضيه، حتى ألقى بهم في أحضان (معسكر صامد)، أما (الانتحاريون الجدد)، الذين تركوا أسرهم إلى حيث معسكر (فتح الإسلام)، فلا أظن أن محرضيهم مجهولون على من له السلطة والقرار، ومثلما ينال هؤلاء الانتحاريون من تشهير، فالمحرضون أولى وأحق بهذه النعمة.

وبين المفترض مقتلهم، شاب يافع لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره. غادر مدينته من أقصى الجنوب السعودي ليلقى حتفه الطبيعي في أقصى الشمال اللبناني. وقد توافرت لدي فرصة الاتصال بأحد من ذويه، فأخبرني أن محمداً اختفى عنهم قبل شهر، إلى جهة غير معلومة. توقعوا أنه ذهب إلى العراق، فإذا النبأ يأتي من لبنان.

هذا الشاب الجنوبي، سبق أن أوقف لدى المباحث العامة بعد أن راودته فكرة الرحيل إلى العراق. تمت مناصحته من قبل (لجنة المناصحة)، وأكد على تراجعه. خرج، وتشجعت أسرته على المضي به بعيداً عن المحرضين، وتأهيله بالزواج. اختاروا له زوجة، وحددوا موعد الزواج، لكنه فاجأهم بالاختفاء والرحيل، فكان النبأ من لبنان.

أسرة محمد، الشرورية، ابتليت بالمحرضين، فكان أن خسرت ابنها الذي يكبره في العراق قبل فترة، وآخرين كذلك. ويزعم أحدهم أن المحرضين اجتثوا من أرضها، لكن محمداً اختفى!

والعجلة لن تتوقف، طالما أننا لا نستعجل الحلول، ونراهن على الحلول التقليدية. وطالما أننا لم نجب على السؤال: من أوصل محمداً من شرورة إلى طرابلس؟

أحياناً، أشعر أنني بحاجة إلى التعامل مع قضايا التجنيد لصالح (القاعدة) وملحقاتها، بكثير من السخرية، وعدم أخذها على محمل الجد. فالسيناريو في كل مرة يتكرر. أساليب التجنيد لم تتغير كثيراً، سوى أنها تطورت وباتت عبر الانترنت، وعلى المكشوف، لكل من يرغب.

عن الرياض ٢٩ مايو ٢٠٠٧

وجوه حجازية

أحمد بن علي بن حسن بن صالح النجار
١٢٧٢هـ - ١٣٤٧هـ

ولد في الطائف ونشأ بها، وتلقى مبادئ تعليمه فيها، ثم توجّه الى مكة المكرمة، ولازم الشيخ رحمة الله العثماني، مؤسس المدرسة الصولتية، كما لازم السيد أحمد دحلان، فحضر دروسهما وأخذ عنهما، ونظم الشعر، وأصبح علماً من علماء الحجاز الذين يرجع إليهم في حل المشاكل. قرأ بعض كتب الطب القديم والحديث، وحذق باللغة الفارسية، وله إلمام بالتركية والفرنسية. تلقى الطب اليوناني بالطائف عن الشيخ إسماعيل نواب، ثم افتتح دكاناً للعقاقير لمعالجة الأهالي. وكان محبوباً مقدراً من جميع الطبقات. وكان الملك حسين بن علي يعول على طبه إذا مرض. أعد منهاجاً لنشر التعليم في البادية في عهد الحكومة العثمانية، أعانه عليه أحد ولاتها (كاظم باشا)، وعهد إليه باختيار المعلمين، فاختار طائفة منهم، كان يرشدهم الى الطريقة التي يأمل نجاحها. كان فَكِهَ الحديث، وكان في العهد العثماني مفتشاً بمدارس القرى. تولى قضاء الطائف في العهد السعودي، وتوفي رحمه الله فيها.

له: الأسباب والعلامات في الطب، ديوان شعر، رسالة في المنطق، رسالة في العلوم العربية، مجموعة طبية(١).

أحمد نظيف
... - ١٣٢٦هـ

أديب، شاعر، ومحامي (أو الدعوجي، كما كانوا يطلقون ذلك على كل مترافع عن موكله في الخصومات). كان أحد رجالات مكة المكرمة المعدودين في زمانه. حضر الى الشيخ رحمة الله العثماني، مؤسس المدرسة الصولتية، وحينما أكمل بناء المسجد الذي أقامه الى جانب المدرسة، فطلب منه أن يسمح له بكتابة ابيات شعرية من نظمه لتخليد ذكر بناء المسجد وتاريخه، فسمح له بذلك، ونقرت على حجر كبير نصب على الباب، فقال:

على أيمن الدانين بالسفح من كدا
مقام كريم للمصلي تجدّدا
دعائمه شيدت على البر والتقى
وأرجاؤه للعلم والدين والهدى
أحاطت به الأنوار من كل جانب
وطاب لأهل العلم والرشد موردا
بناه الهمام البحر ذو الفضل والندى
ولا غرو قد أضحى إماماً مجدّدا
فلله ما أبدى من الخير في الورى
من النفع في نشر العلوم وشيّدا
له الفوز ما قال (النظيف) مؤرّخاً
بما فاء أنشأ (رحمة الله) مسجدا (٢)

أحمد العجيمي
كان حيّا سنة ١٣٤٢هـ

مؤسس مدرسة الترقّي بمكة المكرمة بمساعدة السيد زيني كتبي، وكانت في الأصل كُتّاباً ثم تحول الى مدرسة سنة ١٣٤٢هـ، وكان مقرّها في القشاشية في بيوت آل زيني، وهي من بين المدارس الأهلية التي أنشئت بعد احتلال الملك عبدالعزيز للحجاز، والتي كان لخريجيها دور كبير في النهضة التعليمية الحديثة(٣).

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٥١؛ والزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ١، ص ١٧٧؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، جـ٢، ص٥؛ الحبشي، أبو بكر بن أحمد، الدليل المشير، ص ٥٢.

(٢) عبدالجبار، عمر، سير وتراجم، ص١١١؛ رفيع، عمر، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٣٣٣؛ الغزاوي، أحمد بن إبراهيم، شذرات الذهب، ص ٣٨١.

(٣) مقادمي، فيصل. التعليم الأهلي للبنين بمكة المكرمة، ص ١٤٨.

الوهابية المعتدلة!

كذبة أكبر من ثقب الأوزون!

الأمير عبد الله بن جلوي، أول أمير للأحساء بعد احتلالها من قبل ابن سعود، نصح الأخير بأن لا يتبنّى الوهابية، المتمثلة آنئذ بحركة (الإخوان) وشبهها، كما يذكر المعتمد السياسي في الكويت هـ. ر. ديكسون، بأنها كالنار في الهشيم، ولكن ابن سعود مال الى استثمار الإخوان سياسياً وعسكرياً، فأصبح إمامهم، وصاروا يغزون بإسمه (الكفار) في شتى أنحاء الجزيرة العربية وحتى خارجها (الأردن والعراق والكويت) فيقتلون وينهبون ويعززون سلطانهم السياسي. ومع هذا بقي ابن جلوي على قناعته بأن هؤلاء بمثابة نار ما تلبث أن تحرق خيام آل سعود. وكان الأمير الوحيد الذي يعاملهم بالحزم حين يأتون الى مقاطعته، وقد اكتوى فيما بعد بثورتهم، وقتلوا ابنه!

انقلب الإخوان على إمامهم السعودي، وانقلب الإمام السعودي عليهم بعد أن حقق أغراضه منهم، حيث احتلوا بالنيابة عنه الحجاز وشرق الجزيرة العربية وشمالها، وجزءً كبيراً من جنوبها. انقلبوا، لأنهم أرادوا تصدير نموذجهم الى دول الجوار، في حين ان الملك اكتفى بما لديه، ورأى ضرورة بناء دولته وتوطيد حكمه السلالي دون أن يكون لصانعي التاج من الإخوان الوهابيين نصيب من الثمرة. فكانت معارك الصراع بين ١٩٢٨ –١٩٣٠ عنيفة دموية، وكان أشهرها معركة السبلة، او القرعة كما يطيب لابن سعود تسميتها.

ولكن النار الوهابية صارت تحت الرماد مرة أخرى، بعد هزيمة الجيش العقائدي الإخواني، وكادت تتفجر أكثر من مرة معارك في ذات الإتجاه. ولكن الوهابية تصاعدت في الستينات من القرن الماضي وأعطيت صلاحيات جديدة، فكان الصدام العنيف حول تأسيس محطة التلفزيون، ثم جاءت حركة جهيمان الإخوانية الجديدة، ثم جاءت اضطرابات بداية التسعينيات الميلادية في أعقاب تواجد نصف مليون جندي أميركي على أرض السعودية، ولحقها تفجيرات الخبر والرياض، لتتوج بانفجارات سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وما تلاها من انفجارات متواصلة حتى اليوم، فضلاً عن نزوح آلاف من الوهابيين للقتال في كل مكان في الدنيا، كان آخر لبنان مع جماعة فتح الإسلام.

في كل مكان وصلت اليه الوهابية كانت هناك النار. سواء كانت في أرض إسلامية أو في أرض يتواجد فيها أقليات إسلامية. فلم يهدأ العالم بسبب تلك النار، حتى أن البوطي وصف الوضع باستيلاد دين جديد يأتي من نجد ويزرع الأحقاد والعنف في كل مكان. ولدينا الآن أكثر من مزرعة نار وهابية في الباكستان وأفغانستان والصومال والجزائر والمغرب والأردن وسوريا ولبنان والعراق والشيشان وغيرها، فالقائمة تطول.

لكن الوهابية، النار الحارقة لمن يريد استثمارها في معاركه السياسية الداخلية، صارت هوية لجزء من السكان في نجد السعودية تعلو هوية الوطن، وبالتالي لا قيمة للوطن، ولا للحدود، فأصبحت النار تنتقل بسهولة من مكان الى آخر.. ولم يكن أمام الحاكم السعودي الذي يريد مواصلة استثمار النار لإحراق الآخرين بها، إلا الدفاع عن تلك النار (الهوية).. كما هو واضح من تصريحات المسؤولين السعوديين، خاصة الأمير نايف.

بل حتى وزراء نجد، ممن صارت الوهابية هوية لهم راحوا يدافعون عنها بلا تعقل. فوزير التعليم العالي يصرح لصحيفة غربية بأن الوهابية عاشت في سلام مع العالم لثلاثة قرون!

كذبة أكبر من حجم ثقب الأوزون!

والوزير غازي القصيبي، حاول الفصل بين بن لادن والوهابية، في حين أن ابن لادن لا يعدو تلميذاً أميناً لمبادئها. بل هو أكثر أمانة من المفتي وهيئة كبار العلماء في الإلتصاق بها!

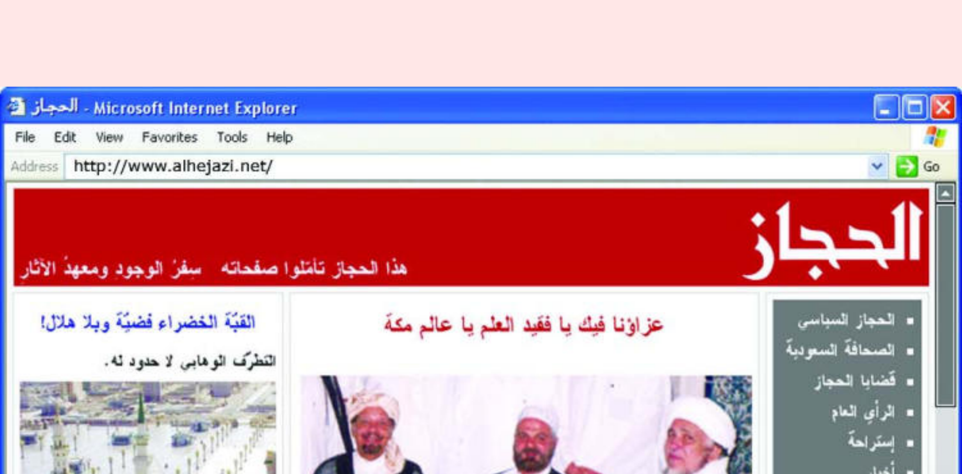
ولا نعلم حتى الآن، من هو النموذج المعتدل الذي تستطيع الوهابية وآل سعود تسويقه؟! نعرف كل من لا يعجبهم أنه يخرج من دائرة الوهابية، ولكن الباقين ضمن الدائرة هم على نفس الشاكلة وبنفس الفكر والعقلية وبنفس المبادئ، ولذا صارت الوهابية مزرعة تفريخ للتطرف والإرهاب في كل أنحاء العالم خاصة في دول الجوار.

قولوا لنا ما هو المعتدل في مبادئ الوهابية، ومن هو الذي يمثل نموذج تطبيقها الصحيح؟!

هل هو آل الشيخ ـ المفتي؟ أم هو صالح اللحيدان؟ أم هو أبو الغيث رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ أم هو وزير العدل آل الشيخ، أم وزير الثقافة؟ أم هم الصحويون من خارج الدائرة الرسمية: سفر الحوالي مثلاً؟ ناصر العمر؟ سلمان العودة وأضرابهم؟!

نحن لا نرى اعتدالاً من هؤلاء، ولا نرى اختلافاً بينهم جميعاً وبين المتطرفين من جهة المعتقدات والفكر، وإن اختلفوا في (توقيت) تطبيق تلك الأفكار بالقوة والعنف.

ولا نرى في الوهابية ـ كما تفصح عن ذلك كتب أتباعها ومنظريها الأوائل واللاحقين ـ أية أفكار معتدلة، يمكن أن يُبنى عليها مبدأ المواطنة، أو مبدأ التسامح والقبول بالتعدد. بل أن الوهابية ـ كرة اللهب ـ تحرق الأخضر واليابس، من يدعمها ومن يقف ضدّها. هي هكذا كانت، وستبقى. ستبقى الوهابية ناراً تهزّ السعودية كدولة ومجتمع لعقود قادمة، ولربما كان عمر الوهابية من عمر الدولة السعودية نفسها، وفي هذا فمصير الإثنين مشترك كما يعتقد آل سعود أو بعضهم على الأقل.



الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

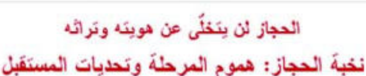
(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجاز على الانترنت



أزياء حجازية: (ثوب بني عطية) من القطن الأسود
ومطرز على الصدر وعلى الجانبين تطريز بسيط.